

هُدًى إِلَى النَّجْوَى

طبعة جديدة ملونة مصححة

بإضافة عناوين البحوث في رؤوس الصفحات

قامت بإعداده جماعة من العلماء البارعين في علم النحو
وراجعوا حواشيه بمصادر لها الأصلية وقاموا بتصحيح أخطائه

مكتبة البشائر
كراتشي باكستان



هَدَايَةُ النُّحْوِ

بإضافة عناوين البحوث في رؤوس الصفحات

قامت بإعداده جماعة من العلماء البارعين في علم النحو
وراجعوا حواشيه بمصادرها الأصلية وقاموا بتصحيح أخطائه

طبعة مبررة صحيحة موزنة



قسم الطباعة والنشر
جسبة ترميزي، مسجد في المدينة العتيقة
كراتشي - باكستان

اسم الكتاب : **مَدَائِنُ النُّجُومِ**

عدد الصفحات : **160**

السعر : **75/=** روبية

الطبعة الأولى : **۱۴۲۹ھ / ۲۰۰۸ء**

الطبعة الجديدة : **۱۴۳۲ھ / ۲۰۱۱ء**

اسم الناشر : **مکتبۃ البشری**

جمعية شوهري محمد علي الخيرية (المسجلة)

Z-3، اوورسیز بنکلوز، جلسستان جوهر، کراتشي. پاکستان

الهاتف : **+92-21-34541739, +92-21-37740738**

الفاکس : **+92-21-34023113**

الموقع على الإنترنت : **www.maktaba-tul-bushra.com.pk**

www.ibnabbasaisha.edu.pk

البريد الإلكتروني : **al-bushra@cyber.net.pk**

يطلب من : **مکتبۃ البشری، کراتشي. پاکستان +92-321-2196170**

مکتبۃ الحرمين، اردو بازار، لاهور. +92-321-4399313

المصباح، ۱۶- اردو بازار، لاهور. +92-42-7124656, 7223210

بک لینڈ، سٹی پلازہ کالج روڈ، راولپنڈی. +92-51-5773341, 5557926

دار الإخلاص، نزد قصہ خوانی بازار، پشاور. +92-91-2567539

مکتبۃ رشیدیة، سرکی روڈ، کوئٹہ. +92-333-7825484

وأيضاً يوجد عند جميع المكتبات المشهورة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن نبينا محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وأتباعه بإحسان إلى يوم الدين، وسلم تسليماً كثيراً كثيراً - أما بعد:

فإن كتاب "هداية النحو" من أهم الكتب في علم النحو ولها أهمية كبرى لدارسي علم النحو خاصة لطلاب المدارس الدينية في شبه قارة الهندية الباكستان والهند وغيرها من الدول الآسيوية.

كما لا يشك أحد في أن الأفهام والأذهان في عصرنا الحاضر قد اختلفت تماماً عن العصور الماضية، فجيلنا الجديد لا يستطيع الآن الاستفادة من تراثنا الديني والعلمي بقدر ما استفاد منه أسلافنا، بالإضافة إلى حدوث التغير في مجال الطباعة قد صعبت به الاستفادة من الكتب المطبوعة على الطباعة القديمة.

فاحتاج الأمر إلى أن يخرج كتاب "هداية النحو" في ثوبه الجديد وفي طباعة حديثة، فقامت - بعون الله وتوفيقه - مكتبة البشري بأداء هذه المهمة، ولتكون الفائدة أتم وأشمل، قمنا بتكوين اللجنة من جماعة العلماء البارعين في علم النحو لإخراج هذا الكتاب على ما يُرام.

وقد بذلت هذه اللجنة قصارى جهدها للمراجعة والتصحيح والتدقيق لهذا الكتاب وإخراجه بشكل ملائم يسر الناظرين ويسهل للدارسين.

نسأل الله أن يتقبل مساعيها ويسر مساوينا، وأن يجعل هذا الجهد القصير في ميزان حسناتنا، إنه هو العلي القدير.

إدارة "مكتبة البشري" للطباعة والنشر

كراتشي - باكستان

٠٦ رمضان، ١٤٢٩هـ

منهج عملنا في هذا الكتاب:

- نقل أكثر التعليقات الصغيرة من بين السطور إلى الحواشي السفلية إما مستقلاً وإما في التعليقات بين المعقوفتين [] .
- تصحيح الأغلط الإملائية في المتن والحواشي كليهما، التي توجد في الطبعات الهندية والباكستانية.
- إضافة عناوين المباحث في رأس الصفحات.
- كتابة نصوص الكتاب بالشكل 'الأسود' التي تم شرحها في الحواشي.
- اللون الأحمر للكلمات التي اخترناها للشرح في الحواشي.
- كتابة النص وفق قواعد الإملاء الحديثة مع وضع علامات الترقيم المتعارف عليها.
- تشكيل ما يلتبس أو يشكل من الكلمات الصعبة.

والله نسأل أن يوفقنا لخدمة الدين وعلومه وأهله، وخاصة لإكمال مشاريعنا الأخرى كما نسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل عملنا هذا خالصاً لوجهه الكريم، مقبولا عنده، وأن ينفع به الطلاب وأهل العلم وأن يجعله في ميزان حسناتنا، وأن يحفظ علينا وعلى أهلينا وذرياتنا وإخواننا إسلامنا وإيماننا به حتى نلقاه وهو راض عنا، و أن يرحمنا ويرحم والدينا وذرياتنا مشايخنا والمسلمين والمسلمات، إنه أرحم الراحمين.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، والصلاة والسلام على رسوله محمد، وآله
بدل عن الرسول
وأصحابه أجمعين.

الحمد لله: [جملة قرآنية فلذا اختارها على غيرها] افتتح الكتاب بالتسمية والتحميد اتباعاً لما ورد به الكتاب المجيد، وجرياً على قضيته ما ورد من الحديث في الابتداء بهما، وتحريزاً عن كونه ناقصاً بمنزلة الأثر وإن كان ثابتاً في الجملة. وقدم التسمية اتباعاً لما ورد به ذلك الكتاب، وحجرت به السنة، وأجمع عليه الأمة، وترك العاطف لذلك ولئلا يخل بالاستقلال، ومن جعل الباء متعلقاً بالابتداء نظر إلى أن الظاهر من الحديث هو الأمر بالابتداء باسم الله، ومن جعله بمعنى متبركاً باسم الله أقول وأفعل كذا نظراً إلى أن هذا دخل في التعظيم مع حصول الابتداء باسم الله، لا يقال المأمور به هو الابتداء بما هو اسم الله، ولفظ اسم ليس كذلك فكانه مقحم كما في قوله: ثم اسم السلام عليكم لأننا نقول الحكم أبداً يكون على مدلول اللفظ تقول: زيد جاء وقرأت الفاتحة، لا تريد الفاتحة اسم سورة بل معناه فكان المعنى أنه يبدأ في نفسه باسم من أسماء الله تعالى ويتبرك به. (نور محمد مدقق)

الله: وهو اسم للذات الواجب الوجود المستجمع لجميع صفات الكمال، ولهذا أخص الحمد بهذا الاسم، ولأنه أعظم أسمائه تعالى حيث لم يطلق على غيره أصلاً، بخلاف ما سواه. [دراية: ٤]

رب العالمين: نعت أو بدل أو عطف بيان "الله". **العاقبة:** أي خير العاقبة للمتقين على حذف المضاف، وإلا فالعاقبة متناولة للخير والشر ولا يصح شره للمتقين. (يوسفية) **للمتقين:** وهو جمع متق وهو في اللغة اسم فاعل من قولهم: وقاه فائق، ففأوها واو ولا مها ياء، فإذا بنيت من ذلك قلبت الواو تاء وأدغمت في التاء الأخرى فقلت: اتقى. والوقاية: فرط الصيانة، وفي الشريعة من بقي نفسه من تعاطي ما يتحقق به لعقوبة من فعل وترك. [دراية: ٦]

الصلاة: أي الرحمة وإفاضة الخير نازلة من علو جناب الحق سبحانه وتعالى. (عبد الغفور) **رسوله:** الرسول بمعنى المرسل؛ لأنه فعلول بمعنى المفعول، وهو من الأنبياء من جمع المعجزات والكتاب المنزل عليه، والنبي: من أوحى إليه، سواء نزل عليه الكتاب أو لم ينزل. [دراية: ٦] **محمد:** وهو عطف بيان للرسول، ومعناه اللغوي هو البليغ في كونه محمود. قيل: يجوز أن يكون سبب التسمية للنبي ﷺ ثبت به هذا المعنى في ذاته. [دراية: ٧]

آله: الآل أهل البيت والعيال، وجاء بمعنى الاتباع أيضاً وعلى هذا المعنى يتناول الأصحاب فأيرادها بعد الآل تخصيص بعد تعميم، والنكته فيه الاهتمام بشأن الأصحاب. [ملخص من حاشية مولوي عبدالرحمن: ٤]

أصحابه: جمع صاحب كطاهر وأطهار، أو جمع صاحب بسكون الحاء كتهر وأثمار، أو جمع صاحب بكسر الحاء كتمر وأثمار. مخفف صاحب بناء على ما قيل من أن فاعلاً لا يجمع على أفعال. [عبد الغفور: ٧]

أجمعين: جاء بالتأكيد رداً على الروافض حيث خصوا بعض الصحابة بالصلاة دون بعض آخر، لغلوهم في محبة الآل، وعلى الخوارج فإنهم كانوا معاندين بالآل فلم يصلوا عليه. [دراية: ٧]

أما بعد، فهذا مختصر مضبوط في النحو، جمعت فيه مهمات النحو على ترتيب الكافية مبوّباً ومفصّلاً، بعبارة واضحة، مع إيراد الأمثلة في جميع مسائلها، من غير تعرّض للأدلة والعلل؛ لئلاّ يشوّش ذهن المبتدي عن فهم المسائل، وسمّيته بـ **"هداية النحو"** رجاء أن يهدي الله تعالى به الطّالِبين، وربّته على مقدّمة وثلاثة أقسام بتوفيق الملك العزيز العلام.

أما بعد: كلمة "أما" تضمنت معنى الشرط حتى قيل أن الأصل في قوله: "أما زيد فمتطلق" مهما يكن من شيء فزيد منطلق، أسقط الجملة الشرطية، ونابت منها "أما" كما نابت كلمة "نعم" مناب أفعل في جواب من قال لك افعل كذا ولتضمنها معنى الشرط لزمها الفاء. **فهذا مختصر:** أي هذا الكتاب الذي صنفه كتاب مختصر، وهذا التقدير إذا كانت الخطبة بعد الفراغ من التصنيف، وإن كان في أول شروع تكون الإشارة حينئذٍ إلى ما في خاطره؛ لأنه تصور في خاطره أن يصنف كتاباً صفته كذا وكذا. [دراية: ٧] **في النحو:** ظرف مستقر محله الرفع على الوصفية؛ لقوله: مختصر، وسيأتي تفسير النحو من حيث اللغة والصرف والعرف. [دراية: ٨]

على ترتيب الكافية: أسند ترتيب هذا الكتاب إلى ترتيب الكافية، ليكون عمدة في القواعد كالكافية، أو لأن يقع عظيماً في الأذهان؛ لأن إسناده الشيء إلى أمر عظيم يوجب عظمة ذلك الشيء، كما يقال: الكعبة بيت الله مع أنه لا بيت لله تعالى؛ ليكون نسبته إلى الله مفيداً للتعظيم.

مبوّباً ومفصّلاً: بكسر الواو والصاد على صيغة اسم الفاعل يكونان حالين من تاء المتكلم في قوله: جمعت، وإن كان بفتحهما على صيغة اسم المفعول يكونان عاملين من الضمير المحرور في "فيه". (مولوي عبد الرحمن)

واضحة: صفة عبارة أي لا عبارة معقّدة، لا يفهم منها المعنى إلا بصعوبة. [دراية: ٩]

إيراد: من إضافة المصدر إلى المفعول. **للأدلة:** جمع دليل كالأجنة جمع جنين، ودليل الشيء ما يعرف به ذلك الشيء. والقياس أن يذكر لفظ الدلائل؛ لأن الموضوع موضع الكثرة لا القلة. وجوابه: أنه يجوز استعارة أحد اللفظين مكان الآخر كما في قوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ﴾ (البقرة: ٢٢٨) مكان أقراء. [دراية: ١٠] **لئلاّ يشوّش إلخ:** إن كان يشوش على صيغة المبني للفاعل فذهن المبتدي منصوب على أنه مفعول به، وإن كان على صيغة المبني للمفعول فذهن المبتدي مرفوع على أنه مفعول ما لم يسم فاعله، فاللام في قوله: لئلاّ يشوش، متعلقة بقوله: جمعت، باعتبار الأمور المتعلقة به، وتعليل للجمع نظر إلى تلبسه بتلك الأمور، يعني إنما جمعت في هذا المختصر مقاصد النحو على وجه تيسير به على المتكلم المبتدي، ولا يشوشه على فهم مسائله؛ لقصور فهمه، وقلة بضاعته. [دراية: ١٠]

رجاء إلخ: تعليل لقوله: "وسمّيته بهداية النحو" أي رجاء أن يوجد الله تعالى مناسبة بين المسمّى واسمه، تصلح وجهاً لهذه التسمية بأن يجعله سبباً للهداية، للذين يطلبون النحو، فإنه على كل شيء قدير وبالإجابة جدير. [دراية: ١٠]

مقدمة

أما المقدمة: ففي المبادي التي يجب تقديمها لتوقف المسائل عليها وفيها فصول ثلاثة.

١- فصل: النحو: علم بأصول يُعرف بها أحوال أواخر الكلم الثلاث من حيث الإعراب والبناء، وكيفية تركيب بعضها مع بعض.

والغرض منه: صيانة الذهن عن الخطأ اللفظي في كلام العرب.

أما المقدمة: استعارة من مقدمة الجيش؛ لعلاقة التشبيه بينهما في كون كل واحد منهما موقوفاً عليه. ثم المقدمة والمبادي كلاهما معني واحد لغةً و عرفاً؛ لأنها في اللغة: شئ أول را گویند. وفي الاصطلاح؛ ما يتوقف عليه الشروع في العلم. [إلهامية: ١٦] **فصل:** هو في اللغة: القطع، يقال: "فصلت الثياب" إذا قطعتها، وفي الاصطلاح: هو الحاجز بين الحكيم. **بأصول:** الأصول جمع أصل، كالفصول جمع فصل، والأصل في اللغة: ما يتني عليه غيره، ويسند تحقق ذلك الغير إليه كما أن الفرع ما يني على غيره، ويسند تحقق الفرع إليه، وفي الصناعة عبارة من أمور كلية منطبقة على ما تحتها من الجزئيات، ويرادفها القانون والقاعدة والضابطة وما شاكلها. [دراية: ١٢]

يعرف بها إلخ: فصل يخرج بها ما يعرف بها ذات الكلمة كعلم الصرف وما يعرف بها معاني الكلمة كالمنطق.

أواخر إلخ: فصل آخر يخرج بها ما يعرف بها أحوال الأول، والأوسط كعلم اللغة، وما يعرف بها أحوال المكلفين كعلم الفقه من حيث الثواب والعقاب. [إلهامية: ١٧]

وكيفية إلخ: اعترض على هذا التعريف بأنه لا يخلو، إما أن يكون المراد بمعرفة الأحوال معرفة جميعها، فيلزم أن لا يكون شخص نحويًا؛ لأنه لم يتيسر لأحد معرفة جميع الأحوال، و أن لا يكون المدوّن نحواً، بل بعضها أو معرفة بعضها، فيلزم أن يكون العالم بعشرة مسائل نحويًا؛ لأنه حصل له معرفة بعض أحوال الكلم مع أنه ليس بنحوي في العرف، وإن أريد معرفة جميع الأحوال المدونة يلزم أنه إذا جاء نحوي آخر ودوّن أحوالاً أخرى أن لا يكون النحوي السابق نحويًا، لأنه لم يكن باحثاً عن جميع الأحوال المدونة. أحيب عنه بأن المراد بمعرفة الأحوال معرفة بعض الأحوال غير معين، فلا يلزم أن لا يكون النحوي السابق نحويًا ولا اللاحق، بل صدق على كل واحد أنه نحوي؛ لأنه يعلم بعض أحوال الكلم غير معين. [دراية بتصرف: ١٣]

والغرض منه: أي من علم النحو وتدوينه. والغرض ما يصدر الفعل عن الفاعل لأجله. [دراية: ١٣]

عن الخطأ اللفظي: في تقييد الخطأ اللفظي احتراز عن الخطأ الصرفي والمعنوي والفكري، فإن الصيانة عن الأول غرض علم التصريف، وعن الثاني غرض علمي المعاني والبيان، وعن الثالث غرض علم الميزان. [دراية: ١٣]

وموضوعه: الكلمة والكلام.

٢- فصل: الكلمة: لفظ وضع لمعنى مفرد، وهي منحصرة في ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف؛ لأنها إما أن لا تدلّ على معنى في نفسها، وهو: الحرف. أو تدلّ على معنى

وموضوعه: لأن النحوي يبحث عن أحوالهما من حيث الإعراب والبناء وما يتعلق بهما، وهذه الأحوال عوارض ذاتية لهما، وما يبحث في علم عن عوارضه الذاتية فهو موضوع ذلك العلم، فيكون الكلمة والكلام موضوعي هذا العلم. ويجوز أن يكون الموضوع متعددًا عند اشتراكه في أمر يلاحظ في جميع ما يطلق عليه لفظ الموضوع كالأصول الشرعية الأربعة، فإنها موضوعات علم أصول الفقه، لأنها تشترك في كون كل واحد منها أصلاً شرعياً مظهر الحكم شرعي. وكذلك الكلمة والكلام لا اشتراكها في كون كل واحد منهما لفظاً موضوعاً لمعنى على أن الموضوع في الحقيقة هو اللفظ الموضوع للمعنى، وهو واحد بالنظر إلى ذاته وإنما تعدد بالنظر إلى نوعيه. [دراية: ١٥]

لمعنى: الجار والمجرور مفعول به باللام وإنما وصف اللفظ بهذه الجملة الفعلية احترازاً عن المحرفات والأصوات والمهملات وما يدرك بالعقل، فإنها ما وضعت لمعنى. وكذا عن حروف التهجي، فإنها لم توضع إلا لغرض التركيب، والغرض من الشيء غير معنى ذلك الشيء؛ لأن المعنى ما يُغنى عن اللفظ أو يفهم به، لا ما لأجله اللفظ. وغرض التركيب لا يصح أن يُعنى بحروف التهجي أو يفهم به فلا معنى لها. [دراية النحو: ١٧]

مفرد: وهو إما مجرور على أنه صفة لمعنى ومعناه حينئذ ما لا يدل جزء لفظه على جزئه أو مرفوع على أنه صفة اللفظ، ومعناه حينئذ ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، ولا بد حينئذ من بيان نكتة في إيراد أحد الوصفين جملة فعلية والآخر مفرداً وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الأفراد حيث أتى به بصيغة الماضي بخلاف الأفراد. وأما نصبه وإن لم يساعده رسم الخط فعلى أنه حال من الضمير المستكن في "وضع"، أو من المعنى فإنه مفعول به بواسطة اللام. [فوائد ضيائية المعروف بشرح الجامي: ٢١] **اسم:** إما مجرور بأنه بدل أو مرفوع بأنه خبر مبتدأ محذوف، والأول أولى لعدم احتياجه إلى المحذوف بخلاف الآخر. [دراية: ١٩]

وهو: الضمير يرجع إلى الكلمة، وتذكيره بلحاظ الخبر.

الحرف: قدمه في وجه الحصر مع أنه أخره في التقسيم؛ لأنه في اللغة: الطرف كما سيأتي فذكره مرة في طرف الانتهاء وأخرى في طرف الابتداء، وخص ذكره في التقسيم بالانتهاء ليشير إلى تأخيره في المرتبة. [دراية: ١٩]

أو تدلّ إلخ: إنما جاء بالمضارع بدل الماضي لتقدمه أي لتقدم المضارع في الوجود؛ لأنه ما من شيء زماني إلا وهو حال ثم يصير بعده ماضياً وللاستمرار والمضارع أدل على الاستمرار من الماضي، فإن الماضي الواقع في الحد يراد به الاستمرار. (مولوي فضل حق)

في نفسها، ويقترن معناها بأحد الأزمنة الثلاثة، وهو الفعل. أو تدل على معنى في نفسها، ولم يقترن معناها بأحد الأزمنة، وهو الاسم.

فحدّ الاسم: أنّه كلمة تدلّ على معنى في نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، أعني الماضي والحال والاستقبال، كـ "رجل" و "علم".

وعلامته: أن يصحّ الإخبار عنه وبه، كـ "زيد قائم" والإضافة، كـ "غلام زيد" ودخول لام التعريف، كـ "الرّجل"، والجرّ والتّووين نحو: "بزيد"، والشّية، والجمع والتّعت والتّصغير والتّداء، فإنّ كلّ هذه من خواصّ الاسم. ومعنى الإخبار عنه: أن يكون محكوماً عليه، لكونه فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ. ويسمّى اسماً ؛ لِسُمُوّه على قسيميه، لا لكونه وسماً على المعنى.

أي علامة

غير مقترن: المراد بعدم اقترانه بأحد الأزمنة الثلاثة أن يكون بحسب الوضع الأول فتدخل في تعريف الاسم أسماء الأفعال؛ لأنها بحسب ذلك الوضع غير مقترنة به، بل الاقتران فيها جاء بالوضع الثاني، ويخرج عنه الأفعال المنسلخة عن الزمان، نحو: كاد وعسى ونعم وبئس؛ لأنها مقترنة بحسب ذلك الوضع بأحد الأزمنة، وإنما انسلخت عنه بالوضع الثاني. [كما في الإلهامية: ٢٨] **والإضافة:** أي كون الشيء مضافاً بتقدير حرف الجر، ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف. [فوائد ضيائية: ٢٥]

ودخول لام التعريف: وإنما لم يدخل لام التعريف على الفعل لعدم حاجته إلى التعريف لكونه خبراً، وحقه أن يكون نكرة ليفيد المخاطب. **والجر والتّووين:** وإنما اختص الجر والتّووين بالاسم؛ لأن الجر أثر حرف الجر وهو مختص بالاسم فكذا الجر، وإلا يلزم تخلف المؤثر من الأثر. وأما التّووين فلأنه يوجب الانقطاع عما بعده فلا يدخل الفعل؛ لأنه يقتضي الاتصال بالفاعل. [غاية التحقيق: ١٩] **والشّية إلخ:** [نحو: رجلان، والجمع والتّعت نحو: رجل عالم، والتّصغير نحو: رُجبل، والتّداء نحو: يا زيدا]. [إنما اختصت هذه المعاني بالاسم، لأن الفعل يدل على الماهية الخالية عن القلة والكثرة، ولهذا إذا وقع المصدر تأكيد الفعل لا يثنى ولا يجمع؛ لأنه حيثئذ مدلول الفعل فكما أن الفعل لا يثنى ولا يجمع، فكذا مدلوله. **والنداء:** وإنما اختص النداء بالاسم، لكونه أثر حرف النداء وهو مختص بالاسم فكذا النداء، وإلا يلزم تخلف المؤثر عن الأثر وهو ممتنع. [دراية: ٢٤] **مفعولاً:** أي مفعول ما لم يسم فاعله.

وحد الفعل: كلمة تدلّ على معنى في نفسها دلالة مقترنة بزمان ذلك المعنى، كـ "ضرب، يضرب، اضرِب".

وعلامته: أن يصحّ الإخبار به لا عنه، ودخول "قد والسين وسوف و الجزم"، والتصريف إلى الماضي والمضارع، وكونه أمراً أو نهياً، واتصال الضمائر البارزة المرفوعة، نحو: "ضربتُ" وتاء التانيث الساكنة، نحو: "ضربتُ".....

وحد الفعل ما فرغ المصنف ^١ عن بيان حد الاسم وعلامته فقال: وحد لفعل 'كلمة موصوفة بقوة' تدلّ على معنى" وهو جنس يشتمل المخلوقات وغيره. وقوله: "في نفسها" يجرح الحرف، وقوله: 'دلالة مقترنة بزمان ذلك المعنى' يجرح الاسم. [دراية: ٢٥] أن يصحّ الإخبار به لأن الفعل حدث، وحدث عرص، ولأحداث لا يكون إلا مسنداً لها. [كما في الإلهامية: ٢٩] ودخول **قد** إنما احتضت 'قد' بالفعل؛ لأنها إنما تستعمل لتحقيق الفعل مع التقريب، والتوقع في الماضي، والتقصير في المضارع، وكل ذلك لا يتصور إلا في الفعل. [الغاية بتصرف: ٢٣] **قد** إلخ: نحو: "قد ضرب، وسيضرب، وسوف يضرب، ولم يضرب".

والسين وسوف: لدلالة الأول على الاستقبال القريب، والثاني على الاستقبال البعيد. [شرح ملا جامي: ٢٨٩] **والجزم** وإنما اختص الحزم بالفعل لاحتصاص مؤثره وهو الحزم، فكذا الأثر؛ ودلت لأن الحزم بما وضع سمي الفعل كـ "لم ولما" أو لطلب الفعل كـ 'لام الأمر'، واليهي عن الفعل كـ 'لاء النهي'، أو لتعيق شيء بالفعل كأدوات الشرط، وكل من هذه المعاني لا يتصور إلا في الفعل. [دراية: ٢٦] **والتصريف إلخ** [أي تصريف الفعل، فاللام بدل عن المضاف إليه] لأن الانقسام إلى الماضي والمضارع لا يكون إلا بحسب الزمان، والزمان لا يكون إلا في الفعل. [إلهامية ٣٤]

وكونه أمراً إلخ ولم يقل والأمر واليهي؛ لأنها يستخرجان من المضارع، فلا يكون تصريف إليهما بل إلى المضارع، ثم يستخرجان منه. [دراية: ٢٧] **واتصال الضمائر إلخ** وإنما احتضت ضمائر البارزة المرفوعة بالفعل؛ لأنها ضمائر الفاعل فلا يحق إلا بما له فاعل، والفاعل إنما يكون للفعل أو لمفعوله، وحطت فروعها مع أحد نوعي الصمير وهو البارز، تحرراً عن لزوم التساوي بين المفعول والأصل، وحصن البارز بالمنع، لأن المستكن أخف وأخصر، فهو بالتعميم أليق وأجدر. [دراية النحو: ٢٧]

وتاء التانيث. وإنما احتضت به لحوق تاء التانيث؛ لأنها تدلّ على تأنيث الفاعل، فلا تلحق إلا بما له فاعل. وهو إنما يكون للفعل. [شرح ملا جامي: ٢٩٩]

ونوني التأكيد فإن كل هذه من خواص الفعل. ومعنى الإخبار به: أن يكون محكوماً به.

ويسمى فعلاً باسم أصله وهو المصدر؛ لأن المصدر هو فعل الفاعل حقيقة.

وحد الحرف: كلمة لا تدلّ على معنى في نفسها، بل تدلّ على معنى في غيرها، نحو:

"من" فإن معناها الابتداء، وهي لا تدلّ عليه إلا بعد ذكر ما منه الابتداء، كالבصرة

والكوفة، مثلاً تقول: "سرت من البصرة إلى الكوفة".

وعلامته: أن لا يصحّ الإخبار عنه ولا به، وأن لا يقبل علامات الأسماء

ونوني التأكيد [أي اتصال نون التأكيد بخذف المصاف] وهما الحفصة والثقبلة سميّتا به؛ لأهما تفيدان تأكيد

حصول الفعل المطلوب، ووجه اختصاصهما أهما وضعنا لتأكيد الأمر والمصارع إذا كان فيه طلب. [دراية: ٢٧]

ومعنى الإخبار به: لما كان من الأفعال ما لا يصحّ الإخبار به فلم يصحّ كونه علامة له، كالأمر والنهي

والاستفهام والشرط والجزاء، احتاج إلى بيان معناه بما يعملها، فقال: ومعنى الإخبار به إلخ؛ لأن تلك الأفعال

تكون محكوماً بها، ولا تكون مخبراً بها. [دراية النحو: ٢٧]

لأن المصدر وهو فعل الفاعل حقيقة، فيكون تسميته به من حيث الحقيقة والأصالة. وإنما سميّ به الفعل

الاصطلاحي على سبيل الجواز لتضمنه الفعل الحقيقي، وهو المصدر تسميةً للدّان باسم جزء مدلوله. [دراية: ٢٧]

وحد الحرف: المراد باحد، القول الجامع لأفراد المحدود المانع لغيره المعروف بالشيء، سواء كان من الذاتيات

أو العرضيات أو مهما، فلا يتوجه أن الحد ما ذكر فيه ذاتيات المحدود. [عاية التحقيق: ٢٢]

سرت من البصرة إلخ: فتدلّ فيه على معانها بعد ذكر البصرة التي يكون منها الابتداء، واعتراض عليه بالأسماء

اللاممة الإضافة، فإنها لا تدلّ على معانيها إلا بعد ذكر متعلقاتها. وأجيب عنه بأن الواضع شرط عند وضع

الحرف ذكر متعلقه ليدلّ على معناه الإفرادي، ولم يشترط عند وضع تلك الأسماء ذكر متعلقاتها، فيكون ذكر

المتعلق شرطاً في أصل وضع الحرف، بخلاف تلك الأسماء. [دراية: ٢٨]

عنه ولا به: لأن كون الشيء مخبراً عنه وبه، من علامات الاسم والفعل.

وأن لا يقبل إلخ: واعتراض عليه بأنه شامل لقوله أن لا يصحّ الأحبار عنه ولا به، فلا فائدة في ذكره. أجيب عنه

بأن هذا إجراء للطريقة الغريبة وهو تعميم بعد تخصيص، والمشهور عكسه.

ولا علامات الأفعال. وللحرف في كلام العرب فوائد، كالربط بين الاسمين، نحو: "زيد في الدار" أو الفعلين، نحو: "أريد أن تضرب" أو اسم وفعل، كـ "ضربت بالخشبة" أو الجملتين، نحو: "إن جاءني زيد أكرمته" وغير ذلك من الفوائد التي تعرفها في القسم الثالث إن شاء الله تعالى.

ويسمى حرفاً؛ لوقوعه في الكلام حرفاً، أي طرفاً؛ إذا ليس مقصوداً بالذات، مثل المسند والمسند إليه.

ولا علامات الأفعال تعميم بعد تخصيص، ولم كان الكلام سابق يفيد أن وضع الحرف لم يكن هو المقصود الأصلي، والمقصود بالذات وهو المعنى المستقل، وإن الاستقلال به لا يؤثر فائدة؛ لأنه لم يوجد فيه شيء مما يترتب عليه الفوائد من العلامات المذكورة، و وضع الألفاظ بمقاصد والاستقلال بها على الفوائد، توهم منه أنه لا يجوز الاستقلال بالحرف ولا اسحت عنه في الكلام؛ لأن الاشتغال بما لا يفيد عت ولا حترره. وأجيب دفعه بقوله وللحرف في كلام العرب فوائد. [درية: ٢٨] **فوائد** جمع فائدة كقواعد جمع قاعدة.

إن شاء الله تعالى أحال أمره إلى مشيئة الله تعالى مراعاةً لأدب ربه وإتباعاً بسببه **لا**، لما ورد به في كلام حكاية قوله رسوله لأصحابه وقصته عليهم من قوله تعالى: **إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَسْمِيَةُ مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ بِهِ** (فتح ٢٧) أو تعميماً لعاده أن يقولوا في عاداتهم، مثل ذلك متعدد بين بأدب لله تعالى متعبين بسببه رسوله. [درية: ٢٩] **أي طرفاً** إشارة إلى وجه التسمية بأنه يسمى الحرف حرفاً؛ لأن الحرف في اللغة الطرف يقال: جلست حرف الوادي أي طرف الوادي، والحرف لا يكون إلا في طرف الكلام.

إد ليس إلح كأنه جواب سؤال تقديره أنه لا سيم أنه في طرف الكلام لأن 'في' قوة: 'زيد في الدار' في وسط الكلام. فأجاب المصنف بأن المراد بكونه حرفاً أنه ليس مقصوداً بالذات مثل المسند والمسند إليه، فإذا لم يكن مقصوداً كان طرفاً من المقصود. [كما في شرح ملا جامي: ٢٤]

مثل المسند والمسند إليه تمثيل لمقصود بالذات، والمثل مرفوع باحرية ستد؛ محذوف أي هو ويرجع إلى المقصود بالذات، وبما قدم المسند على المسند إليه في التمثيل حتى عني بكونه مقصوداً بالذات ومريد اهتمام به لأنه أولى درجة من المسند إليه ولا حفاء في كون المسند إليه مقصوداً بالذات لأنه أعلى درجة من المسند.

٣- فصل: الكلام: لفظ تضمّن كلمتين بالإسناد، والإسناد نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى، بحيث تفيد المخاطب فائدة تامة يصحّ السكوت عليها، نحو: "زيد قائم، و قام زيد" ويسمى جملة، فعلم أنّ الكلام لا يحصل إلّا من اسمين، نحو: "زيد قائم" ويسمى جملة اسميّة، أو من فعل واسم، نحو: "قام زيد" ويسمى جملة فعليّة ؛ إذ لا يوجد المسند والمسند إليه معاً في غيرهما، ولا بدّ للكلام منهما.

الكلام ما وقع الفراع من تعريف أحد موضوعي الحو وهو الكلمة، وبيان انحصاره في الأقسام الثلاثة مع دليل وبيان حدودها وعلاماتها ووجود تسمياتها، شرع في تعريف موضوعه الآخر وهو الكلام فقال: الكلام. وهو في اللغة ما يتكلّم به قليلاً كان أو كثيراً، وفي اصطلاح الحياة ما تضمن إلخ. [شرح ملا حامي]

كلمتين: اعلم أنّ قوله: "زيد قائم" باهية المجموعية متضمن لقولنا: زيد قائم" هيئتهما الإفرادية فلا يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن. **والإسناد إلخ:** أي ضم مدلول أحد الكلمتين حقيقة أو حكماً إلى الأخرى. [دراية النحو: ٣١]

تفيد المخاطب إلخ: فإن قلت: معنى هذا يلزم أن لا يكون مثل: 'صرب زيد كلاماً لأن المخاطب ينتظر إلى أن يبين مضروب ويقال: عمرواً إلى غير ذلك من المقصود كإرمان والمكان قلت: المراد أن لا ينتظر المخاطب لفظ آخر مثل: انتظر المسند والمسند إليه وليس الانتظار الذي في صرب زيد مثل هذا الانتظار. [دراية النحو: ٣١]

السكوت: أي السكوت المخاطب، ويحتمل أن يراد سكوت المتكلم. **نحو:** زيد قائم وقام زيد: فإنك إذا قلت ديت أفدت المخاطب فائدة يصح سكوتك عليها حيث لا ينتظر المخاطب للفظ آخر. وإذا قلت: علام زيد مثلاً: فلا يكون إلا أحد جزئي الكلام ويبقى المخاطب منتظراً للمسند إليه والمسند حتى يستفيد. [دراية: ٣١]

فعلم: الفا في جواب شرط محذوف أي إذا كان الإسناد مأخوذاً في تعريف الكلام، فعلم بذلك أن الكلام لا يحصل من تركيب إلا من أحد هذين التركيبين. (جمال)

من اسمين: أي بكلمة "من" دون "في" كما أتى به غير لأنه الأظهر لمهم المتكلم وقدّم هذا التركيب على تركيب الفعل والاسم لأن جزئيه يستحقان التقديم. [دراية: ٣١]

معاً إلخ: أي جميعاً، قال في القاموس: "نقول كذا 'معاً' أي جميعاً، وهو منصوب على الظرفية والتنوين، فيه عوض عن المضاف إليه ليتعلق بما وقع حالاً من مفعول ما لم يسم فاعله. [دراية: ٣٢] ولا بد للكلام منهما: أي من المسند والمسند إليه؛ لأن الإسناد مأخوذ في تعريفه، وهو يقتضي المسند والمسند إليه. وقوله: لا بدّ أي لا فراق للكلام منهما، من قوله: بدّه بدّه أي فرقه، والتبديد التفرق، وتدد أي فرق. [دراية: ٣٢]

فإن قيل: قد نُوقِضَ بالتَّداءِ، نحو: "يا زيد".

قلنا: حرف التَّداءِ قائم مقام "أدعو" و "أطلب" وهو الفعل، فلا نقض عليه. وإذا فرغنا من المقدمة فلنشرع في الأقسام الثلاثة، والله الموفق والمعين.

القسم الأول في الاسم

وقد مرَّ تعريفه، وهو ينقسم إلى المعرب والمبني، فلنذكر أحكامه في بابين وخاتمة:

باب الأول: في الاسم المعرب، وفيه مقدمة وثلاثة مقاصد وخاتمة.

في بيان تنوع

أما المقدمة: ففيها فصول:

١- فصل: في تعريف الاسم المعرب، وهو: كل اسم ركب مع غيره، ولا يشبه مبني الأصل،

أي فصل أول

القسم الأول إلخ قدم مباحث الاسم على المباحث الفعل والحرف؛ لأن الاسم أصل بالنسبة إلى الفعل والحرف؛ لأنه عمدة مهمما لوجود الكلام منه لا من الفعل والحرف. [إهامية: ٤١] **فيه مقدمة إلخ.** وهي مشتملة على أربعة فصول: الفصل الأول في التعريف الاسم المعرب، والثاني في بيان حكم الاسم المعرب، والثالث في بيان أوصاف الإعراب، والرابع في تقسيم الاسم المعرب إلى المصروف وغيره. [دراية النحو: ٣٣]

ففيها إلخ أي فهي عبارة عن الفصول الأربعة، فاندفع الإشكال احاصل من كلمة في لصرفية. [إهامية: ٤٢] **في تعريف الاسم إلخ** قدمه على المبني لكونه أصلاً؛ إذ المقصود من وضع الأقسام إظهار ما هو في الضمير، وهو لا يحصل إلا بالإعراب إذ به يعم أن هذا فاعل وذلك مفعول. [دراية: ٣٤] **وهو كل اسم** ذكر كلمة "كل" في التعريف، وإن كان ذكرها في التعريفات مستكراً في اصطلاح أهل المطلق لأنها لإحاطة الأفراد والتعريف للحقيقة لا للأفراد، ولهذا من شرط للحد أن يستقيم على كل أفراد المحدود بوجود الحقيقة فيه فإنك إذا قلت: "الإنسان حيوان ناطق" يصدق هذا الحد على كل فرد من أفراد الإنسان. [دراية: ٣٤]

اسم ركب إلخ كالحسن حيث يشمل كل مركب ناسب مبني الأصل أولاً، وخرج به ما ليس بمركب، كالأصوات ونحو: 'ألف، با، تا، ريد، عمرو، بكر'، ثم اعلم أنه قال بعضهم المراد بالمركب ما ركب مع غيره تركيباً إسادياً؛ لأنه هو علة الإعراب إذ به يحصل المعاني المقتضية للإعراب، ويلزم على هذا التفسير أن يكون المضاف إليه خارجاً عن حد المعرب؛ لأنه لم يتحقق فيه التركيب الإسادي ومع أنه معرب على ما صرح به الرضي، =

أعني الحرف والأمر الحاضر والماضي، نحو: "زيد" في "قام زيد" لا "زيد" وحده؛ لعدم التركيب، ولا "هؤلاء" في "قام هؤلاء"؛ لوجود الشبه ويسمى متمكناً.

٢- فصل: وحكمه أن يختلف آخره باختلاف العوامل اختلافاً لفظياً، نحو: "جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد" أو تقديرية، نحو: "جاءني موسى، ورأيت موسى، ومررت بموسى".

= وقال بعضهم المراد بالركب الذي ركب مع عامله فيتناول التركيب الإسادي والإضافي لأن المضاف عامل في المضاف إليه أو الحرف الجر المقدر. [غاية التحقيق بتصرف: ٣٥]

والأمر الحاضر قيد الأمر بالحاضر احتراز من الأمر العائب فإنه معرب بالإجماع وألحق بعضهم الحملة بالمبني الأصل؛ لأن الحملة من حيث أنها جملة أي من حيث لم تقع موضع المفرد مسببة، لا محل لها من الإعراب أصلاً. [دراية: ٣٥]

ولا هؤلاء إلخ. أي المشاهدة على ما سيحيى في بحث المبني لكون هؤلاء مشاهداً مبني الأصل وعدم المشاهدة شرط لحصول المعرب فلذا أحده في تعريفه فإذا فقد الشرط فقد المشروط لأن المشروط يفقد بفقدان الشرط كما مرّ فعدم أن المعرب لا يحصل إلا بشرطين أحدهما وجودي وهو وجود التركيب فتعرض له بقوله: كل اسم ركب مع غيره، والثاني عدمي وهو عدم المشاهدة لمبني الأصل فتعرض له بقوله: 'ولا يشبه مبني الأصل'. [دراية: ٣٦]

وحكمه: أي من حملة أحكام المعرب وآثاره امرئة عليه من حيث هو معرب، وإنما قال من حيث هو معرب؛ لأن المعرب له أحكام آخر من حيث هو كلمة ولفظ وغير ذلك فاندفع شبه انحصار الحكم في الاختلاف. [إلهامية: ٤٥]

أن يختلف آخره ومعنى اختلاف الآخر، اتصافه بصفة لم توجد قبها، وصرح باختلاف الآخر في بيان حكم المعرب احترازاً عن اختلاف غير الآخر، فإنه ليس في حكم المعرب كاختلاف الراء في امرئ والنون في اسم، تقول: جاءني امرؤ واسم، ورأيت امرأ واسماً، ومررت بامرئ واسم. [دراية: ٣٦]

باختلاف العوامل: جمع عامل منقول من الوصفية إلى الاسمية، والفاعل الاسمي يجمع على الفواعل، كالكاهل على كواهل دون الفاعل، كما هو مذهب صاحب الكافية، وقيل: فاعل الصفة إذا كان لغير العاقل يجمع على فواعل قياساً مطرداً كجمع طالع وصواع، وجل شامخ وشوامخ، بص عنه سبويه وغلط كثير من متأخريه، فحكم عليه بالشدود.

لفظياً: أو حكماً نحو: رأيت أحمد ومررت بأحمد.

موسى: لأن الألف لا تقبل الإعراب.

والإعراب ما به **يختلف** آخر المعرب، كالضمة والفتحة والكسرة، والواو والألف والياء. بسبب ذلك الشيء

وإعراب الاسم على ثلاثة أنواع: رفع ونصب وجرّ. والعامل ما يحصل به رفع ونصب وجرّ. ومحلّ الإعراب من الاسم هو الحرف الآخر.

مثال الكلّ: نحو: "قام زيد" فـ"قام" عامل، و "زيد" معرب، والضمة إعراب، والدالّ محلّ الإعراب. واعلم: أنّه لا يعرب في كلام العرب إلاّ الاسم المتمكّن والفعل المضارع، وسيجيء حكمه في القسم الثاني إن شاء الله تعالى.

٣- فصل في أصناف إعراب الاسم: وهي تسعة أصناف: الأوّل: أن يكون الرفع

الإعراب: وهو عند المصنف **يختلف** عبارة عما به الاختلاف، وعنده عبارة عن الاختلاف؛ لأنه مقبل الساء والبناء عبارة عن عدم الاختلاف. **يختلف** إلخ وهذا السبب محمول على السبب القريب كما هو اشتداد وهو ما يكون سببا بلا واسطة، فلا يدخل فيه العوامل، والمقتضى والإسناد؛ يكون هذه الأمور سببا بلا واسطة، فلا يدخل فيه العوامل، والمقتضى والإسناد لكون هذه الأمور أساسا بعيدة للاختلاف؛ لأن العامل سبب قريب سمقتضى، وهو سبب قريب للإعراب، وهو سبب قريب للاختلاف، فيكون العامل سببا له بواسطة، والإسناد سبب له بواسطة والمقتضى سببا له بواسطة، والإعراب سببا له بلا واسطة، فكان هذا قريبا. [درية النحو: ٣٨]

كالضمة إلخ. هذه الأسماء الثلاثة إن كانت بانشاء تطلق على الحركات، سواء كانت سائبة أو غيرها، وإن كانت مجردة عن الناء، فلا تكون إلا ألقاب الساء، وأما الرفع والنصب والجرّ فلا تصق إلا على الحركات والحروف الإعرابية، ولا تطلق على الحركات السائبة. [درية: ٣٩] **رفع ونصب وجر** وإنما سمي الرفع رفعا؛ لارتفاع الشقة السفلى عند التلطف به، وسمي النصب نصبا؛ لانتصاب الشفتين على حالهما عند التلطف به، وسمي الجرّ جرا؛ لأن عامله يجر الفعل إلى الاسم. [درية: ٤٠] **وحرّ**. محوّر على البدلية أو مرفوع على الخيرية مبتدأ محذوف.

والعامل. احتلفوا في التعريف العامل فمهم من ذهب إلى ما اختاره المصنف ومهم من ذهب إلى أن العامل ما به يقوم المعنى المقتضى للإعراب واختاره الشيخ ابن الحاجب. [درية: ٤٠]

المضارع: وصف فعل المضارع لأن من الفعل ما لم يكن مضارعا لم يكن معربا.

وهي تسعة أصناف: جمع صنف وهو أحص من اسوع مصقفاً، ولما كان الرفع قد يحصل بالضمة لفظاً أو تقديرًا، وقد يحصل بالواو، وقد يحصل بالألف كذلك، وكذا النصب تارة يكون بالفتح لفظاً أو تقديرًا، وتارة يكون =

بالضمة، والنصب بالفتحة، والجر بالكسرة، ويختص بالاسم المفرد المنصرف الصحيح، وهو عند النحاة: ما لا يكون في آخره حرف علة، كـ"زيد" وبالجارى مجرى الصحيح، وهو ما يكون في آخره واو أو ياء ما قبلهما ساكن، كـ"دلو وظي" وبالجمع المكسر المنصرف، كـ"رجال" تقول: "جاءني زيد ودلو وظي ورجال ورأيت زيدا ودلوا وظيا
جملة فعلية بتأويل مفرد خبر

ورجالا ومررت بزيد ودلو وظي ورجال".

= بالكسرة، وتارة يكون بالألف كذلك، وكذا الجر ربما يوجد بالكسرة، لفظاً أو تقديراً، وربما يوجد بالياء كذلك، والأسماء تختلف في استحقاق أقسام الرفع، فبعضها تستحق الرفع بالفتحة، وبعضها تستحقه بالواو، وبعضها تستحقه بالألف، وكذا الأسماء تختلف في استحقاق أقسام النصب والجر ولهذا قسم المصنف باعتبار الاستحقاق أصناف الإعراب ليتضح أحوالها ولما كان الإعراب اللفظي هو الأصل، والأكثر قدمه على التقديري فقال الأول. [دراية النحو: ٤٢]

بالمفرد. للمفرد معاني مقابل الحمة، ومقابل المضاف، ومقابل المثنى لمجموع، وهو المراد به ههنا، ويرد عليه بأن كلا وكلتا والأسماء الستة مفردات مع أنها ليست معربة بالحركات الثلاثة التامة وأجيب عنه بأن المراد بالمفرد المفرد من كل وجه، يعني ما لا يكون مثنى، ولا مجموعاً ولا ملحقاً لهما، وكلا والأسماء الستة ملحقة بالمثنى لمشابهتهما إياه في الدلالة على أمرين مع وجود حرف يصلح الإعراب في آخرهما. إما دلالة 'كلا وكتنا' عليهما، فظاهر لأنها تثنيتان معنى وأما الأسماء الستة فلكون معاهيمها من الأمور النسبية الإضافية فتأمل.

الصحيح: [فيه احتراز عن المفرد المنصرف المعتل فإن إعرابه ليس كذلك] وأما الصحيح عند الصرفيين ما سلمت حروفه الأصلية من حروف العلة والهمزة والتضعيف، فالسالم والصحيح متحدان عند الصرفيين لا فرق بينهما، وتختلفان عند النحاة. **عد الحاة:** الحاة جمع ناح، كالقصة جمع قاص، وهو الذي يتكلم في علم النحو. وإما قال هذا احترازاً عن الصحيح عند الصرفيين، وهو ما لا يكون في مقابلة فائه وعيه ولا مه حرف علة، وتضعيف وهمزة مثل الضرب. [دراية: ٤٣]

كريد. هذا يدل على أنه إذا كان في أوله أو وسطه لا ينائي الصحيح عد الحاة.
كدلو وظي. مثالان للجارى مجرى الصحيح وإما كان هذا جارياً مجرى الصحيح ملحقاً به؛ لأن حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لمعارضة حفة السكون ثقل الحركة. [دراية: ٤٤]

الثاني: أن يكون الرفع بالضمة، والنصب بالجر بالكسرة، ويختص بجمع المؤنث السالم، كـ "مسلمات" تقول: "جاءتني مسلمات، ورأيت مسلمات، ومررت بمسلمات".

الثالث: أن يكون الرفع بالضمة، والنصب بالجر بالفتحة، ويختص بغير المنصرف، كـ "عمر" تقول: "جاءني عمر، ورأيت عمر، ومررت بعمر".

الرابع: أن يكون الرفع بالواو، والنصب بالألف، والجر بالياء، ويختص بالأسماء الستة مكبرة موحدة مضافة إلى غير ياء المتكلم،

جمع المؤنث السالم وهو جمع يكون بالألف والتاء، سواء كان مفردة مؤنثا كمسلمات أو مذكرا كمرفوعات وصافيات، يخرج عنه مثل: "سبن وأرصين"، ويدخل فيه نحو: "سجلات وسفحلات". [من دراية: ٤٥]

السالم بالحر على أنه صفة للجمع لا صفة للمؤنث كما يتبادر من كون السلامة صفة للمفرد؛ لأن الاصطلاح جرى على وصف الجمع بالسلامة وإن كانت السلامة حال مفردة. [دراية: ٤٥]

الثالث ما وقع انقراع عما يعرب بحركتين، وحمل فيه الفتحة على الكسرة أحد في بيد ما يعرب بالحركتين وحمل فيه الكسرة على الفتحة، فقال: الثالث إلح. ويختص إلح. وإنما احتص هذا الإعراب به؛ لأن غير المنصرف مفرد غالبا، والمفرد أصل في الإعراب بالحركات، وأما وجه متابعة الحر لنصب فلأن غير المنصرف ما فيه سببان، ففي السبب صار مشابهاً للأفعال، كما أن في الأفعال سببين، أحدهما اشتقاق الفعل من المصدر، وثانيهما احتياج الفعل إلى الاسم فلما شابه امتنع منه الجر، كما امتنع الحر من الفعل، فصار الجر تابعاً للنصب، كذا في العاية. فإن قيل: كثير من غير المنصرف يدحج الكسرة والتوين للتناسب أو للضرورة، فاحتصاص هذا النصف بغير المنصرف بلا قيد غير صحيح. وأجيب عنه بأن قيد الضرورة والتناسب معنوم فلا حاجة إلى ذكره؛ لأن مواع كل حكم ملحوظ مع ذلك الحكم، فلا حاجة إلى بيانه. [إلهامية: ٥٠] **كعبر** مثال لعرب المنصرف، واكتفى فيه بالفتحة في حالة النصب والجر لما سيأتي عند بيان حكمه. (مولوي عبد الرحمن) **مكبرة** لأنها إذا كانت مصغرة كان إعرابها بالحركات، نحو: "جاءني أحيك، ورأيت أحيك، ومررت بأحيك". [دراية: ٤٧]

مضافة إلح إما قال هدا؛ لأنها إذا كانت مضافة إلى ياء المتكلم فحالها كسائر الأسماء المضافة إليها، وإنما جعل إعراب هذه الأسماء بالحروف لأهم لما جعلوا إعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف أراد وأن يجعلوا إعراب بعض الأحاد أيضاً كذلك لئلا يكون بينهما وبين الأحاد وحشة ومافرة تامة. [شرح ملا جامي: ٤٠]

وهي أخوك وأبوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال، تقول: "جاءني أخوك، و رأيت أخاك، ومررت بأخيك" وكذا البواقي.

الخامس: أن يكون الرفع بالألف، والتّصّب والجرّ بالياء المفتوح ما قبلها، ويختصّ بالمشيّ، و "كلا وكلتا" مضافين إلى ضمير، و"اثنان واثنان"، تقول: "جاءني الرَّجُلان كلاهما واثنان، ورأيت الرَّجُلين كليهما واثنين و مررت بالرَّجُلين كليهما واثنين".

السادس: أن يكون الرفع بالواو المضموم ما قبلها، والتّصّب والجرّ بالياء المكسور ما قبلها،

وهنوك الهمزة عبارة عن الشيء المستكر الذي يستشنع ذكره من العورة والفعل القبيح. [دراية: ٤٧]

حموك: بكسر الكاف؛ لأن اللحم أبو الزوج وعصيته على الاختلاف، فلا يضاف إلا إلى المرأة. [دراية: ٤٧]

وفوك: أصله فوة عني وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين وفوك أحوف واوي لامة هاء إد أصله فوه، محذفت اهاء نسياء، ثم قلبت الواو ميما؛ لأنه لو لم يقلب لدار الإعراب على العين كما في يد ودم فيجب قلبها ألفاً؛ لتحركها وافتتاح ما قبلها، فيبقى المعرب عني حرف واحد عند التقاء الساكنين، ثم إذا أضيف إلى ياء المتكلم وغيرها، يرول علة قلبه مما هو خوف السقوط عند اجتماع الساكنين فيعود إلى أصله فيقال فوة. [دراية: ٤٧]

وذو مال. وهو لفيف مقرون بالواوين إذ أصله ذوو؛ وإنما أضيف ذو إلى الاسم الظاهر دون الكاف؛ لأنه لا يضاف إلا إلى أسماء الأحماس. [شرح ملا جامي: ٣٩] **الخامس:** ثم لما فرغ من بيان الأسماء التي تعرب بالحروف الثلاثة شرع في بيان الأسماء التي تعرب بالحرفين ورفعها بالألف، فقال: الخامس. [دراية: ٤٨]

مضافاً: إلى مضمّر إما قيد بذلك لأن كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى، فلفظه يقتضي الإعراب بالحركات ومعناه يقتضي الإعراب بالحروف، فروعياً فيه كلا الاعتبارين فإذا أضيف إلى المظهر الذي هو الأصل روعياً جانب اللفظ الذي هو الأصل وأعرب بالحركات التي هي الأصل، لكن تكون حركاته تقديرية؛ وإذا أضيف إلى المضمّر الذي هو الفرع روعياً جانب معناه الذي هو الفرع، وأعرب بالحروف التي هي الفرع، فلذلك قيد كون إعرابه بالحروف بكونه مضافاً إلى المضمّر.

واثنان واثنان: [فإن هذه الألفاظ وإن كانت مفردة، لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فألحقت بها. شرح ملا جامي: ٤١] مرفوعاً؛ لأهما معطوفان على قوله: "كلا" فإنه مرفوع بأنه خبر مبتدأ محذوف إد التقدير، ويختص بالمشيّ وما ألحق به وهو كلا واثنان واثنان. [دراية: ٤٩] **السادس:** لما فرغ من بيان الأسماء التي تعرب بالحرفين ورفعها بالألف أخذ في بيان الأسماء التي تعرب بالحرفين ورفعها بالواو.

ويختصّ بجمع المذكر السالم، نحو مسلمون وأولو، وعشرون مع أخواتها، تقول: "جاءني مسلمون وعشرون رجلاً وأولو مال، ورأيت مسلمين وعشرين رجلاً وأولي مال، ومررت بمسلمين وعشرين رجلاً وأولي مال".
واعلم: أن نون التثنية مكسورة أبداً ونون جمع السلامة مفتوحة أبداً، وهما يسقطان عند الإضافة، تقول: "جاءني غلاماً زيد ومسلمو مصر".

ويختصّ إلح المراد بجمع المذكر السالم في عرف النحاة ما جمع بالواو والنون فيشمل الجموع التي واحدها مؤنث، نحو: سبع وأرصين وثبين وقلين وغيرها من جموع المؤنث، ويخرج عنه نحو: سحلات وسفرحلات. [درية بتصرف: ٤٩] **وأولي**. قيل هو جمع "دو" من غير لفظه. **مع أخواتها** أي أخوات كلمة عشرون وهي أمثاها السبع من ثلاثين إلى تسعين، إذ المراد بالأخت: المثال وهذا مفسر الأخت في قوله تعالى: ﴿لَمَّا رَحِمْتُ امْرَأَتِي﴾ [الحج: ٣٨] وإنما أفرد "ألو" وعشرون من أخواته بالذكر؛ لأهما ليسا بداحلين في الجمع المذكر السالم؛ لأن المراد بالجمع المذكر السالم اسم مفرد ألحق بآخره دو وياء ونون مفتوحة، وظاهر أن ألو وعشرون ليسا كذلك، ولا يجوز أن يكون جمع عشرة، وإلا لوجب أن يطلق عشرين على ثلاثين لوجوب إطلاق الجمع على ثلاثة مقادير الواحد. [درية: ٥٠] **مكسورة أبداً** الصب على الطرية أي في الأحوال الثلاث: لأنها لسقتها عن نون الجمع أحد الأصل؛ لأن الأصل فيما حرث عن الساكنين أن يحرك بالكسر. [درية: ٥٠]

ونون جمع السلامة إنما قال هذا، احترازاً عن نون جمع التكسير فإنه ليس كذلك بل يكون مصموماً ومكسوراً أيضاً نحو: شياطين. [درية: ٥٠] **مفتوحة أبداً** احتار الفتح للحقة؛ لأن الجمع ثقيلة من حيث المعنى، والثقل يقتضي الحقة، أو لأنه لو لم يفتح لكان مصموماً أو مكسوراً لا سبيل إلى كل واحد منهما؛ لأنه لو كان مصموماً لزم توالي أربعة ضمات في حالة الرفع نحو: "مسلمون"، ولو كان مكسوراً لزم الخروج من الضمة الحقيقية والتقديرية إلى الكسرة الحقيقية، وهذا ثقل. [إلهامية: ٥٧]

عند الإضافة. لأنه عند الألف واللام، لأن النون فيها ربدت عوضاً عن الحركة والتنوين كما احتاره صاحب المفصل وهو مذهب سيويه، فلما كان النون عوضاً عن الحركة تثبت في موضع الألف واللام، نحو: "الريدان والريدون" نظراً إلى أنها عوض عن الحركة، وتسقط في موضع هو في الإضافة نظراً إلى أنها عوض عن التنوين نحو: جاءني غلاماً زيد ومسلمو مصر، كما أن التنوين تسقط عند الإضافة. [درية: ٥٠]

السابع: أن يكون الرفع بتقدير الضمة، والنصب بتقدير الفتحة، والجر بتقدير الكسرة، ويختص بالمقصور، وهو: ما في آخره ألف مقصورة، كـ"عصا" وبالمضاف إلى ياء المتكلم غير جمع المذكر السالم، كـ"غلامي" تقول: "جاءني العصا وغلامي، ورأيت العصا وغلامي، و"مررت بالعصا وغلامي".

الثامن: أن يكون الرفع بتقدير الضمة، والجر بتقدير الكسرة، والنصب بالفتحة لفظاً، ويختص بالمنقوص، وهو ما في آخره ياء ما قبلها مكسور، كـ"القاضي" تقول:

أن يكون إلخ: لما فرغ من تقسيم الإعراب إلى الحركات واحروف، شرع في تقسيمه باعتبار ظهوره وعدم ظهوره. وقدم الإعراب التقديري على اللفظي لقلة أقسامه. [غاية: ٥٥]

ألف مقصورة: أي لا ممدودة، سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف، أو محذوفة لاجتماع الساكنين كعصاً بالتنوين. وإما تعذر الإعراب في الاسم المقصور لفظاً لوجود الألف في آخره، وهو لا يحتمل شيئاً من الحركات ولقائل أن يقول: لا نسلم وجود الألف في عصاً لسقوطه باجتماع الساكنين. وأجيب بأن وجوده في حالة اللام والإضافة ظاهر، وأما في حالة التنكير فمقدّر، ومن ثم لم يجر الإعراب على ما قبلها؛ لأن الإعراب على الحرف الأخير لا المتوسط. [دراية: ٥١] **وبالمضاف إلخ** معطوف على قوله: "بالمقصور أي ويختص هذا الصنف أيضاً بالاسم المضاف إلى ياء المتكلم مفرداً كان أو جمعا، مكسراً كان أو جمع مؤنث سالماً. [دراية: ٥١]

كغلامي لأنه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة لماسبة الياء قبل دخول العامل، امتنع أن يدخل عليه حركة أخرى بعد دخوله موافقة لها، أو مخالفة لها، فما ذهب إليه بعض من أن إعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي. **العصا** المراد بعصا، كل اسم يكون مفرداً آخره ألفاً مقصورة سواء كانت لتأنيث أو للإلحاق، أو للإشباع أو رعاية القافية أو رائدة أو غيره مراد ههنا. **الثامن.** لما فرع من بيان ما يعرب بالحركات الثلاث تقديراً، شرع في بيان ما يعرب بالحركتين تقديراً فقال: **الثامن.** [دراية: ٥٢]

ويختص بالمنقوص: وذلك إذا كان محل الإعراب قابلاً للحركة الإعرابية ولكن يكون ظهوره في اللفظ ثقیلاً على السامع كما في اسم الذي في آخره ياء مكسور ما قبلها، سواء كانت محذوفة أو غير محذوفة. [شرح جامي: ٤٣] **كالقاضي:** والمراد به كل اسم متمكن في آخره ياء مبدلة عن واو كداع، أو غير مبدلة كقاض باقية كالقاضي، أو محذوفة بالتقاء الساكنين أي التنوين والياء. (ترتيب سعيدي) وإما استقل الإعراب في الاسم المنقوص لفظاً في حالة الرفع والجر؛ لثقلهما أي الضمة والكسرة على الياء، بخلاف حالة النصب لحفة الفتحة على الياء. [دراية: ٥٢]

"جاءني القاضي، ورأيت القاضي، ومررت بالقاضي".

التاسع: أن يكون الرفع بتقدير الواو، والتصب والجرّ بالياء لفظاً، ويختصّ بجمع المذكر السالم مضافاً إلى ياء المتكلم، تقول: "جاءني مسلمي" تقديره: مسلموي، اجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة، والأولى منهما ساكنة، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، وأبدلت الضمة بالكسرة؛ لمناسبة الياء، **فصار: مسلمي**. و "رأيت مسلمي، ومررت بمسلمي".

٤- الفصل الاسم المعرب على نوعين:

منصرف: وهو ما ليس فيه سببان، أو واحد يقوم مقامهما من الأسباب التسعة، كـ "زيد" ويسمى الاسم المتمكن. وحكمه: أن يدخله الحركات الثلاث مع التنوين، تقول: "جاءني زيد، ورأيت زيدا، ومررت بزيد".

ويختص بجمع المذكر السالم. وإنما قدر الإعراب في اجمع المذكر السالم في حالة الرفع فقط دون النصب والجر؛ لأنه إذا أصيب إلى ياء المتكلم سقط النون بالإضافة فاجتمع الواو والياء، والسابق مهما ساكن فانقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء وكسر ما قبل الياء، فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ، **فصار** الإعراب في حالة الرفع تقديرها بخلاف حالة النصب والجر، فإن النصب والجر فيه بالياء، والإدغام لا يخرج الياء عن حقيقتها، فإن الياء المدغمة أيضاً ياء. [شرح جامي بتعير: ٤٣] **فصار مسلمي** فصارت علامة الإعراب وهو الواو تقديرها؛ لإبدال ذلك الواو ياء، فلم يبق الواو على أصله. [دراية: ٥٢]

منصرف إما محرور على أنه بدل وهو الأول؛ لعدم حاجته إلى المحذوف، أو مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف وهو المشتق من الصرف، فإن تأثيره بالصرف عن حالة الأصلية بالتركيب أكثر من تأثير غير المنصرف، حتى كأنه بالقياس إليه لا يصرف بالتنوين والكسرة، بخلاف غير المنصرف. [دراية: ٥٣] أو **واحد إلح** عطف على قوله: سببان، فحاله في الإعراب كحاله على الوجه المذكور، تأمل. وكمة أو ههنا للانفصال الحقيقي. [إهامية: ٦٢]

من الأسباب التسعة فقوله: "يقوم" جملة خبرية وقعت صفة واحد، وقوله: 'من الأسباب' بيان ما 'يقوم' أي لقوله: "ما يقوم مقامها"، أو من السببية أو من جميعهما، تأمل.

وغير منصرف: وهو ما فيه سببان من الأسباب التسعة، أو واحد منهما يقوم مقامهما.

والأسباب التسعة هي: العدل والوصف والتأنيث والمعرفة والعجمة والجمع والتركيب
و الألف والتون الزائدتان و وزن الفعل. وحكمه: أن لا يدخله الكسرة والتنوين، ويكون
في موضع الجر مفتوحاً أبداً، تقول: "جاءني أحمد، ورأيت أحمد، ومررت بأحمد"، كما مر.

أما العدل، فهو تغير اللفظ من صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى تحقيقاً أو تقديرًا.

يقوم مقامهما أي مقام السببين وهو اجمع والتأنيث بالألف المقصورة والممدودة. والمراد بوجود السببين أو واحد يقوم مقامهما من الأسباب التسعة أعم من أن يكون حقيقة أو حكماً، فلا يرد ما هو غير منصرف للموازاة كسراويل؛ فإن الجمعية فيه قائمة مقام السببين موجودة حكماً. [دراية النحو: ٥٤]

والمعرفة أي تعريف المعرفة أو المعرفة معنى التعريف. وحكمه أي حكم غير المنصرف بالإضافة بمعنى في، أو بأدنى مناسبة، إذ المراد حكم وجود السببين أو واحد يقوم مقامهما. [دراية: ٥٦]

لا يدخله الكسرة والتنوين. وذلك؛ لأن لكل عنة فرعية فإذا وقع في الاسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث أن له فرعيتين بالنسبة إلى الاسم، إحداهما افتقاره إلى الفاعل وأخرهما اشتقاقه من المصدر، فمع منه الإعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن. [شرح ملا جامي: ٤٥] [فإن قيل كثير من غير المنصرف يدخله الكسرة والتنوين في بعض الأشعار لضرورة وزن الشعر أو للتناسب. أجيب عنه بأن المراد عدم الدخول وقت انتفاء الضرورة والتناسب، وأما عند وجودهما يدخله الكسرة؛ لأن الضروريات تُبيح انحطورات. (إلهامية: ٦٤)] أما العدل: كلمة "أما" لتفصيل ما أجمل، وقد مرّ تحقيقها في صدر الكتاب. وإما قدم العدل على سائر الأسباب؛ لأنه مؤثر في منع الصرف بدون الشرط.

تحقيقاً إما مفعول مطلق وحذف عامله لدلالته عليه إذ كل مصدر يدل على فعله أو مضاف إليه تقديرًا، والمضاف محذوف أي تعبير تحقيق، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وأعرّب بإعرابه، أو صفة مصدر محذوف أي تغير محققاً. [دراية النحو: ٥٨]

أو تقديرًا عطف على قوله تحقيقاً، وهو ما قدر لضرورة مع الصرف كما في عمر، أو لتحقيق الباء كما في حضار وطمار، أو لتبع الأخوات. كما في قطام. [دراية ٥٨]

ولا يجتمع مع وزن الفعل أصلاً، ويجتمع مع العلمية، كـ "عمر وزفر" ومع الوصف، كـ "ثلاث ومثلث وأخر وجمع".

أما الوصف. فلا يجتمع مع العلمية أصلاً. وشرطه أن يكون وصفاً في أصل الوضع، فـ "أسود" و "أرقم" غير منصرف، وإن صارا اسمين للحية؛ لأصالتها في الوصفية،

ولا يجتمع مع إلخ. وإنما لا يجتمع باعتبار اختلاف أوزانها؛ لأن أوزان العدل محصورة بالاستقراء في ستة، وهي: فعالٌ كـ ثلاث، ومفعّل كـ مثلث ومفعّل كـ عمر وأخر وفعل كـ أمس وفعل كـ سحر وفعل كـ قطام. وليس شيء من هذه الأوزان على وزن الفعل، فثبت أن العدل لا يجتمع مع وزن الفعل. [دراية: ٥٨]

أصلاً أي تحقيقاً كان العدل أو تقديراً وقوله: 'أصلاً' منصوب على التمييز أو على المصدرية. [دراية: ٥٨]

كعمر وزفر. لأهما لما وجدوهما غير منصرفين وم يوجد فيهما سبب صاهر سوى العلمية، أعتبر فيهما العدل، ولما توقف اعتبار العدل على وجود الأصل، وم يكن فيهما دليل على وجود الأصل سوى منع انصرف، أعتبر أن أصبهما عامر وزافر، عدل عنهما إلى عمرو وزفر. [دراية: ٥٨]

كثلاث ومثلث. [مثال العدل الحقيقي الذي يكون دليل آخر على مع صرفه سوى مع انصرف. (فصل حق: ٥٦)]

والدليل على أصلهما أن في معاهما تكرار؛ لأن معاهما ثلاثة ثلاثة، والأصل أنه إذا كان المعنى مكرراً يكون اللفظ أيضاً مكرراً، فعلم أن أصبهما لفظ مكرر. وهو ثلاثة ثلاثة. [شرح جامي: ٤٨] **وأخر** مثال العدل مع الوصف، وإنما كان معدولاً؛ لأن آخر جمع أخرى، وأخرى مؤنث آخر، وهو اسم التفصيل، وقياسه أن يستعمل بأحد الأمور الثلاثة بالإضافة أو اللام أو من. وهما لفظ "آخر" م يستعمل بواحد من تلك الوجوه الثلاثة. فعلم أنه معدول عما هو مستعمل بأحد الوجوه الثلاثة. [منخص شرح ملا جامي: ٤٩]

أما الوصف أردف العدل بذكر الوصف؛ لأنه مؤثر في بعض الأسماء المعدولة من نحو: ثلاث ومثلث، ثم أردف الوصف بذكر التأنيث؛ لأهما مشترك كان في الانقسام إلى وضعي وعارض. [دراية: ٥٩]

فلا يجتمع إلخ. وصعباً كان الوصف أو عارضياً؛ لكونهما متضادين؛ لأن الوصف يقتضي العموم والعلمية يقتضي الخصوص. [دراية: ٦٠] **في أصل الوضع.** أي الأصل الذي هو الوضع، بالإضافة بياية وإن يطرأ عليه الوصفية بعد الوضع استعمالاً سواء كان ذلك الوصف الوضعي باقياً فيه أو رثلاً عنه. [دراية: ٦٠]

اسمين للحية. في الاستعمال، إذ الأسود اسم للحية المتصفة بالسواد لا لحيية مطلقاً، فمفهومه خرج عن الوصفية لكن لم يخرج عنها بالكلية؛ لأنه قد أعتبر في مفهومها الاتصاف. [دراية: ٦٠]

و"أربع" في قولك: "مررت بنسوة أربع" منصرف مع أنه صفة ووزن الفعل؛ لعدم الأصالة في الوصفية.

أما التأنيث بالتاء، فشرطه: أن يكون علما، كـ"طلحة" وكذلك المعنوي، كـ"زينب". ثم المعنوي إن كان ثلاثيا ساكن الأوسط غير أعجمي، يجوز صرفه وتركه؛ لأجل الخفة ووجود السببين كـ"هند"، وإلا يجب منعه كـ"زينب وسقر وماه وجور". والتأنيث بالألف المقصورة كـ"جُلي" والممدودة كـ"حمراء" ممتنع صرفهما البتة؛ لأن الألف قائم مقام السببين: التأنيث ولزومه.

أما المعرفة، فلا يعتبر في منع الصرف بها إلا العلمية،

لعدم الأصالة إلخ: لأن وضعه للعدد المحصوص يمكن قصوره بدون اموصوف، فإن قيل: صرف أربع يحور أن يكون لكونه قابلا لتاء اللاحقة، لا لعدم كون الوصف الأصلي، فكيف يصح هذا التعريف. قيل إيراد التاء اللاحقة قياسا وفي أربع ليس بقياس إذ القياس أن تحقق التاء للمؤنث دون اذكر بخلاف يعمل ويعمل، فالتاء فيه للمؤنث. [من غاية بتصرف: ٦٩] أن يكون علما ليصير التأنيث لازماً لكثرة بسبب العلمية؛ لأن الأعلام محفوظة عن التصرف بقدر الإمكان. [شرح ملا جامي: ٥٢] لأجل الخفة أي لأجل معارضة الخفة إحدى السببين الدين هما في هند فيمتنع تأثيره ويجوز تركه لوجود السببين فيه، وهما العلمية والتأنيث المعنوي. [دراية: ٦٢] وإلا يجب. أي وإن لم يكن ثلاثيا ساكن الأوسط. كزيب فإنه غير منصرف لعمية المؤنث والتأنيث المعنوي مع وجود شرط وجوب تأثيره وهو الزيادة على الثلاثة. (مفتي عبد الرحيم) وماه وجور. فإهما غير مصرفين للعلمية للقرتين، والتأنيث المعنوي مع وجود شرط وجوب تأثيره، وهو العجمة. [دراية: ٦٣]

كحلي: الحرف الرابع فيه قائم مقام تاء التأنيث. **مقام السببين:** الأصوب أن يقول: لأن التأنيث بالألف إلخ؛ لأن السبب القائم مقام السببين هو التأنيث لا ألف التأنيث. [دراية: ٦٣] إلا العلمية: وإنما لم يعتبر غير العمية من المعارف في منع الصرف، لأنها خمسة وهي العلم والمضمر والمبهم والمعرف بلام التعريف والمضاف إلى أحدها معنى، وما سوى العمية غير مانع من الصرف. أما تعريف المضمر والمبهم، فلأن المضمر والمبهم لا ينعان الصرف؛ لأهما مبيان، وباب غير المصروف من المعربات. وأما تعريف المعرف بلام التعريف والمضاف إلى أحدها، فلأهما يجعلان غير المصروف منصرفا، أو في حكم انصرف على اختلاف القولين فالخري أن لا يجعل المصروف غير منصرف. وإذا بطل هذه الأقسام تعين أن التعريف المانع من الصرف هو العلمية لا غير. [دراية: ٦٣]

وتجتمع مع غير الوصف.

أما العجمة. فشرطها: أن تكون علما في العجمة، وزائدة على ثلاثة أحرف، كـ"إبراهيم" أو ثلاثيا متحرك الأوسط، كـ"شتر". فـ"لجَام" منصرف؛ لعدم العلمية، و"نوح" منصرف؛ لسكون الأوسط.

فشرطه: أن يكون على صيغة منتهى الجموع، وهو أن يكون بعد ألف الجمع حرفان، كـ"مساجد"، أو حرف مشدد، مثل: "دواب"، أو ثلاثة أحرف متحركة كان أوسطها ساكن،

مع غير الوصف لأن الوصف يدل على ذات مهمة، والأعلام يدل على ذات معية فيكونان من قبيل الأصداد، فلا يجتمعان في مكان واحد. [إهامية: ٧٤] م **لعجمه** وهي كل لغة حائلت العرب من الروم واليونان والفارس وغيرها. [دراية: ٦٤] **فشرط** أي شرط تأثير العجمة في مع الصرف وذهب الرحشري إلى أنه شرط تختم تأثيره في الثلاثي الساكن الأوسط كوح عده مثل هـد في جوار الأمرين. [دراية الجوه: ٦٤]

فشرط في **لعجمه**. وإنما جعلت العلمية شرطا لتأثيرها في مع الصرف، لئلا يتصرف فيها العرب مثل تصرفهم في كلامهم، فتضعف في ذلك الاسم العجمة، فلا تصلح سببا مع الصرف. [شرح ملا جامي: ٥٤]

فشرط وإنما اشترط الزيادة على ثلاثة أحرف، أو تحرك الأوسط مع العلمية في العجمة، لأن الاسم إذا كان ثلاثيا ساكن الأوسط يكون في غاية الخفة، ومن شأنها أن تعارض أحد السببين فتضع تأثيره. [دراية: ٦٤]

كسر فتح الشين المعجمة والتاء اسم قلعة، فإنه غير منصرف للعجمة والعلمية مع وجود تحرك الأوسط فيه. [دراية: ٦٤] م **جمع** والمراد به ههنا معناه الوصفي، لا معناه الاسمي الذي يقابل المفرد والمثنى، فإنه قد جاء كالمعرفة مشتركا بين الاسم والصفة. [دراية: ٦٥]

صيغة منتهى الجموع هي الصيغة التي كان أولها مفتوحا وثالثها ألفا، وبعد الألف حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن، وإنما سميت بها؛ لأنها لا تجمع جمع التكسير مرة أخرى فالمشتهي مصدر ميمي بمعنى الانتهاء. (مفتي عبد الرحيم) وصيغة منتهى الجموع التي لا يجمع التكسير مرة أخرى... وإنما اشترطت صيغة منتهى الجموع لتكون صيغته مصنونة عن قبول التغير فتؤثر.

غير قابل للهاء، كـ "مصاييح". فـ "صَيَاقِلَة و فَرَازَنَة" منصرف؛ لقبولهما الهاء، وهو أيضاً قائم مقام السببين: الجمعية ولزومها و امتناع أن يجمع مرة أخرى جمع التّكسير، فكأنّه جُمع مرتّين.

أما التركيب، فشرطه: أن يكون علما بلا إضافة ولا إسناد، كـ "بعلبك". فـ "عبد الله" منصرف، ومعد يكرب غير منصرف، وشاب قرناها مبنيّ.

غير قابل وهو منصوب على أنه خبر آخر ليكون الأولى، أو على أنه حال من ضميره، أو مرفوع على أنه خبر متداً محذوف، والمراد بالهاء تاء التانيث أي غير قابل لتاء التانيث، وإنما أطلق عليها الهاء؛ لأنها تصير في حالة الوقف هاء فلا يشكل بسحو فواره واحدها فارهة. [دراية: ٦٦] **غير قابل للهاء**. وإنما اشترط كونه بغير هاء؛ لأنها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات كهرارئة، فإنها على رة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة، فيدخل في قوة جمعته فتور، فلا تؤثر. [شرح ملا جامي: ٥٥]

وهو أيضاً منصوب على أنه مصدر، يقال. "أض أيضاً" أي رجع رجوعاً، والمعنى رجع الكلام رجوعاً إلى أن الجمع كانتانيث بالألف قائم مقام السببين. [دراية: ٦٦] **أما التركيب**. وهو صيرورة كلمتين أو أكثر كلمة واحدة من غير أن يكون الحرف جرء، فيخرج نحو: اللحم والبصري علمين. [ترتيب سعدي]

أن يكون علماً؛ لأنه لو لم يكن علماً لكان ذلك التركيب في معرض الزوال، والتركيب إنما يؤثر في منع الصرف إذا كان لازماً، ولا يتحقق كونه لازماً إلا بكونه علماً. [دراية: ٦٧]

بلا إضافة. إنما اشترط عدم كونه بإضافة؛ لأن الإضافة يخرج المضاف إلى الصرف أو إلى حكمه، فكيف تؤثر في المضاف إليه ما يضاده أعني مع الصرف. [شرح ملا جامي: ٥٨] **ولا إسناد** أن الأعلام المشتملة على الإسناد من قبيل المبنيات، فإنها باقية في حالة العلمة على ما كانت عليها قبل العلمة. وإذا كانت من قبيل المننيات، فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من أحكام العربات. [شرح ملا جامي: ٥٩]

كعَلَبك. فإنه غير منصرف للعلمية والتركيب؛ لأنه مركب من بعل وبك، والبعل اسم صم، والبك اسم كسرى، جعلاً علماً على البدة بالشام من غير أن يراد بينهما نسبة إضافية أو إسادية أو غيرهما، لا في الحال ولا في الأصل. [دراية: ٦٧] **وشاب قرناها** لكون تركيبه بالإسناد، وهو لقب امرأة، يقال: للمرأة قرنان أي صغيرتان، ويقال: شاب قرناها أي ابضيت صغيرتها، سميت به؛ لأنها كانت كذلك. [دراية: ٦٨]

أما الألف والمون الرائدتان، إن كانتا في اسم، فشرطه أن يكون علماً، كـ "عمران" و"عثمان" فـ "سعدان" اسم نبتٍ منصرف؛ لعدم العلميّة. وإن كانتا في صفة، فشرطه: أن لا يكون مؤنثه على فعلانة، كـ "سكران" فـ "ندمان" منصرف؛ لوجود "ندمانه".
 أما وزن الفعل، فشرطه: أن يختصّ بالفعل ولا يوجد في الاسم إلا منقولاً عن الفعل، كـ "شمر و وضرب" وإن لم يختصّ به، فيجب أن يكون في أوله إحدى حروف المضارع، ولا يدخله الهاء، كـ "أحمد" و "يشكر" و "تغلب" و "نرجس".
 وهي أتين

أن يكون علماً لتحقق النسب الثاني عند من لا يقول بقيامهما مقام السمين، أو يمتنع التاء، فيتحقق الشبهة بألفي التأنيث. [كما في الدراية: ٦٨] كـ **عمران** و **عثمان** فهما اسمان علمان غير منصرفين لعلمية، والألف والنون الرائدتين. [دراية: ٦٨] أن لا يكون **خ** يعني امتناع دخول تاء التأنيث عليه ليفي مشاهتهما لا لعلي التأنيث على حالها، ولذا انصرف عريان مع أنه صفة؛ لأن مؤنثه عريانة. [فوائد ضيائية: ٦٠]
فدمان منصرف هذا إذا كان المراد بالندمان: الندم وهو المعاصر، وأما إذا كان المراد به الندام وهو المضطرب، فمؤنثه دمنى لا ندمانة، فيكون غير منصرف اتفاقاً. [دراية: ٦٩] أما **ورن** **الفعل** إضافة الورن إلى الفعل ههما من إضافة العام إلى الخاص بمعنى اللام، لا لمجرد الاختصاص، بل يراد بها مجرد النسبة، فلا يرد ما يقال لا فائدة في حمل الخبر وهو قوله: فشرطه. [دراية: ٦٩]

الا **منقولاً** أي عن الفعل إلى الاسم في اللغة العربية كما عن العجمة إلى العربي. [دراية: ٦٩]
 كـ **شمر** على صيغة الماضي المعروف من التشميم. [ملخص دراية: ٦٩] و **صرب** بالتحفيف والتشديد على صيغة الماضي المجهور، فهما وربان مختصان بالفعل إذا سمي بهما رجل، فهما غير منصرفين للتعريف ووزن الفعل، وإذا سمي بهما امرأة فلا حاجة لهما إلى اعتبار وزن الفعل. [ملخص دراية: ٦٩] [و **صرب** على صيغة المعلوم منصرف]
الحروف المضارعة أي الحروف التي صار الماضي بربادتها مضارعاً، وهي حروف أتين. [دراية: ٧٠]
 ولا **يدخله هاء** أي التاء، وإنما اشترط كونه غير قابل للتاء؛ لأنه لو قلها حرح عن ورن الفعل؛ لاحتصاص التاء بالاسم. فإن قيل أسود قابل للتاء لمحيء أسودة للحية الأشي مع أنه يمتنع عن الصرف للوصف وورن الفعل. قيل المراد بالتاء اللاحقة على القياس، وفي أسود تلحق التاء على خلاف القياس إذا القياس أن يقال في مؤنثه سوداء، لكن التاء تلحقه بسبب علته الاسمية العارضة، فلا عبرة بقوله: التاء. [عاية التحقيق: ٨٥]
نرجس وأما قولهم: "نرجسة" بدحول الهاء في نرجس، فلا يشكل به؛ لأنه غير علم حينئذٍ. [دراية: ٧٠]

فـ "يعمل" منصرف؛ لقبولها الهاء، كقولهم: "ناقعة يعملة".

واعلم: أن كل ما شرط فيه العلمية، وهو المؤنث بالتاء، والمعنوي، والعجمة، والتركيب، والاسم الذي فيه الألف والنون الزائدتان، أو ما لم يشترط فيه ذلك، واجتمع مع سبب واحد فقط، وهو العلم المعدول و وزن الفعل، إذا نكر صرف. أما في القسم الأول؛ فلبقاء الاسم بلا سبب.

وأما في القسم الثاني؛ فلبقائه على سبب واحد، تقول: "جاءني طلحة و طلحة آخر، وقام عمر وعمر آخر، وضرب أحمد وأحمد آخر".

وكل ما لا ينصرف، إذا أضيف أو دخله اللام، فيدخله الكسرة، نحو: "مررت بأحمدكم وبالأحمد".

فقط هو من أسماء الأفعال بمعنى إنته كانه حراء شرط محذوف أي إذا لم يشترط العلمية في الاسم الغير المنصرف واجتمعت مع سبب آخر فيه بالسببية فقط، أي فائته من أن تشترطها. [دراية: ٧١]

وهو العلم المعدول إلخ أي ذلك الاسم الغير المنصرف الذي لم يشترط فيه العلمية، واجتمعت مع سبب آخر هو هذه المعدودات في المتن. [يوسفية] **إذا نكر صرف** أي كل واحد مما شرط فيه العلمية ومما لم يشترط فيه بأن يؤول العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو: هذا ريد ورأيت ريدا آخر، فإنه أريد به مسمى ريد، أو يجعل عبارة عن الوصف المشتهر به صاحبه، نحو: قولهم: لكل فرعون موسى أي لكل مظل محق. [شرح ملا جامي: ٦١]

في القسم الأول أي أما حصول الصرف عند التكثير في الاسم الذي يشترط فيه العلمية فبقاء الاسم إلخ. [دراية: ٧٢]

آخر تنوين عند صرفه أي واحد مسمى بطلحة. **وعمر آخر** بالتشوين أي واحد مسمى بعمر في العلم مع وزن الفعل. [دراية النحو: ٧٢] **وكل ما لا ينصرف** هو منصوب بالعطف على الكل السابق، لأنه منصوب على أنه اسم إن أو مرفوع بالابتداء. [دراية: ٧٢]

يدخله الكسرة وإنما دخلت الكسرة على غير المنصرف بالإضافة، أو بدحول اللام؛ لأهما من معطيات خواص الاسم، لكونهما يقويان جهة الاسمية، ويعدانه عن مشاهة الفعل، فيضعف تأثير شبهه بالفعل. [دراية: ٧٢]

مررت بأحمدكم. مثال لغير المنصرف الذي أضيف ودخله الكسرة. [دراية النحو: ٧٢]

المقصد الأول في المرفوعات

الأسماء المرفوعة ثمانية أقسام: الفاعل، ومفعول ما لم يسم فاعله، والمبتدأ، والخبر، وخبر "إن" وأخواتها، واسم "كان" وأخواتها، واسم "ما و لا" المشبّهتين بـ "ليس"، وخبر "لا" التي لنفي الجنس.

فصل: الفاعل: وهو كلّ اسم قبله فعل أو صفة، أسند إليه على معنى أنّه قام به لا وقع عليه، نحو: "قام زيد، وزيد ضارب أبوه عمروا، وما ضرب زيد عمروا".

المقصد الأول في المرفوعات قدمها على المصوبات؛ لكونها أصلاً ومقصودة في التركيب الإسنادي لتحقيق الجملة بها، وكون ما سواها فضة. [دراية: ٧٣] **الأسماء المرفوعة** فإن قلت المرفوعة صفة الأسماء، وهي مفردة والأسماء جمع، وقد وجبت الموافقة بين الموصوف والصفة، وهما لم توجد. قلت المرفوعة مسند إلى ضمير الأسماء، والصفة المشتقة إدا أسدت إلى ضمير الجمع حار جمعها وتوحيدها بالتاء كقولك: الأيام الخاليات والخالية. [دراية: ٧٣]

فصل لما فرغ من تعداد المرفوعات ولم يتعرض لتعريفاتها، شرع في بيان ذلك وتفصيل كل منها فقال: **فصل إلخ. الفاعل** وإنما قدمه على سائر المرفوعات؛ لأن المختار عنده ما ذهب إليه أكثر النحاة من أن أصل المرفوعات الفاعل؛ لكونه جزءاً للجملة الفعلية التي هي أصل الجمع، ولكونه أشد في باب الركبة حيث لا يسوغ حذوه إلا بسد شيء مسدّه. [دراية: ٧٤] **فله فعل** أراد به الفعل الحقيقي الذي هو المصدر غير الصفة، لا الاصطلاحي الذي هو لفظ قام، فيدخل فيه فاعل المصدر، ويجمع قوله. أو صفة. ثم احتزر بقوله: "قنه فعل" عن نحو: "ريد" في "زيد قام"؛ لأن الفعل يكون بعده وإن أسند إليه فهو مبتدأ لا فاعل. [دراية: ٧٤]

أنه قام به وطريقة قيامه به أن لا يكون ذلك الفعل منياً للمفعول أي لا يكون على صيغة المجهول، وفيه احتراز عن مفعول ما لم يسم فاعله، نحو: ضرب زيد وريد مضروب علامه، فإنه مما أسد إليه الفعل أو شبهه، لكن لا على جهة قيامه به، بل وقوعه عليه. [غاية التحقيق: ٩٤] **لا وقع عليه** أي على ذلك الاسم واحتزر به عن نحو: "ريد" في "أصرب زيد" على صيغة المنى للمفعول ومثل: علامه في "ريد مضروب علامه"؛ لأن "ريد و علامه" اسم قنه فعل في المثال الأول وصفة في المثال الثاني، أسند إليه لكر على معنى أنه واقع عليه لا قائم به، فيكون مفعول ما لم يسم فاعله، ولا يكون فاعلاً. [دراية: ٧٥] **وريد صارب إلخ** مثال للفاعل الذي قنه صفة أسدت إليه. [دراية: ٧٥]

وكلّ فعل لابدّ له من فاعل مرفوع مظهر، كـ "ذهب زيد" أو مضمّر بارز، كـ "ضربت زيدا" أو مستتر، كـ "زيد ذهب".

وإن كان الفعل متعدّياً، كان له مفعول به أيضاً نحو: "ضرب زيد عمرو".

وإن كان الفاعل مظهراً، وحّد الفعل أبداً، نحو: "ضرب زيد، و ضرب الزيدان، وضرب الزيدون". وإن كان مضمراً، وحّد للواحد، نحو: "زيد ضرب" وتثنى للمثنى، نحو: "الزيدان ضربا" وجُمع للجمع، نحو: "الزيدون ضربوا".

وإن كان الفاعل مؤنثاً حقيقياً، وهو ما يلازمه ذكر من الحيوان، أثبت الفعل أبداً إن لم تفصل بين الفعل والفاعل، نحو: "قامت هند". فإن فصلت،
شرط من عبه جزاء شرط

مرفوع صفة فاعل، وإما وصفه به مع أنه لا يكون إلا مرفوعاً لزيادة التقرير. [دراية: ٧٥] **كان له** أي لذلك الفعل المتعدي مفعول به أيضاً لتوقف فهم الفعل المتعدي بالمفعول به. كما يتوقف فهمه بالفاعل. [إهامية: ٨٩] **وحّد الفعل أبداً** أي سواء كان الفاعل مفرداً أو مثنى أو مجموعاً؛ لعدم الاحتياج إلى تشية الفعل وجمعه؛ لأن تشية الفعل وجمعه ليس إلا أن يكون مشعراً بأحوال الفاعل، فإذا كان الفاعل طاهراً، كان أحواله أيضاً طاهرة من حيث التشية والجمع، فلا حاجة إلى تشية الفعل وجمعه، أو لأنه لو ثني الفعل أو جمع، فيرم حينئذ تعدد الفاعل والإصمار قبل الذكر وكلاهما خلاف الأصل، فوحّد الفعل أبداً. [إهامية: ٨٩] **وحّد** لوجوب المطابقة بين المرجع والمضمّر. **مؤنثاً حقيقياً** احتراز به عما إذا كان الفاعل مؤنثاً غير حقيقي، فإنه ليس كالمؤنث الحقيقي على الإطلاق. [دراية: ٧٦] **ذكر من الحيوان** [كإمارة في الأناس، وناقة في الإبل] الجار والمحرور ظرف مستقر واقع صفة لمذكر، أي ذكر كائن من جنس حيوان، سواء كان فيه علامة التأنيث لفظاً أو لم يكن. [دراية: ٧٦] **أثبت الفعل أبداً** مظهراً كان الفاعل أو مضمراً، وإما أثبت الفعل أبداً عند كون الفاعل مؤنثاً حقيقياً؛ لأن تأنيث الفاعل يسري إلى تأنيث الفعل، إما في المصمر مطلقاً أي سواء كان مؤنثاً حقيقياً أو غير حقيقي؛ فلشدة الامتراج، وإما في المظهر المؤنث الحقيقي؛ فلقوة التأنيث بخلاف المظهر الغير الحقيقي؛ لقصوره في الامتراج وقصوره في التأنيث؛ لأنه ليس حقيقي، فالأولى أن لا يلزم فيه السراية، بل يجوز بناء على قصور الامتراج من حيث الفاعلية والتأنيث من وجه دون وجه؛ لأنه يكون تأنيثاً من حيث اللفظ، ولا يكون تأنيثاً من حيث المعنى. [دراية: ٧٦] **إن لم تفصل إلخ** متعلق بقوله: أثبت الفعل، نحو: "قامت هند" في المظهر، "هند قامت" في المصمر. [دراية: ٧٦]

فلك الخيار في التذكير والتأنيث، نحو: "ضرب اليوم هند" وإن شئت قلت: "ضربت اليوم هند". وكذلك في المؤنث الغير الحقيقي، نحو: "طلعت الشمس" وإن شئت قلت: "طلع الشمس". هذا إذا كان الفعل مسندا إلى المظهر، وإن كان مسندا إلى المضمر، أثبت أبدا، نحو: "الشمس طلعت".

وجمع التفسير كالمؤنث الغير الحقيقي، تقول: "قام الرجال" وإن شئت قلت: "قامت الرجال، و الرجال قامت" ويجوز فيه: "الرجال قاموا".

فلك الخيار يد بوقوع انفصال بين الفعل والفاعل، لا يلزم سرية تأنيث الفاعل إلى الفعل، بل يجوز السرية وعدمها، فجاز تذكير الفعل وتأنيثه. [دراية: ٧٧]

ضرب اليوم هند بالناء، وكذا يجوز تذكير الفعل وتأنيثه في الحقيقي لصورة الشعر، قال حرير:

لَقَدْ وَلَّيَ الْأَحْيَلُ أُمَّ سَوِيٍّ

وفي هذا الخيار خلاف سمر، فإنه لا يجوز ترك تأنيث الفعل إذا كان فاعل مؤنثا حقيقيا، وإن كان بين الفاعل والفعل فصل. [دراية: ٧٧]

وكذلك في **المؤنث الح** أي ومثل الخيار في المؤنث الحقيقي مع الفاعل، الخيار في المؤنث الغير الحقيقي مطلقا، أي سواء فصت أو م تفصل، إلا أن التذكير فيه بالفصل حسن؛ لأنه جائز في مؤنث حقيقي بالوصف فهي غير حقيقي أولى نحو: صنع اليوم شمس، وإنما ثبتت الخيار في المؤنث الغير الحقيقي المظهر، ما ذكر من تصور الامتراح وقصور التأنيث، لعدم كونه حقيقيا، إذ هو تأنيث باعتبار اللفظ وعدم تأنيث باعتبار المعنى، فلا يلزم فيه سرية الفاعل إلى الفعل بل يجوز، فجاز أن يذكر فعله وإن يؤنث عملا بالاعتبارين. [دراية: ٧٧]

وإن شئت قلت **الح**. فاعتبار جهة التأنيث ولو كان غير حقيقي يؤنث الفعل، وباعتبار عدم الاعتراض؛ لأن هذا التأنيث ليس بحقيقي يذكر الفعل، فالوجهان متساويان. [إلهامية: ٩٠]

أنت أبدا أي الفعل لما قلنا من أن تأنيث الفاعل يسري إلى تأنيث الفعل في المضمر مطلقا؛ لشدة الامتراح، فيجب أن يؤنث فعله، ولا يجوز أن يذكر. [دراية: ٧٧]

وجمع التفسير **الح** في تذكير الفعل وتأنيثه، فاسطر إلى صاهر اللفظ يجوز التذكير، وبانظر إلى تأويله بالجماعة والجماعة مؤنث جاز التأنيث. [إلهامية: ٩١]

ويجب تقديم الفاعل على المفعول إذا كانا مقصورين، وخفت اللبس، نحو: "ضرب موسى عيسى". ويجوز تقديم المفعول على الفاعل إن لم تخف اللبس، نحو: "أكل الكمثرى يحيى، و ضرب عمرو زيد".

ويجوز حذف الفعل حيث كانت قرينة، نحو: "زيد" في جواب من قال: "من ضرب؟". وكذا يجوز حذف الفعل والفاعل معاً، كـ "نعم" في جواب من قال: "أقام زيد؟".

وقد يحذف الفاعل، ويقام المفعول مقامه إذا كان الفعل مجهولاً، نحو: "ضرب زيد" وهو القسم الثاني من المرفوعات.

ويجب تقديم الفاعل إلخ. بمعنى أنه لا يجوز أن يتقدم المفعول على مجرد الفاعل، ويجوز أن يتقدم على الفعل والفاعل معاً، نحو: "موسى ضرب عيسى" على أن يكون "عيسى" فاعلاً؛ لأنه لا يلتبس المفعول حيثئذ بالفاعل؛ لعدم جواز تقديم الفاعل على المفعول، صرح به الفاضل الهندي. [دراية: ٧٨] **وخفت اللبس:** أي التباس الفاعل بالمفعول؛ لفقدان الإعراب فيها لفظاً، والقرينة الدالة على فاعلية أحدهما ومفعولية الآخر، فيجب تقديم الفاعل على المفعول دفعا للالتباس. [دراية: ٧٨] **أكل الكمثرى يحيى:** وإنما جاز التقديم لوجود القرينة المعوية في الأول وهي عدم صلاحية كمثرى للفاعلية، واللفظية، في الثاني وهي نصب عمرو. [كما في الدراية: ٧٨]

نحو زيد: الحو حير لمبتدأ محذوف مضاف إلى زيد أي هو زيد، ورفع زيد على الحكاية. (عبد الرحمن) **نحو "زيد" في جواب:** "من ضرب؟" كلمة "من" استفهامية متداً و"ضرب" خبره، والجملة الاستفهامية مقول قال و"زيد" الواقع في الجواب فاعل الفعل المحذوف، أي "ضرب زيد" فحذف "ضرب" لوجود القرينة المذكورة، وهي ضرب المذكور في السؤال. [دراية: ٧٩] **ويجوز حذف الفعل إلخ:** أي جميعاً وإنما قال كذلك احترازاً عن حذف الفاعل وحده فإنه لا يجوز في غير باب التنازع إجماعاً. [دراية: ٧٩]

كـ "نعم" إلخ: أي نعم قام زيد، فحذفت الجملة الفعلية وذكر "نعم" في مقامها، وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال، لا واجب لعدم قيام ما يؤدي موداه في مقامه كالمفسر. [قوائد ضيائيه: ٧١]

ويقام المفعول: ويسمى بمفعول ما لم يسم فاعله وسيجيء مفصلاً.

من المرفوعات: أي من أقسامها وهو المسمى بمفعول ما لم يسم فاعله. ولما جاء منه بيان في الفاعل المضمر، وكان باب تنازع الفعلين مما يضم فيه الفاعل أردفه بفعل التنازع فقال: فصل: وإذا تنازع الفعلان. [دراية: ٨٠]

فصل: إذا تنازع الفعلان في اسم ظاهر بعدهما، أي أراد كل واحد من الفعلين أن يعمل في ذلك الاسم، فهذا إنما يكون على أربعة أقسام.

الأول: أن يتنازعا في الفاعلية فقط، نحو: "ضربني وأكرمني زيد".

الثاني: أن يتنازعا في المفعولية فقط، نحو: "ضربت وأكرمت زيداً".

الثالث: أن يتنازعا في الفاعلية والمفعولية، ويقتضي الأول الفاعل، والثاني المفعول، نحو: "ضربني وأكرمت زيداً".

الرابع: عكسه، نحو: "ضربت وأكرمني زيد".

واعلم أن في جميع هذه الأقسام يجوز إعمال الفعل الأول وإعمال الفعل الثاني، خلافاً للفرء في الصورة الأولى والثالثة أن يعمل الثاني،

إذا تنازع الفعلان بل العاملان إذا التنازع يجري في غير الفعل أيضاً نحو. زيد معط ومكره عمروا، ومكر كرمه وشريف أبوه، وتقتصر على الفعل لأصانته في العمل، وإنما قال الفعلان مع أن التنازع قد يقع في أكثر من المعين، اقتضاراً على أقل مراتب التنازع، وهو الاثنان | شرح ملا جامي: ٧١ | **بعدهما** أي بعد الفعلين إذ المتقدم عندهما أو المتوسط بينهما معوم للفعل الأول إذ هو يستحقه قبل الثاني، فلا يكون فيه محال التنازع. | شرح ملا جامي: ٧١ | **في ذلك الاسم:** أي الاسم الظاهر المتنازع فيه، قال الفاضل هندي: إذا قصد توجه المعين إلى اسم واحد وهذا في القلب، وأما بعد التركيب فلا تنازع، إذ كل يستوي في معموله من مضمّر أو محذوف أو مذكور. | دراية: ٨٠ | **فقط:** أي لا في المفعولية، والتنازع في مفعول ما ه يسمة فاعله داخل في التنازع في الفاعلية عند من أدخله في الفاعل، أو جعل الفاعل أعم من أن يكون حقيقياً. | دراية: ٨١ |

عكسه: أي عكس الثالث في الاقتضاء، بأن يقتضي الأول المفعول والثاني فاعل. | دراية: ٨١ |

خلافاً للفرء اعلم أن رواية المتن غير مشهورة عن الفرء، ورواية الصحيحة عنه هي تشريث امر معين، ولكن يرد عليه اجتماع المؤثرين على أثر واحد، وروى عنه إظهار الضمير بعد بظاهر، نحو: ضربني وأكرمني زيد، هو كما في تأخير الناصب، نحو: ضربني وأكرمت هو. | كذا في العاية: ١٠٥ | **أن يعمل الثاني** فإن الفرء لا يجوز إعمال الفعل الثاني في هاتين الصورتين، بل يجب إعمال الفعل الأول عنده فيهما. | كما في الإفامية: ٩٧ |

ودليله لزوم أحد الأمرين: إما حذف الفاعل أو الإضمار قبل الذكر، وكلاهما محظوران، وهذا في الجواز. وأما الاختيار ففيه خلاف البصريين، فإنهم يختارون إعمال الفعل الثاني اعتباراً للقرب والجوار، والكوفيون يختارون إعمال الفعل الأول مراعاةً ^{أي مجموعان} للتقدم والاستحقاق، فإن أعملت الثاني، فانظر إن كان الفعل الأول يقتضي الفاعل، أضمرته في الأول، كما تقول في المتوافقين: "ضربني وأكرمني زيد، وضرباني وأكرمني الزيدان، وضربوني وأكرمني الزيدون".....

ودليله. أي دليل الفراء على ذلك لزوم أحد الأمرين على تقدير إعمال الفعل الثاني، إما حذف فاعل الأول، أو الإضمار أي إضمار فاعل الفعل الأول قبل ذكر الفاعل، وكلاهما مجموعان. [دراية: ٨١] وهذا أي خلاف الفراء في الجوار إما صرح بذلك مع أنه مستفاد مما سبق؛ لأنه لما كان في ذهنه أن يبين عديل الجوار، وهو الاختيار بكلمة "أما" التي لتفصيل، وهي لا تستعمل عائداً إلا في العديدين فصاعداً أعاده، لئلا يكون ذكر كلمة "أما" لتفصيل مع عدم العديل، فكأنه قال: أما إعمال كل من الفعلين عند تنازعهما فلا خلاف فيه بين البصريين والكوفيين سوى الفراء. [دراية: ٨٢]

البصريين بكسر اء والقياس فتحها، أي النحاة المنسوبة إلى البصرة. [دراية: ٨٢] **فإنهم يختارون إلخ:** وإنما ابتدأ بمدح البصريين؛ لأنه المذهب المختار الأكثر استعمالاً، وإنما احتار البصريون إعمال الفعل الثاني، اعتباراً للقرب والجوار. [دراية: ٨٢] **والكوفيون يختارون** واحتجوا على اختيارهم إعمال الأول، بأن الأول أسبق الظالمين فهو أولى بإعطاء المطلوب، بأن إعمال الثاني يستلزم الإضمار قبل الذكر، ولا كذلك الأول فهو أولى. [غاية التحقيق: ١٠٤] **والاستحقاق:** الاحتراز عن الإضمار قبل الذكر.

فإن أعملت الثاني لما فرع عن بيان ما هو المختار عند البصريين وهو إعمال الفعل الثاني. أخذ في تفصيل مذهبهما وبيان كيفية الإعمال، ثم لما جاء بتقديم اختيار البصريين بقوله: "فإنهم يختارون إعمال الثاني" جاء بتقديم قوله: فإن أعملت الثاني، ليكون الكلام بشراً على ترتيب اللف، والماء للتفسير أي فإن أعملت الفعل الثاني كما هو مختار البصريين، فانظر إن كان الفعل الأول إلخ. [دراية: ٨٢]

أضمرته في الأول أي في الفعل الأول على موافقة الاسم الظاهر الواقع بين الفعلين في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث. [دراية: ٨٣]

وفي المتخالفين: "ضربني وأكرمت زيداً، وضرباني وأكرمت الزيدَين، وضربوني وأكرمت الزيدَين". وإن كان الفعل الأوّل يقتضي المفعول، ولم يكن الفعلان من أفعال القلوب، حذف المفعول من الفعل الأوّل، كما تقول في المتوافقين: "ضربت وأكرمت زيداً، وضربت وأكرمت الزيدَين وضربت وأكرمت الزيدَين" وفي المتخالفين: "ضربت وأكرمني زيداً، وضربت وأكرمني الزيدان، وضربت وأكرمني الزيدون".

وإن كان الفعلان من أفعال القلوب، يجب إظهار المفعول للفعل الأوّل، كما تقول: "حسبني منطلقاً وحسبت زيداً منطلقاً".

في المتخالفين إلخ تفصيل هذا المقام أنه إما أضمر الفاعل في الأوّل؛ لأن الإضمار قبل الذكر حائز في العمدة بشرط التفسير، نحو: **بِشَرِّهِمْ سَنُحْدِثُكُمْ** (الإحلاص ١)، و"نعم رجلاً" وعلى تقدير إظهاره يلزم التكرار وهو قبيح، وحذفه لا يجوز إلا إذا سد شيء مسدّه. وقال الكسائي تحذفه لا بإضماره، تحريراً عن الإضمار قبل الذكر. فالخلاف يظهر في مثل: ضرباني وأكرمني الزيدان عندهم، ضربني وأكرمني الزيدان عنده. فالخلاف أنه إذا عمل الفعل الثاني، ففي معمول الفعل الأوّل ثلاثة احتمالات: الإضمار أو الحذف أو الذكر، فاحتاروا الأوّل لحوار الإضمار قبل الذكر في العمدة وم يختاروا الحذف؛ لأنه يلزم حذف الفاعل من غير أن يسد شيء مسدّه، ولم يختاروا ذكر الفاعل أيضاً؛ لأنه يوجب التكرار وهو غير مستحسن. [دراية: ٨٣]

ضربني ففي ضربني ضمير مستتر فاعل له راجع إلى زيد المذكور بعده معمول لأكرمت. (عبد الله)

من أفعال القلوب [كـ عمت وظنت وغيرهم] وإن كان منها فيأتي حكمها. [دراية: ٨٣]

حذف المفعول. لأن المفعول فضلة فلا ضرورة في إضماره قبل الذكر، فيحذف لدلالة الاسم الطاهر، وإما يحذف هذا المفعول فراراً عن شاعة التكرار، ولم يصمر فراراً عن الإضمار قبل الذكر في القصّة. وإما ورود الإضمار قبل الذكر في قولهم: "رَبِّهِ رَجُلًا" فشاد. [كما في الغاية: ١٠٦]

يجب إظهار المفعول لا الحذف ولا الإضمار وإن نزم من الإظهار التكرار. [دراية] **حسبي** المراد باب حسبت ما هو متعد إلى مفعولين، ثانيهما محمول على الأول. وإنما لا يجوز حذف أحد المفعولين من أفعال القلوب مع ذكر الآخر، لكونهما بمجرلة أمر واحد، إذ معنى "علمت زيداً قائماً" علمت قيام زيد، فهو حذف أحدهما يكون كحذف بعض أجزاء الكلمة مع بقاء البعض الآخر (مولوي فصل حق) **مطلقاً** فإن حسبي وحسبت لما تارعا في منطلقاً الأخير، وأعمل فيه حسبت، وحب إظهار مفعول الفعل الأول وهو حسبي، أعني مطلقاً الأول [دراية: ٨٤]

إذ لا يجوز حذف المفعول من أفعال القلوب وإضمار المفعول قبل الذكر، هذا هو مذهب البصريين. وأما إن أعملت الفعل الأول على مذهب الكوفيين، فانظر إن كان الفعل الثاني يقتضي الفاعل، أضمرت الفاعل في الفعل الثاني، كما تقول في المتوافقين: "ضربني وأكرمني زيد، وضربني وأكرمني الزيدان، وضربني وأكرمني الزيدون".

وفي المتخالفين: ضربت وأكرمني زيداً، وضربت وأكرمني الزيدَين، وضربت وأكرمني الزيدَين. وإن كان الفعل الثاني يقتضي المفعول ولم يكن الفعلان من أفعال القلوب، جاز فيه الوجهان:

إذ لا يجوز إلخ لئلا يلزم الاقتصار على أحد انفعولين من أفعال القلوب. واعترض عليه بأنه قد جاء كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْغُونَ بِيَأْهُمْ ثَمَنًا أَنَّهُمْ حُرٌّ مُنْ قَبْلُ ۚ هُمْ أَتَمَّ حُرٌّ ۚ﴾ (آء عرب ١٨٠) عند من قرأ بالياء أي بخلهم هو خيراً لهم، فحذف أحد مفعول يحسب وهو: بخلهم، وذكر الآخر وهو: حيراً لهم. وقد أجاب عنه بعض الفضلاء بأنه يجوز أن يكون مفعول ليحسبن في هذه القراءة صميراً أو عائداً إلى السجل، أي لا يحسن البخل حيراً لهم، لكن وضع الصمير المرفوع موضع المصوب كـ 'أنت' في قوله: ﴿بَلَّغْتَ أَتِّمَّعِمْ﴾ (القرة: ١٢٧) [دراية: ٨٤] هذا: أي الحكم المذكور من إضمار الفاعل الفعل الأول وحذف المفعول في الأول غير أفعال القلوب، ووجوب إظهار المفعول الأول في أفعال القلوب هو مذهب البصريين. [إلهامية: ٩٩]

وإما أن أعملت إلخ: أي إن اعتبرت كون الاسم انطاهر معمولاً للفعل الأول. ويلغي الثاني عن العمل في ذلك الاسم كما هو مذهب الكوفيين. [إلهامية: ٩٩] أضمرت الفاعل إلخ. لتقدم مرجع الضمير رتبة؛ لأنه إذا كان الاسم معمولاً للفعل الأول صار متقدماً رتبة على الفعل الثاني، وإن كان مؤخرًا فلا يلزم الإضمار قبل الذكر مطلقاً بل لفظاً. وبما حكمنا تقدمه رتبة؛ لأن حق المعمول أن يبي العامل. [إلهامية: ٩٩]

ولم يكن الفعلان: المذكوران من أفعال القلوب ونحوه حائز فيه أي في ذلك الاسم الوجهان: أحدهما حذف المفعول وثانيهما الإضمار، لكن الثاني هو المختار لا الأول وهو الحذف، نحو ضربني وأكرمته زيد، وإنما كان الإضمار مختاراً ليكون اسقوط أي اللفظ بإتيان صمير مطابقاً لمراد أي موافقاً لما أرادته المتكلم وهو كونه مكرماً لنصارب الذي هو زيد، ولئلا يلتبس مفعول الفعل الثاني بغيره، فإنه لو لم يضم المفعول بل يحذف، لم يعلم أن المفعول بكرةً وحالداً وغيرهما؛ ولأن إضمار ليس قبل الذكر لتعلق الاسم الطاهر بالفعل الذي هو سابق على الضمير في الفعل الثاني حكماً، فلا يحذف مع إمكان إضماره. [دراية: ٨٤]

حذف المفعول والإضمار، والثاني هو المختار؛ ليكون الملفوظ مطابقاً للمراد.

أما الحذف فكما تقول في المتوافقين: "ضربت وأكرمت زيداً وضربت وأكرمت ^{بوتيان الصمير} الزيدَين، وضربت وأكرمت الزيدَين".

وفي المتخالفين: "ضربني وأكرمت زيداً، وضربني وأكرمت الزيدان وضربني وأكرمت الزيدون".
وأما الإضمار، فكما تقول في المتوافقين: "ضربت وأكرمت زيداً وضربت وأكرمتهم ^{المتصارعان} الزيدَين، وضربت وأكرمتهم الزيدَين، وفي المتخالفين: "ضربني وأكرمت زيداً، وضربني وأكرمتهم الزيدان، وضربني وأكرمتهم الزيدون". وأما إذا كان الفعلان من أفعال القلوب، فلا بد من إظهار المفعول، كما تقول: حسبي وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً؛ وذلك لأن حسبي وحسبتهما تنازعا في منطلقاً، وأعملت الأول وهو حسبي،

هو المختار أي المذهب المختار أو الوجه المختار على اتفاق الطائفتين، ولما كان الحذف وجهاً مرجوحاً حمل قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْفَخْفَخُ وَالْمُزْجِجُ فَسَحَابَةٌ﴾ (الحاقة: ١٩) على عمل الثاني وإلا لزم حمل أفصح الكلام على الوجه المرجوح.
[كما في الرصي: ١٨٤/١] أما الحذف أي صورة الحذف فكسمة أما ههنا للتفصيل لوجود الإجمال فيه، وهو قوله: حار فيه الوجهان: حذف المفعول والإضمار. [إهامية: ١٠٠] صرت وأكرمت الزيدَين تحذف الألف في الفعل الثاني. [إهامية: ١٠٠] وأما الإضمار إلخ ولو قال المصنف وأما الإضمار فهو المثالان المذكوران لحذف مع ذكر الصمير فيه كان أحصر، لكن المصنف أعاد ذكر المثالين للتوضيح اللائق حال المسددين المقصورين في الدهن. [إهامية: ١٠٠] الزيدان فالزيدان فاعل لضربني ومفعول أكرمت هو الصمير اسارر.

وأما إذا كان الفعلان إلخ. والمسألة ناهياً أي بأن أعمت الفعل الأول مع اقتضاء المفعول. فلا بد من إظهار المفعول. [إهامية: ١٠٠] فلا بد أي لا محض موحوداً أي للفعل الثاني من إظهار المفعول وإن لزم التكرار المخطور عنه لا الحذف والإضمار على ما سيحيى ذكره إنشاء الله، كما تقول حسبي وحسبتهما إلخ. [إهامية: ١٠٠]
وذلك أي وجوب إظهار المفعول الثاني ثابته؛ لأن حسبي وحسبتهما تنازعا في منطلقاً وأعمت الأول وهو حسبي وجعلت الزيدان فاعلاً له، ومبصفاً مفعولاً به، وأصمرت المفعول الأول في حسبتهما، وأظهرت الثاني: وهو منطلقين لما ع، وهو ما أشار إليه بقوله: فإن حدثت مطبقين إلخ. [دراية: ٨٥]

وأظهرت المفعول في الثاني، **فإن حذف منطلقين**، وقلت: حسبي وحسبتهما الزيدان منطلقا، يلزم الاختصار على أحد المفعولين في أفعال القلوب وهو غير جائز، وإن أضمرت، فلا يخلو من أن تُضمَر مفردًا، وتقول: حسبي وحسبتهما إياه الزيدان منطلقا، وحينئذ لا يكون المفعول الثاني مطابقا للمفعول الأول وهو "هما" في قولك: حسبتهما، ولا يجوز ذلك. أو أن تُضمَر مثنًى، وتقول: حسبي وحسبتهما إياهما الزيدان منطلقا، وحينئذ يلزم عود الضمير المثنى إلى اللفظ المفرد، وهو منطلقا الذي وقع فيه التنازع، وهذا أيضا لا يجوز،

فإن حذف منطلقين. ثم اعلم أن مفهوم المطلق يتصور على وجهين أحدهما الذات المتصفة بالانطلاق من غير ملاحظة الوحدة، وثانيهما المقيد بالوحدة، وعلى الأول يتصور النزاع؛ لأن المطلق يحمل على مفرد وعلى اثنين وعلى الثاني لا يتصور النزاع؛ لأن الأول يقتضي الواحد والثاني التشية. [دراية تنصرف: ٨٦]

فإن حذف منطلقين إلخ: لأن مصمونهما معاً مفعول به في الحقيقة وهو المعنى المصدرى المأخوذ من المفعول الثاني مضافاً إلى الأول فهو حذف أحدهما كان كحذف بعض أجزاء الكلمة بلا ضرورة وهو غير جائز. [إهامية: ١٠٠] **فلا يخلو** أي فلا يخلو إضمارك هذا إذا كان لفظ لا يخلو على صيغة الغائب امذكر، وفي بعض النسخ فلا تخلو على صيغة الخطاب أي لا تخلو أنت، وصيغة الخطاب أولى من صيغة الغائب المذكر موافقة قوله: "من" أن تضمير مفرد، لكونه أيضاً على صيغة الخطاب أي أن تضمير أنت. [بتصريف إهامية: ١٠١]

إياه ضمير إياه راجع إلى مطلقاً. **وحيثئذ:** أي حين الإصمار مفرداً لا يكون المفعول الثاني وهو قولك: "إياه" مطابقاً للمفعول الأول، وهو هما في قولك 'حسبتهما'. [إهامية: ١٠١] **ولا يجوز ذلك**. لأن أفعال القلوب من دواخل استندأ واخبر يعني مفعولاً لها كانت قبل دحوهما مبتدأ وخبراً فيكون لا في الحقيقة محمولاً عليه ومحمولاً ولا يجوز حمل المفرد على التشية فلا يقال: الزيدان قائم. [دراية شرح هداية النحو]

أو إن تضمير مثنًى: معطوف على قوله: "أن تضمير مفرداً" أي وإن تضمير المفعول مثنى وتقول: حسبي وحسبتهما إياهما الزيدان مطلقاً يلزم عود الضمير المثنى إلى اللفظ المفرد وهو مطلقاً اندي وقع فيه التنازع. [دراية: ٨٥]

وهذا أيضاً لا يجوز: أي عود الضمير المثنى إلى المفرد لا يجوز لعدم المطابقة بين العائد والمعاد إليه بخلاف عكسه، فإنه جائز إذا كان المراد من التشية شيء واحد في الحقيقة كما في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ حَقٌّ أَوْ يَرْضَوْهُ﴾ (التوبة ٦٢) بإرجاع الضمير المفرد إلى الله ورسوله بناء على أن رضاء الله تعالى غير رضا الرسول بالعكس.

وإذا لم يجز الحذف والإضمار كما عرفت، وجب الإظهار.

فصل: مفعول ما لم يسم فاعله:

وهو كل مفعول حذف فاعله، وأقيم هو مقامه، نحو: "ضرب زيد". وحكمه في توحيد فعله وتثنيته وجمعه وتذكيره وتأنيثه على قياس ما عرفت في الفاعل.

فصل: المبتدأ والخبر: وهما اسمان مجردان عن العوامل اللفظية، أحدهما: مسند إليه، ويسمى المبتدأ،

وإذا لم يجز الحذف: أي حذف المفعول الثاني والإضمار أي إضمار المفعول الثاني لما عرفت آنفاً، وجب الإظهار أي إظهار ذلك المفعول؛ لانحصار قطع التنارع في الصور الثلاثة المذكورة، فإذا امتنع الاثنان وجب الثالث لا محالة لقائل أن يقول: شرط في التنارع جواز إعمال الفعين فيما يتعارعان فيه وامتناع فيه ههنا أعني قوله: 'مطلقاً' لا يجوز فيه إعمال الثاني لمخالفة المفعول الثاني واحواب أنه ممكن بالتأويل بكل واحد منهما. (يوسمية) **وجب الإظهار.** ولا يخفى عليك أن المثال المذكور ليس من باب التنارع، لأن الفعل الثاني وهو قولك: 'حسبتهما' يقتضي مفعولاً مثنى وقولك: 'حسبني' يقتضي مفعولاً مفرداً. والاسم المتنازع فيه وهو انطلق لفظ مفرد لا يصح هما بل لحسبي فقط إلا إذا لاحظت من انطلق دات ما له الانطلاق مع قمع الطر عن الأفراد والتثنية فحينئذ صح المثال من باب التنارع. [إلهامية: ١٠١]

مفعول ما لم يسم فاعله: لما فرغ المصنف من بيان القسم الأول من المرفوعات وهو الفاعل شرع في بيان القسم الثاني منها. [درية: ٨٦] أي مفعول فعل لم يذكر فاعله، وإنما لم يفصل عنه كما فصل امتدأ؛ لشدة تعلقه بالفاعل، حتى سماه بعض السحويين فاعلاً. **كل** كلمة كل ههنا بيان الأفراد، فلا يكون ذكره مستكراً وقوله: "حذف فاعله" صفة مفعول وهو تأكيد لتصميم المستر في أقيم أي أقيم ذلك المفعول مقام الفاعل، وإنما أكد ذلك لئلا يتوهم إسناد أقيم إلى قوله مقامه. فإن قيل هذا الحد صادق على الربيع في قوهم: أنت الربيع البقل حيث كان في الأصل مفعولاً فيه أي أنت الله البقل وقت الربيع، فهو مفعول حذف فاعله وأقيم هو مقامه. قيل أنه قد حرج عن كونه مفعولاً فيه، وصار فاعلاً لصديق حد الفاعل عليه علم يصدق عليه كل مفعول حذف فاعله. [درية: ١٠٨]

المتدأ والخبر: جمع امتدأ وأخبر في فصل واحد، لمكان التلارم بينهما، إذ لا بد للمتدأ من الخبر وبالعكس سواء ذكر أو قدر، ولكوهم مشتركين في العامل لأن عامهما معوي، هما اسمان حقيقيين أو حكميين فدحل فيه مثل قوله تعالى: ﴿وَأَبْصُرُوا حَيْثُ كَفَّ﴾ (اسفرة: ٢٨٠) فإنه في تأويل تصدقكم. [كما في الدرية: ٨٧]

مجردان عن العوامل اللفظية السماعية والقياسية وكلمة عن متعلقة بقوله: 'مجردان' واللفظية صفة العوامل، والتطابق بينهما ثابت تقدير، إذ العوامل في تأويل مفرد، أي مجردان عن جماعة العوامل اللفظية. [درية: ٨٨]

والثاني: مسند به، ويسمى الخبر، نحو: "زيد قائم" والعامل فيهما معنوي، وهو الابتداء.
 وأصل المبتدأ أن يكون معرفة، وأصل الخبر أن يكون نكرة. والنكرة إذا وصفت، جاز أن تقع مبتدأ، نحو: قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ﴾ وكذا إذا تخصصت بوجه آخر، نحو: "أرجل في الدار أم امرأة، وما أحد خير منك، وشرّ أهرّ ذا ناب، وفي الدار رجل، وسلام عليك".
 أي غير التوصيف

وإن كان أحد الاسمين معرفة والآخر نكرة، فاجعل المعرفة مبتدأ، والنكرة خبراً البتة، كما مرّ.

أن يكون معرفة: لكون المبتدأ محكوماً عليه، والحكم على الشيء إما يكون بعد معرفته، والفعل مخصص بتقديم الحكم عليه فلا يشترط فيه تعريف أو تخصيص. [دراية: ٨٩] أن يكون نكرة: لكون الخبر محكوماً به وأصل المحكوم به التكثير، وفيه إشارة إلى أن الخبر قد يكون معرفة كما سيأتي، ولما احتار المصنف مذهب جمهور النحاة من أن المبتدأ يجب أن يكون معرفة أو نكرة محصورة؛ لأن النكرة بالتخصيص تصير قريباً من المعرفة التي هي القياس في المحكوم عليه بين الأول أولاً بقوله: "وأصل المبتدأ أن يكون معرفة، وبين الثاني ثانياً بقوله: والنكرة إذا وصفت إلخ." [كما في الدراية: ٨٩] ولعبد مؤمن: فإن قوله: "العبد تخصص بالوصف؛ لأن قوله ولعبد يشتمل للمؤمن والكافر، فإذا وصف بالمؤمن صار محصصاً، وحصل له نوع تعين. [دراية: ٨٩]

أرجل في الدار أم امرأة: فقوله: رجل مبتدأ تخصص بالعلم بثبوت الخبر لأحد الحسين عند انتكح لأن أم المتصلة المقابلة للهمزة للسؤال عن التعيين بعد العلم بثبوت الخبر لأحدهما عنده، فإذا كان الخبر معلوماً صار منزلة الصفة، إذ الصفة من شأنها أن تكون معلومة لسماع قبل إجرائها على الموصوف بخلاف الخبر، فإن من شأنه أن يكون مجهولاً قبل إجرائه على المحبر عنه. [عاية: ١١٨] وما أحد خير منك: فإن قوله: أحد مبتدأ تخصص بصفة العموم؛ لأن النكرة في سياق النفي تفيد العموم. [دراية: ٩٠]

وشرّ أهرّ ذا ناب: فإن قوله شرّ مبتدأ تخصص بالصفة المقدرة إذ التقدير شر عظيم لا حقير أهرّ ذا ناب. [دراية: ٩١]
 وفي الدار رجل. فإن قوله: رجل مبتدأ تخصص بتقديم الخبر الذي هو ظرف متعين لكونه حكماً؛ لأنه إذا قيل في الدار علم أن ما بعده موصوف باستقراره في الدار، فكأنه محصص بالصفة [دراية: ٩١] وسلام عليك: فإن قوله: "سلام" مبتدأ تخصص بكونه منسوباً إلى المتكلم، فأصبه سلمت سلاماً عليك، فحذف فعله كما تحذف أفعال المصدر، فصار سلاماً عليك، فعدل من النصب إلى الرفع، لقصد الاستمرار والدوام في الدعاء. [غاية التحقيق: ١١٩]

وإن كانا معرفتين، فاجعل أيهما شئت مبتدأ، والآخر خبراً، نحو: الله إلهنا، وآدم **عليه السلام** أبونا، ومحمد **عليه السلام** نبينا".

وقد يكون الخبر جملة اسمية، نحو: "زيد أبوه قائم" أو فعلية، نحو: "زيد قام أبوه" أو شرطية، نحو: "زيد إن جاء بي فأكرمه" أو ظرفية، نحو: "زيد خلفك" و "عمرو في الدار".
والظرف متعلق بجملة عند الأكثر، وهي استقرّ مثلاً: تقول: زيد في الدار، تقديره: زيد استقرّ في الدار. ولا بدّ في الجملة من ضمير يعود إلى المبتدأ، كإلهاء فيما مرّ، ويجوز حذفه عند وجود قرينة، نحو: "السّمْن منوان بدرهم،".

وفد كلمة قد للتقيل إشارة إلى أن الأصل في الخبر أن يكون مفرداً. نحو **زيد أبوه قائم** فريد مبتدأ وأبوه مبتدأ ثان، وقائم خبر مبتدأ ثانٍ، والجملة الاسمية خبر المبتدأ الأول. [أغاية: ١٢٠] **إن جاءني فأكرمه** فريد مبتدأ وإن جاءني شرط، وأكرمه حراء، والجملة الشرطية خبر المبتدأ. [دراية: ٩٢] **أو ظرفية** اعلم أن سحويين احتلفوا في تقسيم الحمل فمهم من ذهب إلى أنها أربعة أقسام، وهي المشهورة المذكورة في المتن، ومهم من ذهب إلى أنها ثلاثة أقسام وأدرج الظرفية في المفرد، ومهم من ذهب إلى أنها قسمين وأدرج الشرطية في الفعلية والظرفية في المفرد. [دراية: ٩٣] **نحو زيد الخ** فريد مبتدأ وحلفت خبره، وعمرو مبتدأ وفي الدار خبر. [دراية: ٩٣]

عند الأكثر أي أكثر النحاة، هي أي ثلث الخمسة، هكذا وحّد في كثير من السح ووحّد في بعضها وهو مذكّره باعتبار الفعل، لأن هذه الخمسة فعل. [دراية: ٩٣] **ولابد في الجملة** إما اشترط وجود العائد فيها؛ لأن الخمسة من حيث هي مستقلة بنفسها مستعينة عن الربط بغيرها، وإذا أريد تعيقها بشيء من المبتدأ أو دي حال، فلا بد فيها من عائد رابط يربطها به، وهو أعم من أن يكون ضميراً، كما أشار إليه بقوله: "كإلهاء" فيما مر من الأمثلة أو غيرها، كاللام في "نعم الرجل زيد" إلى غير ذلك. [دراية: ٩٤]

وبحور حذفه أي حذف الضمير الرابط ولا يجوز حذف غيره من الروابط فإن كان لام العهد فلا يحذف، لأنه لا يساق الدهش مع حذف إلا إلى الضمير، وإن كان المظهر موضع المضمّر فليكتف، فإنها تعوّت مع الحذف وإن كان الخبر عين المبتدأ فهو لا يقلل حذف. [دراية: ٩٥] **السمن** فإن قوله: السمن "مبتدأ و'منوان' مبتدأ ثان و'بدرهم' خبر المبتدأ الثاني والجملة في محل الرفع بأنه خبر استبدأ الأول، والضمير محذوف تقديره: السمن منوان منه بدرهم، 'ومنه' في محل الرفع بأنه صفة منوان وهو الذي يصح وقوعه مبتدأ، وإما حذف؛ لأنه لما ذكر السمن ثم جرى ذكر منوان بدرهم بعده علم أنه منه فاستعني عنه. [دراية: ٩٥]

والبرّ الكرّ **بستين** درهماً.

وقد يتقدّم الخبر على المبتدأ، نحو: "في الدار زيد".

ويجوز للمبتدأ الواحد أخبار كثيرة، نحو: "زيد عالم فاضل عاقل".

واعلم: أن لهم قسمًا آخر من المبتدأ ليس مسندًا إليه، وهو صفة وقعت بعد حرف النفي،

نحو: "ما قائم زيد" أو بعد حرف الاستفهام، نحو: "أقائم زيد" بشرط أن ترفع تلك الصفة

اسمًا ظاهرًا، نحو: "ما قائم الزيدان" و "أقائم الزيدان" بخلاف "ما قائمان الزيدان".

والبرّ الكرّ **بستين** حكم هذا التركيب مثل حكم التركيب السابق، فإن البرّ مبتدأ والكر مبتدأ ثان، وبستين خبر
المبتدأ الأول، والجملة في محل الرفع بأنه خبر المبتدأ الأول، والضمير محذوف وهو منه، وإنما حذف؛ لأنه لما ذكر
البرّ ثم الكرّ بستين بعده، علم أنه مه فاستعنى عنه. [دراية: ٩٥] **وقد يتقدم الخبر** كلمة قد للتقيل إشارة إلى أن
الأصل في الخبر أن يكون متأخرًا؛ لأن بيان قننه يستلزم أصالة تأخير وقد يتقدم على المبتدأ. [دراية: ٩٦]

ويجوز إلح أي ولا يمنع أن يكون للمبتدأ الواحد أخبار كثيرة أي متعددة سواء كانت اثنين أو أكثر؛ أن الخبر
حكم ويجوز أن يحكم على شيء بأحكام كثيرة كالصفات، وإنما فسرنا الجوار ههنا لعدم الامتناع؛ لأن تكرّر
الأخبار على قسمين، جائر، وهو ما يتم المعنى بدونه، نحو: زيد عالم فاضل عاقل، وواحد وهو ما لا يتم المعنى
بدونه، نحو: "الحل حامض" والأبلق أسود أبيض ففسرنا الجوار لعدم الامتناع الشامل للوجوب والحوار، ليتناول
القسمين. [من دراية: ٩٦] **واعلم أن لهم** لما فرع عن بيان القسم الأول للمبتدأ شرع في بيان القسم الثاني
استيفاء للقسمين بالبيان فقال: واعلم. [دراية: ٩٧]

ليس مسند إليه صفة لقسم الآخر للمبتدأ واحترق عن هذا القيد عن القسم الأول للمبتدأ، واعلم أن القسم
الثاني من المبتدأ إما اعترف به جمهور النحاة للضرورة، فإنهم لم يحدوا فيه وجهًا من الإعراب سوى الابتداء،
وتابعهم المصنف والشيخ ابن الحاجب، وقال بعضهم في توجيه رفعه أنه خبر للمرفوع بعده. [دراية: ٩٧]

وبعد حرف الاستفهام فالصفة فيه مبتدأة وليست بمسندة إليها، 'وريد' فاعدها الساد مسد الخبر في إتمام الجملة،
وإما قيد الصفة بوقوعها بعد حرف النفي أو الاستفهام، ليتحقق الاعتماد. [دراية: ٩٨]

ما قائمان الزيدان فإن الصفة فيهما ترفع مضمرة مستترا عائدا إلى الزيدان.

فصل: خبر إن وأخواتها:

وهي "أنّ وكأَنَّ ولكنَّ وليت ولعلَّ". فهذه الحروف تدخل على المبتدأ والخبر، فت نصب المبتدأ ويسمى اسم "إنَّ"، وترفع الخبر ويسمى خبر "إنَّ"، فخبر "إنَّ" هو المسند بعد دخولها، نحو: "إنَّ زيدا قائمٌ". وحكمه في كونه مفردا أو جملة، معرفة أو نكرة، كحكم خبر المبتدأ. ولا يجوز تقديم أخبارها على أسمائها إلا إذا كان ظرفا، نحو: "إنَّ في الدار زيدا"؛ ^{بلا تباؤة} لمجال التوسّع في الظروف.

فصل: اسم كان وأخواتها:

- ١- صار ٢- أصبح ٣- أمسى ٤- أضحى ٥- ظلّ
- ٦- بات ٧- آض ٨- عاد ٩- غدا ١٠- راح
- ١١- مازال ١٢- ما برح ١٣- ما فتى ١٤- ما أنفك ١٥- مادام
- ١٦- ليس

وأخواتها: أي أشباه إن وأمثالها وهي خمسة. [دراية: ٩٩] وحكمه أي حكم خبر إن وأخواته في أقسامه أي في كونه مفردا أو جملة اسمية كانت أو فعلية، أو شرطية أو ظرفية، أو معرفة، أو نكرة، وفي أحكامه من وقوعه متعددا، أو متوحدا، أو مثبتا، أو معنيا، أو محدوفا، وفي شرائطه من وجوب اعائد عند كونه جملة أو مفردا، مشتقا أو مؤولا به، لفظا أو تقديرا، وعدمه عند عدمه كحكم خبر المبتدأ. [دراية: ٩٩]

ولا يجوز شروع في بيان المخالفة بين خبر إن وخبر استندأ. إلا إذا كان ظرفا أي لا يجوز تقديم خبر إن وأخواتها على أسمائها في جميع الأوقات إلا وقت كونه صرفا، فحينئذ يجوز تقديم الخبر على الاسم إذا كان معرفة نحو: "إنَّ في الدار زيدا" وقوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَهًا لَّهُ سِتْرٌ﴾ (عدشيه ٢٥) ويجب إذا كان نكرة، نحو: قوله ﴿إِنَّ مِنَ الْبَيِّنَاتِ لَسِحْرًا﴾، وإن من الشعر لحكمة. وإنما جاز تقديم خبر على اسمها إذا كان معرفة، لمجال التوسّع في الظروف حيث اتسعوا فيها ما لم يتسعوا في غيرها؛ لكثرة وقوعها في كلامهم. [دراية: ٩٩] اسم كان وأخواتها لأنه أدرجه في الفاعل؛ لأنه فاعل عنده وليس بمحقق به، وذهب بعض النحاة إلى أنه ملحق بالفاعل وليس بفاعل؛ لانتفاء ما يلزم الفاعل فيه، وهو تمام الكلام به، واختاره النصف. فلم يدرجه في الفاعل بل ذكره على حدة. [دراية: ١٠٠]

فهذه الأفعال تدخل أيضاً على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ ويسمى اسم "كان"، وتنصب الخبر ويسمى خبر ^{الناقص وما اشتق منها} "كان"، فاسم "كان" هو المسند إليه بعد دخولها، نحو: "كان زيد قائماً". ويجوز في الكلّ تقديم أخبارها على أسمائها، نحو: "كان قائماً زيد" وعلى نفس الأفعال أيضاً في التسعة الأول نحو: "قائماً كان زيد" ولا يجوز ذلك في ما أوله "ما" فلا يقال: "قائماً ما زال زيد وفي "ليس" خلاف.

وباقى الكلام في هذه الأفعال يجيء في القسم الثاني إن شاء الله تعالى.

فصل: اسم ما ولا المشبهتين بليس:

هو المسند إليه بعد دخولهما، نحو: "ما زيد قائماً، ولا رجل أفضل منك"، ويختص "لا" بالنكرة ويعم "ما" بالمعرفة والنكرة.

فصل: خبر لا التي لنفي الجنس:

وهو المسند بعد دخولها، نحو: "لا رجل قائم".

أي كالحروف المشبهة بالفعل وانتصاب قوه: "أيضاً" على المصدرية أي أض أيضاً أي رجع رجوعاً. [إطامية: ١٢٠] بعد دخولها أي بعد دخول تلك الأفعال، هذا فصل يجرح به ما عداها وما مر من معنى الدخول لا يشكل الحد بأحوه في كان زيد يصرب أحوه. [دراية: ١٠٠] ويجوز في الكل إنما جار ذلك لقونها في العمل، لكن هذا الحكم مخصوص بما إذا كان إعراب كل من الاسم والخبر أو واحد منهما لفظياً لعدم الالتباس، حينئذ خلاف ما إذا كانا مقصورين، نحو "ما كان عيسى موسى"، فإنه يتعين فيه الأول للاسمية بقرينة لفظية أو معنوية. [دراية: ١٠٠] وعلى نفس الأفعال أيضاً: إنما جار تقديم الأخبار على نفس الأفعال، لكون العامل فعلاً، وهو عامل قوي يصح تقديم معموله عليه، ولا مانع يمنع تقديمه عليه. [دراية: ١٠١] في ما أوله: "ما" مصدرية كما في ما دام، أو نافية كما في بظايرها، وإنما لم يجر تقديم الأخبار على نفس ما في أوله ما لوجود المانع، وهو كون ما مصدرية أو نافية؛ لأن كليهما يمنع تقديم ما في خبرها عندهما؛ لأن ما المصدرية وحرف النفي يستحقان الصدارة. [دراية: ١٠١] ويختص لا بالنكرة. لقصاص مشاهدة بليس؛ لأن "لا" لنفي المطلق وليس المحال فاقصر عملها على النكرة ويعم "ما" بالمعرفة والنكرة؛ لأن "ما" لنفي المحال كما أن ليس للحال، فكما أن ليس تدخل على المعرفة والنكرة، كذلك "ما" تدخل عليهما. [كما في الدراية: ١٢٣] خبر لا لنفي الجنس: لما فرع المصنف من بيان اسم ما ولا المشبهتين بليس =

المقصد الثاني: في المنصوبات

الأسماء المنصوبة اثنا عشر قسماً: **المفعول المطلق**، وبه، وفيه، وله، ومعه، والحال، والتّمييز، والمستثنى، وخبر "كان" وأخواتها، واسم "إن" وأخواتها، والمنصوب بـ"لا" التي لنفي الجنس، وخبر "ما" و"لا" المشبّهتين بـ"ليس".

فصل: المفعول المطلق:

وهو مصدر بمعنى فعلٍ مذكور قبله، ويذكر للتأكيد، كـ"ضربت ضرباً" أو لبيان الوحدة والكثرة

= شرع في بيان خبر لا لنفي الجنس، ويسمي لا هذا لا اتيرية أيضاً وهو القسم الثامن من المرفوعات، فقال: خبر لا اتية لنفي الجنس إيج ثم أعلم أن الحاجة اتفقوا على أن 'لا' هذه ناصبة لأسمها الذي يليها، واحتسبوا في رفع خبرها، فمسم من قر أن مفعله مرفوع بما رفع به قبل دخول 'لا'، وهو قول سيبويه فعده هي مع اسمها في محل الرفع بالابتداء وما بعدها خبر امتد، وقال الأخفش والمبرد والزمخشري أنه مرفوع بها. [دراية: ١٠٢]

المقصد الثاني إيج. بما ذكرها عقب المرفوعات لاشتراكهما في أن العامل الواحد يعمل فيهما، نحو: ضرب زيد عمرو. وأن المنصوب في المقص قد يكون مرفوعاً في المعنى وبالعكس، كما في باب المفاعلة، نحو: ضارب زيد عمرو، ولهذا كان أحق بالتقدم على المجرورات. [دراية: ١٠٢]

المفعول المطلق: قد أنشد بعض الشعراء هذه المفاعيل الخمسة بقوله:

حمدت حمداً حامداً حميداً رعاية شكره دهرأ مديداً

فقوله: حمداً مصق وقوله وحامداً. **المفعول المطلق** سمي لصحة إصلاق صيغة المفعول عليه من غير تقيده بالباء أو في، أو مع أو اللام، بخلاف المفاعيل الباقية، فإنها لا يصح إصلاق صيغة المفعول عليها إلا بعد تقيدها بواحدة منها، فيقال المفعول به أو فيه، أو معه، أو له وانتدأ بالمفاعيل، لكونها أصل المنصوبات في النصب وسائر المنصوبات محمول عليها فيه، ثم انتدأ منها بالمفعول المطلق؛ لأنه مفعول مطلق يتصّب بلا تقيده بحرف؛ بخلاف المفعول به فإنه تارة يقيّد بحرف فأخره عنه. [كما في الدرية: ١٠٣] **هو مصدر** حقيقة أو حكماً، فلا يرد مثل ترناً بمعنى التراب وجدلاً بمعنى أرض ذات حجارة؛ لأنه اسم الحدث حكماً، وإن كان اسم العير حقيقة إذ كل واحد منهما دعاء، وفي الدعاء لا يقصد هما المعنى الحقيقي، بل قصد المعنى المجازي، وهو الإهلاك؛ لأن الدعاء يقتضي الفعل فأحرى مجرى المصدر، فإذا قال من دعى ترناً وجدلاً فكأنه قال: هلك هلاكاً بالتراب والجدل. [دراية: ١٠٤]

التوع، نحو: "جلست جلسة القاري" أو لبيان العدد، كـ "جلستُ جلسة أو جلستين أو جَلَسَات".
وقد يكون من غير لفظ الفعل المذكور. نحو: "قعدتُ جلوساً" و "أُنبتَ نباتاً".
وقد يحذف فعله؛ لقيام قرينة جوازاً، كقولك للقادم: "خير مقدم" أي قدمت قدوماً خيراً مقدم.
ووجوباً سماعاً، نحو: "سقياً، وشكراً، وحمداً، ورعياً" أي "سقاكَ الله سقياً، وشكرتك
شكراً، وحمدتُك حمداً، ورعاكَ الله رعياً".

فصل: المفعول به:

أي الذي فعل به

وهو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل، كـ "ضرب زيد عمرواً".

وقد يتقدّم على الفاعل، كـ "ضرب عمرواً زيداً".

وقد يحذف فعله؛ لقيام قرينة جوازاً، نحو: "زيداً" في جواب من قال: "من أضرب؟".
والأصل الذكر
ووجوباً في أربعة مواضع:

الوع: إذا كان مدلوله بعض أنواع الفعل. **حيز**: (فـ 'حيز' اسم تفصيل، ومصدريته باعتبار الموصوف أو المضاف إليه)
ووجوباً: عصف على قوله جواراً، فامعنى وقد يحذف فعله أي عامله الناصب به لقيام قرينة وجوباً. [دراية: ١٠٥]
سقياً وشكراً: إنما وجب حذف أفعال هذه المصادر لتخفيف لكثرة استعمال هذه المصادر على ألسنتهم
وبوجود القرينة الدالة وهي دلالة الحال، فإن سقياً مثلاً إما يقال من يستحق أن يدعى باحيز فدلّت الحال على أن
التقدير سقاكَ الله سقياً [دراية: ١٠٥] **هو اسم ما وقع إلخ**. قدمه على سائر المعاني؛ لشدة اتصاله بالفعل بعد
المفعول المصنوع، وسمى بهذا الاسم؛ لأنه أوقع عليه الفعل أو تعلق به، وقيل؛ لأنه سبب بوجود الفعل، لأن المحل
من أساس وجود الحال. [عبد الغفور] **هو اسم إلخ**: أي تعلق به الفعل بحيث لا يتصور إلا به، بقيا كان أو
إثباتاً، ولهذا لم يكن المفعول به إلا للفعل المتعدي، فيدخل فيه، نحو: خلق الله العام. وما صرست ريداً. فإن
"العالم" وزيد تعلق بهما الفعل بحيث لا يتصور إلا بهما. [دراية: ١٠٦]

وقد يتقدم إلخ: قد ذكر هذه المسألة في بحث الفاعل فلا حاجة إلى ذكرها ثانياً، فالدولى أن يدر بيانها بيان
مسألة تقدم المفعول على الفعل كما فعله غيره، إلا أن يقال ذكر هذه المسألة ههنا من حيث أنها من أحكام
المفعول وذكرها ثم من حيث أنها من أحكام الفاعل. [دراية: ١٠٦]

الأول: سماعي. نحو: "امراً ونفسه" و﴿اتَّهَوْا خَيْرًا لَّكُمْ﴾ و"أهلاً وسهلاً" والبواقي قياسية.
الثاني: التحذير. وهو معمول بتقدير اتق تحذيراً مما بعده، نحو: "إياك والأسد" أصله:
 اتقك والأسد، أو ذكر المحذر منه مكرراً نحو: "الطريق الطريق".

الثالث: ما أضمر عامده **على شريطة التفسير**، وهو كل اسم بعده فعل أو شبهه، يشتغل ذلك الفعل عن ذلك الاسم بضميره أو متعلقه، بحيث لو سُلِّط عليه هو أو مناسبه لنصبه، نحو: "زيدا ضربته" فإن "زيدا" منصوب بفعلٍ محذوفٍ مضمّر، وهو "ضربت" ويفسره الفعل المذكور بعده، وهو "ضربته". ولهذا الباب فروع كثيرة.

سماعي أي مقصور على السماع قدمه على القياسي، لكونه أقلّ مه. نحو. امرأ ونفسه أي أترك امرأ ونفسه و﴿اتَّهَوْا خَيْرًا لَّكُمْ﴾ أي اتَّهَوْا بِمَا مَعِشَرُ النَّصَارَى مِنَ التَّثْنِثِ وَأَقْصَدُوا خَيْرًا لَكُمْ وهو التَّوْحِيدُ، وَأَهْلًا أَي أَتَيْتُ أَهْلًا لَا أَجَانِبَ وَسَهْلًا أَي وَطِيتُ سَهْلًا مِنَ الْبِلَادِ لَا حَزَنًا. [دراية: ١٠٧]

نحو امرأ ونفسه. أي أترك امرأ ونفسه والمقصود إما الخُتْ عَنِ الْفِرَارِ عَنِ الرَّحْلِ وَنَفْسِهِ، أَوْ عَلَى قَصْرِ لَيْدٍ وَاللِّسَانِ عَمَهُ، فَعَلَى الْأَوَّلِ الْوَاوُ لِلْعُطْفِ وَعَلَى الثَّانِي لِلْمَصَاحَةِ. [دراية: ١٠٧]

الثاني التحذير أي الموضع الثاني من تلك المواضع التي يجب فيها حذف الناصب للمفعول به، التحذير، وهو في اللغة تحذير شيء عن شيء وتعيده عنه، وفي عرف النحاة صار اسماً لقسم من أقسام المفعول به وهو ما ذكره المصنف بقوله: وهو معمول بتقدير اتق ونحوه من احذر وباعد وجانب. [دراية: ١٠٨]

أصله اتقك والأسد: لكن لما انترم اجتماع ضميري الفاعل والمفعول في شيء واحد وجب قلب الثاني بالنفس في غير أفعال القلوب، فصار اتق بنفسك والأسد. فإذا حذف اتق لضيق المقام، حذفت النفس لانتهاء الضرورة وهي إصمار ضميري الفاعل والمفعول، ثم قلت المتصل بالمنفصل لعقد ما يتصل به فصار إياك والأسد [دراية: ١٠٨]

على شريطة التفسير. التاء في الشريطة إما باعتبار كونها صفة لموصوف محذوف وهو العلة، وأما للقليل من الوضعية في الاسم، وإما وجب حذف فعله لئلا يلزم الجمع ما بين المفسر والمفسر؛ لأنه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسراً بل صار عبثاً لا طائل تحته بخلاف ما إذا حصل الإيهام في الكلام من ذكر المفسر، فإنه يجوز الجمع بينه وبين مفسره، نحو: جاءني رجل أي زيد. [من دراية: ١٠٩]

الرابع: المنادى:

هو المطلوب إقباله

وهو اسم مدعو بحرف النداء لفظاً، نحو: "يا عبد الله!" أي أدعو عبد الله، وحرف النداء قائم مقام "أدعو وأطلب". وحروف النداء خمسة: "يا" و"أيأ" و"هيا" و"أي" والهمزة المفتوحة. أي يوسف بقرية المقام

وقد يحذف حرف النداء لفظاً، نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ قوله تعالى (يوسف: ٢٩)

واعلم: أن المنادى على أقسام:

فإن كان مفرداً معرفة، يبنى على علامة الرفع، كالضمة ونحوها، نحو: "يا زيد!" و"يا رجل!" و"يا زيدان!" و"يا زيدون!" جراء لقوله فإن كان

ويحذف بلام الاستغاثة، نحو: "يا لزيد!"، ويفتح بإخاق ألفها، نحو: "يا زيدا!" وينصب

الرابع: مما يحذف فعله وجوبا. اسم مدعو أي مسماه من باب ذكر الملزوم وإرادة اللام، فلا يرد نحو يا الله وإنما نحو يا جبال ويا أرض ويا سماء فمن باب الاستعارة بالكناية، وهذا أنها استعارة تخيلية، وطلب النداء عنها. [دراية: ١١٠] بحرف النداء احترر به عن نحو: 'أدعو ريذاً' فإنه ليس بمدعو بحرف النداء، فلا يكون منادى. [دراية: ١١٠] أي أدعو عبد الله. وإنما وجب حذف الفعل ههنا لكثرة الاستعمال، ولئلا يلزم الجمع بين النائب والمبوب، هذا ما ذهب إليه سيبويه؛ لأن ناصب المنادى عنده الفعل وذهب المبرد إلى أن ناصبه حرف النداء، فلا يكون حينئذ مما نحن فيه. [دراية: ١١١] وحروف: [نصب على التمييز من أحروف] أو على إحال بمعنى الملقوط. وقد يحذف حرف النداء لقيام قرية على سبيل الحوار للتحفيف، إذا لم يكن اسم الجنس، ولا اسم الإشارة، ولا مستغاثاً، ولا مندوباً حيث لا يجوز حذف حرف النداء عن هذه الأشياء. [دراية: ١١١]

يا رجل: نظير للمنادى المعرفة بعد النداء إذا قصد به الرجل المعين. [دراية: ١١٢]

ويحذف بلام الاستغاثة: أي بلام يدخل عليه حين الاستغاثة، فلا يصاف بأدنى ملازمة والاستغاثة من العوثر وهو استدعاء المظلوم أحداً يرفع الظلم عنه. [دراية: ١١٣] بإخاق ألفها أي سبب إخاق ألف الاستغاثة به، لموافقة الألف المفتحة، نحو يا زيدا، وإنما قدم بيان الساء واحفض وانفتح على النصب، لقفته بالنسبة إلى بيان النصب. [دراية: ١١٣] وينصب: أي منادى على المعنوية إن كان مضافاً نحو: "يا عبد الله"، مثال للمنادى المضاف أو مشابهاً للمضاف نحو: يا صالحاً حلاً، مثال لمنادى المشابهة للمضاف. [دراية: ١١٣]

إن كان مضافاً، نحو: "يا عبد الله!" أو مشابهاً للمضاف، نحو: "يا طالعا جبلا!" أو نكرة غير معينة، نحو قول الأعمى: "يا رجلاً! خذْ يدي".

وإن كان معرفاً باللام، قيل: "يا أيها الرجل!" و"يا أيها المرأة!".

ويجوز ترخيم المنادى، وهو حذف في آخره للتخفيف، كما تقول في "مالك" يا مال! وفي "منصور": يا منص! وفي "عثمان": يا عثم!.

ويجوز في آخر المنادى المرخم الضمة، والحركة الأصلية، كما تقول في "حارث": يا حار! ويا حار!

واعلم: أن "يا" من حروف النداء، وقد تستعمل في المندوب أيضاً، وهو المتفجع عليه بـ"يا" أو "وا" كما يقال:

أو نكرة غير معينة معطوف على قوله: أو مشابهاً للمضاف أي ويصب المنادى إن كان نكرة كذلك. إنما أحر هذه القسم من المنادى أعني النكرة؛ لأن النكرة خرجت عن المفرد المعرفة لقيد التعريف المؤخر، بخلاف المضاف والمشابه له، فإنها خرجا عنه بقيد الأفراد المقدم. [دراية: ١١٤]

ويجوز ترخيم المنادى. أي في سعة الكلام بدون الضرورة، ويجوز في غير المنادى للضرورة. والترخيم في اللفظ الحذف واستتيع، وفي الاصطلاح ما أشار إليه بقوله: وهو حذف آخره إخ: ثم اعلم أنه ذكر المصنف ثلاثة أمثلة إيماءً إلى أن المنادى إذا كان اسماً غير مركب قد يحذف منه حرف واحد عند الترخيم، وهذا إذا لم يوجد في آخره يادتان في حكم زيادة واحدة ولا يكون في آخره حرف صحيح قلله مدة، نحو: مالك وقد يحذف حرفان، وهذا إذا كان المنادى أحد هذين القسمين كـ"منصور". [دراية: ١١٥] واعلم أن يا: الكائنة من حروف النداء قد تستعمل في المندوب أي في الاسم الذي يندب مسماه أي ييكى عليه، إذا الندبة في اللفظ. ميت ييكى عليه أحد ويعد محاسنه، ليعلم الناس أن موته أمر عظيم، يبعدوه في الكاء، ويشاركوه في المتفجع أيضاً، أي كما تستعمل في اسادى لاشتراكهما في الاحتصاص بكون كل منهما مدعواً وهو أي المندوب في الاصطلاح المتفجع عليه. [دراية: ١١٥] بـ"يا" أو "وا" الحار والمجرور صفة المتفجع عليه، والناء للإصاق أي المتفجع عليه المنصق بـ"يا" أو "واو"، ولا يجوز أن يعمل للسببية، لأن "يا" و"واو" ليستا نسين لمفجع. [دراية: ١١٥]

"يا زيداه" و"وا زيداه" فـ"وا" مختصة بالمندوب، و"يا" مشتركة بين النداء والمندوب. وحكمه في الإعراب والبناء مثل حكم المنادى.

فصل: المفعول فيه: هو اسم ما وقع فعل الفاعل فيه من الزمان والمكان، ويسمى ظرفاً. وظروف الزمان على قسمين:

مبهم: وهو ما لا يكون له حدّ معين، كـ"دهر" و"حين". **ومحدود:** وهو ما يكون له حدّ معين، كـ"يوم" و"ليلة" و"شهر" و"سنة". وكلّها منصوب بتقدير "في" تقول: "صُمّت دهرًا، وسافرت شهرًا" أي في دهر وفي شهر.
 مثل للزمان المحدود

وظروف المكان كذلك: **مبهم**، وهو منصوب أيضًا بتقدير "في" نحو: "جلست خلفك وأمامك" **ومحدود**، وهو ما لا يكون منصوبًا بتقدير "في" بل لا بدّ من ذكر "في" فيه

يا زيداه: بزيادة الهاء في آخره لمدّ الصوت. فـ"وا" مختص بالمندوب: أي المندوب مختص بكلمة "وا" وانعزل بها عن المنادى في الأغلب، لكونها بصاً عليه، فالهاء داخلة على المختص وهو الأعراف الأشهر، ويحور أن تكون داخلة على المختص به، أي كلمة "وا" مختصة بالمندوب، ولا تستعمل في غيره. [دراية: ١١٥]

المفعول فيه: اسم ما وقع فيه الفعل أراد بالمصنف بالفعل ههنا الفعل اللعوي أعني احدث دون الاصطلاحي الذي هو مقابل الاسم والحرف، فيعم المصدر واسما الفاعل المفعول ويدخل في احدث مثل: يوم الجمعة حسن. [دراية: ١١٦] **من الزمان والمكان:** بيان لما والمراد بالزمان ما له صلاحية أن يقع جواباً لمثي، وبالمكان ما له صلاحية أن يقع جواباً لـ أين. [دراية: ١١٦]

وظروف الزمان: هذه الإضافة مثل إضافة السّاج والسوار الذهب أي تكون بمعنى "من" يعني الظروف التي هي الزمان، واللام في الزمان للحس أي ظروف هذا الحس وعلى هذا القياس قوله وظروف المكان. [دراية: ١١٦]

بتقدير في: فيه إشارة إلى أنّها لو كانت منفوطة، نحو: "خرجت في يوم الجمعة"، كان مفعولاً فيه إلا أنه غير منصوب، وهذا على اختيار المصنف حيث ذكر حد المفعول فيه على عنوان دخل فيه، ذلك والجمهور على أن تقدير 'في' شرط للمفعول فيه وإذا وجدت لفظاً كان مفعولاً به بواسطة حرف الجر، لا مفعولاً فيه، إذا المفعول فيه عندهم ما هو المقدر بقي من الزمان والمكان يقع فيه الفعل المذكور.

نحو: "جلست في الدار، وفي السوق، وفي المسجد".

فصل: **المفعول به:** هو اسم ما لأجله يقع الفعل المذكور قبله، وينصب بتقدير اللام،

نحو: "ضربه تأديبا" أي للتأديب و "قعدت عن الحرب جبنا" أي للجنب.

وعند الزجاج: هو مصدر، تقديره: أذنبته تأديبا وجنت جبنا.

فصل: **المفعول معه:** وهو ما يذكر بعد الواو بمعنى مع؛ لمصاحبة معمول الفعل، نحو:

"جاء البرد والجبات، وجئت أنا وزيدا" أي: مع الجبات ومع زيد.

نحو **جلس** الخ يصير للمكان المبهم فإن قوله: "حنكك" مثلا يتناول جميع ما يقابل الطهر إلى انقطاع الأرض. وكذا الواقف من الجهات الست. [إهامية: ١٤١] **وفي المسند** نظير للمكان المحدود، وإنما كان ظروف الرمان كلها منصوبة بتقدير في وما كان من ظروف المكان منصوبا به إلا ما يكون سهما منها؛ لأن المبهم من ظروف الرمان جزء مدلول الفعل كالمصدر، فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر. وأما المحدود منهما فيحمل على المبهم من الزمان لاشتراكهما في الذات، أي في الرماية، والمبهم من المكان محمول على المبهم من الرمان؛ لاتحادهما في الوصف وهو الإمام. [إهامية: ١٤١]

اسم ما لأجله يقع الفعل يعني لقصد تحصيله أو بسبب وجوده، فالأول مثال للأول، والثاني لثنائي تفصيل هذا المقام أن المفعول به سبب كامل للفاعل على الفعل، ويقسم إلى قسمين أحدهما علة غائية للفعل كالتأديب إلى الضرب، والثاني ليس كذلك كاجتناب للقعود، والقسم الأول يكون بحسب تعقله علة للفعل وبحسب وجوده في الخارج معلولا له، والقسم الثاني يكون بحسب وجوده علة للفعل، فيصح تقسيمه إلى تقسيمين. [هوائد شريمية]

يقع الفعل المراد بالفعل الفعل النوعي وهو الحدث، دون الاصطلاحي فيعم المصدر واسمي الفاعل والمفعول. المذكور قبله احتراز به عن نحو: "أعجني التأديب" فإنه وإن وقع لأجله الفعل إلا أنه غير المذكور. [دراية: ١١٧] **وينصب الخ** فيه إشارة إلى أنها لو تنفصلت بها مثل جئتك للسمن كان مفعولا له، إلا أنه غير منصوب، وهذا على اختيار المصنف يدل عليه تعريفه وهو خلاف اصطلاح الجمهور، فإنهم لا يسمون المفعول له إلا المنصوب الجامع للشرائط. [دراية: ١١٧] **معنى مع** احتراز عن سائر المفاعيل فإنها غير المذكورة بعد الواو بمعنى مع. ثم اعدم أن المفعول أعم من أن يكون فاعلا وإليه أشار المصنف بقوله: "جاء البرد والجبات، وجئت أنا وزيدا" ومفعولا نحو: "كفاك وزيدا درهم". [دراية: ١١٨]

فإن كان الفعل لفظاً، وجاز العطف، يجوز فيه الوجهان: النَّصْب والرَّفْع، نحو:
 "جئت أنا وزيدا، وزيد" وإن لم يجز العطف، تعيّن النَّصْب، نحو: "جئت وزيدا".
 لكونه مفعولاً معه

وإن كان الفعل معنى وجاز العطف، تعيّن العطف، نحو: "ما لزيد و عمرو" وإن لم يجز
 العطف، تعيّن النَّصْب، نحو: "مالك و زيدا" و "ما شأنك و عمرا"؛ لأن المعنى ما تصنع.
 ولفظ ما استهامية مبتدأ
 بالنصب وحده

فصل: الحال:

لفظ يدلّ على بيان هيئة الفاعل، أو المفعول به، أو كليهما، نحو: "جاءني زيد راكباً،
 وضربت زيدا مشدوداً، ولقيت عمروا راكبين". وقد يكون الفاعل معنويّاً، نحو: "زيد في
 الدّار قائماً"؛

فإن كان الفاء للتفسير وكان ناقص أو تام، واللام للعهد أي فإن وجد الفعل الذي قصد مصاحبة المفعول معه، معموله.
والرفع: لكونه معطوفاً على الضمير.

نحو جئت إلخ. وإنما لم يجز العطف هنا لعدم تأكيد الضمير المرفوع المتصل بالمفصل، فتعين النصب على أنه
 مفعول معه، وهذا على اختيار المصنف، وإلا فالعطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد المفصل جائز ليس
 بممتنع، ولهذا ذهب الجمهور إلى أن النصب على أنه مفعول معه مختار، وليس بواجب. [دراية: ١١٨]

يعيّن العطف حيث لا يعمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة، ولا حاجة إليه مع جوار وجه آخر وهو
 العطف؛ ولكونه الأصل، وذهب الرمحشري إلى أن العطف مختار لا متعين، نحو: "ما لزيد و عمرو" وكلمة "ما"
 استهامية مبتدأ ولزيد خبره وعطف عليه أي شيء حصل لزيد مع عمرو. [دراية: ١١٩]

وإن لم يجز العطف: فيما يكون الفعل بمعنى تعيّن النصب على أنه مفعول معه أو لا وجه سواه، وذهب غير
 المصنف إلى ترجيح النصب. [دراية: ١١٩] **نحو مالك و زيد** وإنما لم يجز العطف في المثالين؛ لأنه إما يجوز
 العطف على الضمير المحرور إذا أعيد الحار، ولم يعد الجار وهنا فلم يجز العطف؛ لأن المعنى ما تصنع تعليل معلل
 مقدر أي إنما تعيّن نصب الاسم في هذين المثالين لكون معنهما معنى ما تصنع. [دراية: ١١٩]

الحال. لما فرع المصنف من بيان أصل المنصوبات وهي المفاعيل الخمسة شرع في بيان ملحقاتها، فقال: فصل
 الحال قدمه على التميز لاستلزامها النصب ولكونها أقرب إلى الفعل. [دراية: ١٢٠]

لأنَّ معناه: زيد استقرَّ في الدَّار قائما، وكذلك المفعول به، نحو: "هذا زيد قائما"؛ فإنَّ معناه: المشار إليه قائما هو زيد.

والعامل في الحال فعل أو معنى فعل.

والحال نكرة أبدا، وذو الحال معرفة غالبا، كما رأيت في الأمثلة المذكورة.
فإن كان ذو الحال نكرة، يجب تقديم الحال عليه، نحو: "جاءني راكبا رجلا"؛ لئلا تلبس بالصفة في حالة النصب في مثل قولك: "رأيت رجلا راكبا".

لأن معناه إلخ. فيكون قائما حالا من فاعل معوي، وليس المراد بالمعوي سوى كون عامله معي الفعل المأخوذ من الظرف أو غيره وليس المراد بالمعوي سوى كون عامله فعلا أو ما من ملحقاته فلا يرد ما يقال أن "قائما" في "ريد في الدار قائما" حال من صمير مستكن في الدار، لما عرف أن صمير الفعل يتقل إلى الظرف مستقر والصمير مستكن هو فاعل لمضي فكيف يصح إيراده مثالا لحال عن الفاعل المعوي. [درية: ١٢١]

والعامل في الحال إلخ. ما فرع عن بيان أن الفاعل والمفعول به قد يكونان لفظا وقد يكونان معنى، شرع في بيان ما يكون بسبب الفاعل والمفعول به لمطين أو معيين، فقال: **والعامل في الحال.** [درية: ١٢١]

أو معنى فعل إلخ. كاسم الفاعل والمفعول به والصفة المشبهة وأفعال التفضيل والمصدر والظرف والخار والمحور وأسماء الأفعال، وكل فعل يستبطن منه معنى الفعل كحرف الداء وحرف التثنية واسم الإشارة والتمني والترجي والتشبيه وغير ذلك مما يدل على معنى الفعل. [درية: ١٢١]

والحال نكرة أبدا: ولو صورة فلا يرد أن كُلاً قد يصيب على الحال، نحو: "أخذت المال كلاً" مع كونه معرفة؛ لأنه مضاف في التقدير لكنه نكرة صورة، فيصح أن يقع حالا من حيث الصورة. [من الغاية: ١٩٠]

وذو الحال معرفة: لأنه محكوم عليه في المعنى فكان أصبه أن يكون معرفة كالمتدأ، ولئلا يتبس الحال بالصفة في مثل رأيت رجلا ظريفا. [من الغاية: ١٩٠]

يجب تقديم الحال: فعلى تقدير تقدمه نعين أنه حال منه لا صفة له؛ لأن الصفة لا يتقدم على الموصوف، ثم طرد ذلك في حالة الرفع والخير. [كما في الغاية: ١٩٢]

عليه. أي على ذو الحال وهو جزاء بقوله: "فإن كان" وإنما وجب تقديمه على ذي الحال عند كونه نكرة؛ لئلا يلبس بالصفة في حالة النصب؛ لأنه لم يعلم في مثل قولنا: "رأيت راكبا رجلا" على تقدير تأخره أنه حال أو صفة. [درية: ١٢٢]

وقد تكون الحال جملة خبرية، نحو: "جاءني زيد وعلامة راكب أو يركب علامة".

ومثال ما كان عاملاً معنى الفعل، نحو: "هذا زيد قائماً" معناه أنبه وأشير.

وقد يحذف العامل؛ لقيام قرينة، كما تقول للمسافر: "سالمًا غائماً" أي ترجع سالمًا غائماً.

فصل: التمييز:

هو نكرة تذكر بعد مقدار من عدد، أو كيل، أو وزن، أو مساحة، أو غير ذلك مما فيه

إيهام؛ ترفع ذلك الإيهام، نحو: "عندي عشرون درهماً، وقفيزان بُراً، ومنوان سمنًا،

حبرية". قيد الجملة بالحرية؛ لأن الجملة الإنشائية لا تقع حالا ولا صفة ولا صلة، وكذا لا تقع حبراً عند بعض بلا تأويل؛ لأنه لا ثبوت للإنشائية بنفسها، وإثبات شيء لشيء فرع ثبوته لنفسه. [دراية: ١٢٣]

وقد يحذف العامل: لم يقل وقد يحذف الفعل؛ لأن المتبادر منه حذف الفعل أو شبهه كما شاع إرادته في نظائره المكررة والمقصود جوار حذف عامل الحال بأقسامه الثلاثة من الفعل وشبهه ومعناه. [دراية: ١٢٣]

لقيام قرينة: أي عند حصول قرينة دالة على حذف العامل كما تقول للمسافر أي لمن يريد السفر "سالمًا غائماً"، فحذف ترجع بقرينة حال المخاطب. [دراية: ١٢٣] هو نكرة: لأن الأصل في التمييز التكثير، إذ تعريفه رائد على العرض الحاصل منه، وهذا عند البصريين، وجور الكوفيون تعريفه باللام والإضافة، نحو: "عين رأيته، وأم بطنه، وسفه نفسه" منصوبات على التمييز، وقال البصريون أن عين رأيته بمعنى عين في رأيته، وأن أم بطنه بمعنى شاكيا بطنه وأن "سفه نفسه" بمعنى سفهه نفسه أو بمعنى سفه نفسه بالتشديد؛ لأن الأصل سفهت نفسه، فلما حول الفعل إلى الضمير انتصب بعده بوقوع الفعل عليه، فصار بمعنى سفه بالتشديد. [دراية: ١٢٣]

مما فيه إيهام: أي من أي شيء يكون فيه الإيهام كالقياس، قوله: ترفع ذلك الإيهام أي ترفع ذلك النكرة الإيهام عن ذلك المقدار أي عن المقدر به لا عن نفسه المقدار وهو العدد والورن فإنه لا إيهام فيه بل الإيهام في المعداد به والمورون به. [إلهامية: ١٤٩] عندي عشرون درهماً إلخ: مثال للتمييز الذي يذكر بعد المفرد المقدار من العدد، وقفيزان بُراً مثال للتمييز الذي يذكر بعد المفرد المقدار من الكيل، ومنوان سمنًا مثال لما يذكر بعد المفرد المقدار من الموزون، وجريان قطنًا مثال لما يذكر بعد المفرد والمقدار من الممسوح. [دراية: ١٢٤]

عشرون درهماً: فإن درهماً نكرة ذكرت بعد مقدار وهو لفظ عشرون، برفع الإيهام في المعداد لا أن يكون ثابتاً في العدد حتى يكون التمييز عنه، وكذا حال الأمثلة الباقية. [إلهامية: ١٤٩]

وجريبان قطناً، وما في السماء قدر راحة سحاباً، وعلى التمرة مثلها زبداً".
وقد يكون عن غير مقدار، نحو: "هذا خاتم حديداً، وسوار ذهباً" والخفض فيه أكثر،
نحو: "خاتم حديد".

وقد يقع التمييز بعد الجملة؛ لرفع الإبهام عن نسبتها، نحو: "طاب زيد نفساً أو عملاً أو أباً".

فصل: المستثنى:

وهو لفظ يذكر بعد "إلا" وأحوالها؛ ليعلم أنه لا ينسب إليه ما نسب إلى ما قبلها.
بقوله يذكر

وهو على قسمين:

متصل: وهو ما أخرج عن متعدد بـ "إلا" وأحوالها، نحو: "جاء في القوم إلا زيدا"

وعلى التمرة الخ مثال لتعبير ذكر بعد المفرد المقدار من المقياس، وقدم فيها الاسم بالإضافة. [دراية: ١٢٤]
نحو هذا خاتم حديداً فإن الخاتم مهم باعتباره الجنس تام بالتوحيث، فانتضى ثميراً في الإضافة إلى نوعه وعلى هذا
المقياس قوله وسوار ذهباً. [دراية: ١٢٤] وفيه الخفض أكثر لحصول العرض وهو البيان مع الحقة ولقصور غير
المقدار عن طلب التعبير؛ لأن الأصل في المهمات المقادير فهي أولى بالتعبير الذي يصح عن كونه مثيراً لخلاف
غير المقادير، فإنه ليس هذه المثانة. [دراية: ١٢٤] نحو طاب زيد نفساً الخ ذكر ثلاثة أمثلة للتعبير إشارة على كثرة
أصناف حيث يكون اسماً لمتنصب عنه فقط، أو لمتعقبه فقط أو لكل واحد منهما بالاحتمال، فالنفس محتصة بمتنصب
عنه، والعلم محتصة بمتعلقه، والأب يحتمل أن يكون لمتنصب عنه، ويحتمل أن يكون بمتعلقه. [دراية: ١٢٥]

المستثنى هو في اللغة "المع والصراف" كما يقال استثنى الشيء من هذه الأمور، أي مع. بعد إلا وأحوالها أي
أحوال إلا من نحو: "حلا وليس ولا يكون وغير وسوى"، "ليعلم متعلق بقوله يذكر. [دراية: ١٢٥]

ما نسب إلى ما قبلها أي ما قبل إلا وأحوالها وعرفه الشيخ الرضي بامدكور ما بعد إلا وأحوالها مخالفاً ما قبلها
نعياً وإثباتاً. [دراية: ١٢٥] وهو ما أخرج سواء كان الباقي أقل أو أكثر أو مساوياً قوته عن متعدد والمتعدد أعين
من أن يكون ذو أفراد نحو: "جاءني القوم إلا زيد" أو ذو أجزاء نحو: "أصرت زيدا إلا رأسه". [دراية: ١٢٥]

عن متعدد احتزر به عن جزئيات المستثنى المتصل، فالمستثنى الذي لم يكن داخلاً في المتعدد، وقيل لذلك الاستثناء
مقطع، سواء كان من جنسه كقولك: جاءني القوم إلا زيدا مشيراً بالقوم إلى جماعة حالية عن زيد أو لم يكن، نحو:
جاءني القوم إلا حملاً كذا قال نور الدين عبد الرحمن الحامي عليه الرحمة في شرح الكافية. (شرح مولوي فضل حق)

ومنقطع: وهو المذكور بعد "إلا" وأخواتها، غير مُخرج عن متعدّد؛ لعدم دخوله في المستثنى منه، نحو: "جاء في القوم إلا حمارا".

حال من صمير مذكور

واعلم: أن إعراب المستثنى على أربعة أقسام:

(١) فإن كان متصلا ، وقع بعد "إلا" في كلام موجب، أو منقطعا كما مرّ، أو مقدّما على المستثنى منه، نحو: "ما جاءني إلا زيدا أحد" أو كان بعد "خلا وعدا" عند الأكثر، أو بعد "ما خلا وما عدا وليس ولا يكون" نحو: "جاءني القوم خلا زيدا" إلى آخره، كان منصوبا.

وقع بعد إلا: احتراز عما إذا كان بعد غير وسوى، فإنه يكون مخصوصا لا منصوبا كما سيحيى في كلام موجب وهو في الاصطلاح ما لا يكون نفيًا ولا هيًا ولا استفهامًا، وغير الموجب ما يقاسه وأراد بالموح ههنا ما يكون تاما فلا يدخل فيه نحو: قرئ إلا يوم كذا 'عنى صيغة' مجهول، ورفع اليوم فإنه وإن كان كلاما موجبا إلا أنه غير تام. [دراية: ١٢٧] **كلام:** وهو كلّ كلام لا يكون في أوله نفي ولا هي ولا استفهام. نحو: 'جاءني القوم إلا زيدا' **عند الأكثر.** أي أكثر النحاة، وبما قال ذلك احتراز عن قول البعض، فإنهم ينفرون آخرَ بهما؛ لكونهما حريّ حر عند ذلك البعض، وقال السيرافي لم أعلم خلافا في جوار آخرَ بهما إلا أن النصب بهما أكثر. [دراية: ١٢٧] **إلى آخره:** أي آخر المثال نحو: 'جاءني القوم ما عدا زيدا' وليس زيدا ولا يكون زيدا "كان منصوبا" جزاء لقوله: فإن كان بعد إلا مع ما عطف عليه. [دراية: ١٢٧]

كان منصوبا: أي وجوباً في هذه الأقسام كلها إمّا في الأقسام الثلاثة الأولى، فلاستحقاقه النصب لشبهه بالمفعول في كونه فضيلة وشبهه الخاص بالمفعول مع المتعلق بواسطة الحرف، ولأن البدل ممتنع فيها إمّا في المستثنى بعد إلا في كلام موجب، فلأنه في حكم تكرير العامل وعنى تقدير التكرير يیزم الإيجاب في المستثنى والمستثنى منه فصار معنى قولك: جاءني القوم إلا زيدا، جاءني القوم لا جاءني زيدا، وهو قلب المقصود لأن المقصود، الإحار عن مجيء القوم غير زيدا، وإما في المستثنى إذا كان مقدما، فلأن البدل تابع وتقدم التابع على المتنوع لا يجوز، وإما في صورة المنقطع فلا تمناع كل واحد من الأبدال الأربعة، إما امتناع الثلاثة الأولى فظاهر، وإما امتنع بدل العبط فلصذور استثنى عن قصد وإرادة، وامتناع كون بدل العبط كذلك، وإما نصب المستثنى بعد خلا وعدا، فلكونه مفعولا به ونصبه واجب، وإما نصبه بعد ما خلا وما عدا، فلأن "ما" مصدرية لا يكون مدحوها إلا الفعل، فوجب أن يكون 'خلا وعدا' فعلين وفاعلهما مضمّر والمستثنى بعد دحوها مفعول به، وهما في الكلام في محل النصب على الظرفية فإن معنى قولك: 'جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا عمروا' وقت حلّوهم أي حلّو مجيئهم من زيدا ووقت مجاوزة مجيئهم عن عمرو. [دراية: ١٢٧]

(٢) وإن كان بعد "إلا" في كلام غير موجب، وهو كل كلام يكون فيه نفي ونهي واستفهام، والمستثنى منه مذكور، يجوز فيه الوجهان: النصب والبدل عما قبلها، نحو: "ما جاءني أحد إلا زيدا، وإلا زيد".

(٣) وإن كان مفرغاً: بأن يكون بعد "إلا" في كلام غير موجب، والمستثنى منه غير مذكور، كان إعرابه بحسب العوامل، تقول: "ما جاءني إلا زيد، وما رأيت إلا زيدا، وما مررت إلا بزيد".

(٤) وإن كان بعد "غير وسوى وسواء وحاشا" عند الأكثر، كان مجروراً، نحو: "جاءني القوم غير زيد وسوى زيد وسواء زيد وحاشا زيد".

واعلم أن إعراب "غير" كإعراب المستثنى بـ "إلا"، تقول: "جاءني القوم غير زيد وغير حمار، وما جاءني غير زيد القوم، وما جاءني أحد غير زيد وغير زيد، وما جاءني غير زيد، وما رأيت غير زيد، وما مررت بغير زيد".

المستثنى منه مذكور. الجملة الاسمية وقعت حالا، احترر به عما إذا كان بعد إلا في كلام غير موجب، والمستثنى منه غير مذكور فإنه يعرب على حسب العوامل كما سيأتي. [دراية: ١٢٨]

إلا ريذا وإلا ريد. بالنصب والرفع إما جوار النصب فعلى الاستثناء المتصل المنصوب على التشبه بالمفعول وإما اختيار البدل فلكونه مقصوداً في الكلام، بخلاف ما إذا كان منصوباً حيث يكون حينئذٍ فضلة. [دراية: ١٢٩]

مفرغاً إلخ. وإنما سمي هذا القسم من المستثنى مفرغاً؛ لأنه يرفع العامل الذي قبل إلا له، ولا يشعل بالمستثنى منه، فحذف المستثنى منه وجعل إعرابه لما بعد إلا، ويسمى باسمه مجازاً لقيامه مقامه. [دراية: ١٢٩]

بحسب العوامل: أي بقدره إذا حسب القدر، فإن العامل على ثلاثة أقسام: عامل الرفع، وعامل النصب، وعامل الجر فالإعراب على قدره كناية عن الإعراب بالرفع والنصب والجر. [دراية: ١٢٩] **واعلم إلخ:** لما أدرج كلمة غير في كلمات الاستثناء، وهو اسم متمكن لا بد من الإعراب أخذ في بيان إعرابه فقال: واعلم أن إعراب غير إلخ. [يوسفية] **جاءني القوم غير زيد** مثال للمستثنى من الموجب، "وغيره" مثال للمنقطع، "وما جاءني أحد غير زيد" بالنصب والرفع مثال للاستثناء والبدل، وما جاءني غير زيد مثال للمفرغ. [دراية: ١٣٠]

واعلم: أن لفظة "غير" موضوعة للصفة، وقد تستعمل للاستثناء، كما أن لفظة "إلا" موضوعة للاستثناء، وقد تستعمل للصفة، كما في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ أي للإعراج أي بمعنى المغاير وكذلك قولك: "لا إله إلا الله".
(الأنبياء: ٢٢)

فصل: خبر كان وأخواتها:

هو المسند بعد دخولها، نحو: "كان زيد قائماً".

وحكمه كحكم خبر المبتدأ، إلا أنه يجوز تقديمه على أسمائها مع كونه معرفة، بخلاف خبر المبتدأ، نحو: "كان القائم زيد".

موضوعة للصفة: لا للاستثناء، لأنها بمعنى مغاير إما في الذات كقولنا: مررت برجل غير زيد، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ﴾ (برهيم: ٣٧) أو في الصفات كقولنا: دخلت بوجه غير الوجه الذي دخلت به. [دراية: ١٣٠]

وقد تستعمل للاستثناء: فالفرق بينه إذا كان وصفاً وبينه إذا كان استثناءً أنه إذا كان وصفاً، فالمستثنى خارج أي عن ما قبل غير وإذا كان استثناءً فالمستثنى داخل في جملة، تقول: "جاءني القوم غير أصحابك" بالنصب على الاستثناء فالأصحاب من جملة القوم وجاءني القوم غير أصحابك بالرفع على الصفة فالأصحاب ليست من جملة القوم. [دراية: ١٣٠]

وقد تستعمل للصفة: لقرب معنى كل واحد منهما من الآخر فيحوز استعمال كل منهما مكان الآخر لكنه إما تستعمل إلا في الصفة لتعذر الاستثناء، كما في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ فإن كلمة "إلا" في الآية الكريمة مستعملة في الصفة بمعنى "غير" كما بينه بقوله: غير الله لكن لما لم يكن للحرف حظ من الإعراب ظهر في اسم بعده استعملت إلا في الصفة ههنا لتعذر الاستثناء؛ لأن الجمع إذا كان مكوراً لا يجوز الاستثناء منه على ما ذهب إليه المحققون؛ لأنه لا عموم له بحيث يدخل فيه المستثنى لولا الاستثناء. [دراية: ١٣٠]

خبر كان وأخواتها: نظائر لفظة كان وهي التي عرفتها في المرفوعات قوله هو المسند بعد دخولها أي بعد دخول كان وإحدى أخواتها والمراد بالدخول ما عرفت في المرفوعات فلا يتقضى التعريف يضرب في كان زيد يضرب أخوه. [دراية: ١٣١]

كحكم خبر المبتدأ: في أقسامه وأحكامه وشروطه ثم أشار إلى بيان ما يخالف خبر المبتدأ بقوله: "إلا أنه يجوز تقديمه على أسمائها". [دراية: ١٣١]

بخلاف خبر المبتدأ: أي متلبساً بمخالفة خبر المبتدأ، فإنه إذا كان معرفة أو مساوياً له ملفوظاً، لا يجوز أن يتقدم على المبتدأ لمكان الالتباس قوله: نحو كان القائم زيد مثال لما تقدم فيه خبر كان على الاسم والخبر معرفة.

فصل: اسم إن وأخواتها:

هو المسند إليه بعد دخولها، نحو: "إن زيدا قائم".

فصل: المنصوب بلا التي لنفي الجنس:

هو المسند إليه بعد دخولها، يليها نكرة مضافة، نحو: "لا غلام رجل في الدار" أو مشابها لها، نحو: "لا عشرين درهما في الكيس".

فإن كان بعد "لا" نكرة مفردة، بُنِيَ على الفتح، نحو: "لا رجل في الدار" وإن كان معرفة أو نكرة مفصّولا بينه وبين "لا" كان مرفوعا، ويجب تكرير "لا" مع اسم آخر،
حيثما

هو المسند إليه أي بعد دخول إن وإحدى أخواتها، وبما ذكرنا من معنى الدخول لا يشكل الحد بأخوه في أن زيد يضرب أخوه" نحو: "إن زيد قائم، فإن ريذا مسند إليه بعد دخول إن، وسيأتي تمام أحكامه في القسم الثالث إن شاء الله تعالى. [دراية: ١٣٢] المنصوب الح إما لم يصرح باسم "لا"؛ لأنه لم يكن من منصوبات على الإطلاق بمورد التقسيم، وقيد هنا ليكون صورة التقييد دليلا على صورة الاكتفاء، أو نقول ليس كل اسم "لا" ولا أكثره منصوبا بل المنصوب منه أقل مما سواه، فلاند من التعبير عنه بالمنصوب بـ"لا" بخلاف ما سواه من المنصوبات فإن بعضا وإن لم يكن كله من المنصوبات لكن أكثره منها فأعطى للأكثر حكم الكل. [دراية: ١٣٢] نسي على الفتح نحو: "لا رجل في الدار"، وإما بنيت النكرة المفردة الواقعة بعد لا نفي الجنس، لتضمنها معنى "من" الاستعرافية، إذ معنى قولنا: لا رجل في الدار، "لا من رجل في الدار" جواب لمن يقول: "نل من رجل في الدار؟ فحذف "من" تخفيفا. [عبد الرحمن]

كان مرفوعا ويجب تكرير "لا" إما وجوب الرفع في المعرفة، فلنقداد عمل "لا" فيها؛ لكونها لنفي الجنس أو هو لا يحصل إلا في النكرة. وإما في النكرة المفصولة فلضعف عملها؛ لأنها إما تعمل بمشاهدة "إن" فلا تعمل عند حصول الفصل، فإذا بطل عملها فيها عادت إلى أصلها وهو الرفع على الابتداء. وإما وجوب التكرار وللتشبيه على كون "لا" لنفي الجنس في النكرات لأنه نفي في الحقيقة إذ قولنا: "لا رجل في قوة" قولنا: "لا زيد ولا عمرو ولا خالد" إلى غير ذلك من أفراد الرجل وأما التكرير في المعارف فمجر النقصان من نفي الجنس التي يتصور حصولها مع المعرفة. [دراية: ١٣٤]

تقول: "لا زيد في الدار ولا عمرو، ولا فيها رجل ولا امرأة".

ويجوز في مثل "لا حول ولا قوة إلا بالله" خمسة أوجه: فتحهما، ورفعهما، وفتح الأول ونصب الثاني، وفتح الأول ورفع الثاني، ورفع الأول وفتح الثاني. وقد يحذف اسم "لا" لقريئة، نحو: "لا عليك" أي لا بأس عليك.

فصل: خبر ما ولا المشبهتين بـ ليس:

هو المسند بعد دخولهما، نحو: "ما زيد قائماً، ولا رجل حاضراً".

وإن وقع الخبر بعد "إلا" نحو: "ما زيد إلا قائم" أو تقدّم الخبر على الاسم، نحو: "ما قائم زيد" أو زيدت "إن" بعد "ما" نحو: "ما إن زيد قائم بطل العمل، كما رأيت في الأمثلة، وهذا لغة أهل الحجاز. أما بنو تميم، فلا يعملوهما أصلاً، كقول الشاعر عن لسان بني تميم:

لا زيد في الدار إلخ. مثال لتكرير "لا" مع المعرفة ولا فيها رجل ولا امرأة مثال لتكرير "لا" مع المكرة المفصلة. [دراية: ١٣٥] فتحهما: على أن "لا" فيهما لنفي الجنس، ورفعهما على حملها على الابتداء، وفتح الأول على أن "لا" لنفي الجنس، ورفع الثاني ساء على زيادة "لا" لتأكيد النفي، ورفع الأول على أن "لا" بمعنى ليس، وفتح الثاني على أن "لا" فيه لنفي الجنس وفتح الأول لما ذكرنا أنفا ونصب الثاني على أن لا زائدة لتأكيد النفي. [دراية: ١٣٥] ما زيد قائماً إلخ. فإن قائماً وحاصراً مسدداً بعد دخول ما ولا، ثم أشار إلى بيان ما يبطل عملهما بقوله: وإن وقع الخبر بعد إلا نحو: "ما زيد إلا قائم إلى قوله: أو ريدت "إن" بعد "ما"، إنما قيل بعد "ما"؛ لأن "أن"، لا تزيد بعد "لا" بحكم الاستقراء. [دراية: ١٣٦]

بطل العمل. [وعلى لعنهم ورد التسريل نحو: ما هذا بشر هـ (يوسف: ٣١) وما هـ من مهبهم هـ (المجادلة: ٢)] أي عمل "ما" إن وجد معه شيء من الأشياء المذكورة، وهو جزاء لقوله: وإن وقع الخبر مع ما عطف عليه. [دراية: ١٣٦] في الأمثلة. إما بطلان العمل في الصورة الأولى، فلأن النفي الذي لأجله يعمل أن قد انتقض بـ "إلا" الموجبة للإثبات بعد النفي خلافاً ليونس، فإنه أجاز عملها بعد "إلا"، وأما في الصورة الثانية فلوقوع الفصل بين "ما" ومعموله مع ضعفه في العمل. [دراية: ١٣٦] فلا يعملوهما: بل يرفعون ما بعدهما على الابتداء والخبر، كما كان مرفوعاً عليهما قبل دخول "ما ولا"؛ لأن القياس في العامل أن يكون مختصاً بالقبيل الذي كان عاملاً فيه من الاسم والفعل، و"ما ولا" لا يكونان مختصين بقبيل واحد بل يدحلا في الاسم والفعل. [دراية: ١٣٦]

ومُهَفَّهٍ كالغصنِ قلتُ له انتسب فأجاب ما قتل المُحِبِّ حرام

برفع "حرام".

المقصد الثالث: في المجمرات

الأسماء المجرورة هي المضاف إليه فقط، وهو كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف الجر لفظاً، نحو: "مررت بزيد" ويعبر عن هذا التركيب في الاصطلاح بأنه جارٌّ ومجرور.

ومهمم الخ الواو في قوله: ومهفف معني "رب"، والمهفف اسم مفعول من اهففه بفتح الهائين، وسكون الماء الأولى وهي دقة احاصرة ورقتها، وقوله: انتسب أمر من الانتساب، والضمير المستتر في قوله: فأجاب عائد إلى مهفف وإضافة القتل إلى المحب من قبيل إضافة المصدر إلى المفعول، والفاعل متروك أي قتل المحب المحب. ووجه التناسب بين السؤال واحواب في البيت لفظاً ومعنى حاصل، إما لفظاً فلأنه أجاب بهذا القول جاعلاً لفظ احرام مرفوعاً مع أنه مسند بعد ما معني يس، وما هذا إلا بدعة من تميم فكانه قال: إني تميمي. وإما معني، فلأن المهمم أجاب بإباحة قتل المحب، كأنه قال: أنا من قوم يباح قتل المحب عندهم وهم المحبون. [دراية: ١٣٧]

انتسب قال بعض الفضلاء يمكن أن يحمل الانتساب هنا على معني الميل والرجوع، فمعني قوله انتسب: ارجع إليّ بالنوصال فلا تقتني ولا تؤذي به، فإن إيداء النفس بعير حق حرام، فأجاب المهمم ما قتل المحب حرام" يعني أنت لو قتلت في المحبة فلا جناح على إدر رب محب يقتل في حب محبوبه ورب عاشق تؤذي من معشوقه. [دراية: ١٣٧]

المضاف إليه فقط الأسماء المجرورة الأخر نحو: "تحسبك" وكفى بالله، وما جاءني من أحد؛ لأن المجرور فيها م يسب إليه شيء بواسطة حرف الجر، وكذا المجرور في مثل ضارب ريد وحسن الوجه لم يكن مضافاً إليه حقيقة على اختيار الجمهور. قلنا المجرور الأصلي هو المضاف إليه الذي عرفه المصنف رحمه الله وما عداه كالمجرور في الأمثلة المذكورة، ليس بمجرور أصلي بل ملحق بذلك المجرور الأصلي، وكلامه على القسم الأول فكانه قال: الأسماء المجرورة الأصبية هي المضاف إليه. [دراية: ١٣٧] **وهو كل اسم**. صرح باسم للتببيه على أن امضاف إليه لا يكون إلا اسماً لكنه أعم من أن يكون حقيقة أو حكماً ليتناول مثل قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلْعَلْ فِي الْقَبْرِ﴾ (الأنعام: ٧٣)، فإن هذا الفعل في تأويل الاسم أي يوم الفتح في الصور. [دراية: ١٣٨]

بواسطة حرف الجر: احترر به عما نسب إليه شيء لكن لا بواسطة حرف الجر كسنة الفعل إلى الفاعل قوله: لفظاً مصوب على أنه حيز كان المخدوف، وحده فيما وقوعه شائع قياس، ولا شك أن وقوعه في مثل هذا التركيب شائع كثير، تقديره سواء كان ذلك الحرف لفظاً أي ملفوظاً أو تقديرأ أي مقدراً. [دراية: ١٣٨]

أو تقديرًا، نحو: "غلام زيد" تقديره: غلام لزيد، ويعبر عنه في الاصطلاح بأنه مضاف ومضاف إليه. ويجب تجريد المضاف عن التنوين أو ما يقوم مقامه، وهو نون التثنية والجمع، نحو: "جاءني غلام زيد وغلاما زيد ومسلمو مصر".

واعلم: أن الإضافة على قسمين: معنوية ولفظية: أما المعنوية: فهي أن يكون المضاف غير صفة مضافة إلى معمولها.

وهي إما بمعنى اللام، نحو: "غلام زيد" أو بمعنى "من" نحو: "خاتم فضة" أو بمعنى "في" نحو: "صلاة الليل".

يعبر عنه: أي عن هذا التركيب وهو غلام زيد في الاصطلاح، بأنه مضاف ومضاف إليه. وكان الواجب على المصنف أن يقول: أو تقديرًا مرادًا، كما قال غيره ليحترز به عن الظرف، نحو: قمت يوم الجمعة وإن نسب إليه شيء وهو قمت بواسطة حرف الجر تقديرًا وهو "في"، لكنه غير مراد وإلا لكان محروراً. [دراية: ١٣٩]

ويجب: لما فرع عن بيان حقيقة المضاف إليه شرع الآن في بيان ما يصاد الإضافة يعاندها فقال: ويجب... [إهامية: ١٦٤]

تجريد المضاف: إنما وجب تجريد المضاف عن التنوين؛ لأن التنوين توزن بتمام الكلمة بما دون المضاف إليه والإضافة تؤذن بتمامها بالمضاف فيتأهبان، ولهذا التعليل يجب تجريد المضاف عما يقوم مقام التنوين. [دراية: ١٤٠]

نون التثنية والجمع: فإن قلت لا حاجة إلى ذكر تجريد المضاف عن نون التثنية والجمع ههنا؛ لأنه قد ذكر فيما سبق من قوله في فصل أوصاف الإعراب، وهما يسقطان عند الإضافة، فذكره ههنا يوجب التكرار. قلت ذكره فيما سبق لا يدل على وجوب التجريد على إطلاقه وذكره ههنا يدل على وجوبه فلا تكرار. [جمال]

واعلم: لما علم مما سبق من تعريف المضاف إليه، أن الإضافة مطبقا على قسمين: أحدهما ما يكون حرف الجر فيه منصوطة والثاني ما يكون حرف الجر فيه مقدرة، تصدى لتفصيله وتشريحه بقوله: اعلم أن الإضافة إجماع. [دراية: ١٤٠]

على قسمين: أي التي بتقدير حرف الجر بدليل قوله فيما بعد هذا كله بتقدير حرف الجر قوله معنوية مسبوقة إلى المعنى لإفادتها معنى في المضاف تعريفاً وتحصيماً، ولذا سُميت معنوية. [دراية: ١٤٠]

مضافة إلى معمولها: أي معمول تلك الصفة، ففي كلامه إشارة إلى أن المضاف فيها إما أن لا يكون صفة بل يكون اسماً جامداً كغلام زيد، أو صفة لكنها مضافة إلى غير معمولها، نحو: كرم البند، فإن الكريم صفة تكون مضافة إلى غير معمولها؛ لأن البند ليس لمفعول إلخ ولا يجوز أن يقال "كرم البلد" بل كرم من في البلد. [دراية: ١٤٠]

وفائدة هذه الإضافة: تعريف المضاف إن أضيف إلى معرفة كما مر، أو تخصيصه إن أضيف إلى نكرة، نحو: "غلام رجل".

وَأَمَّا النِّعْطِيَّةُ: فهي أن يكون المضاف صفة، مضافة إلى معمولها، وهي في تقدير الانفصال، نحو: "ضارب زيد" و"حَسَنُ الوجه" وفائدتها: تخفيف في اللفظ فقط.

واعلم: أنك إذا أضفت الاسم الصحيح أو الجاري مجرى الصحيح إلى ياء المتكلم، كسرت آخره وأسكنت الياء أو فتحتها، كـ "غلامي ودلوي وظبي".

إن أضيف إلى نكرة لأن الإضافة إلى النكرة تعيد تقبيل الشبوع، كعلام رجل، فإنك إذا قلت علام كان شاعرا في حسه، فإذا قلت: علام رجل ارتفع عنه بعض الشبوع حتى لا يبقى صالحا لأن يكون علام امرأة فحصل التخصيص وقل الشبوع في النكرة. [درية: ١٤١] أن يكون المضاف صفة احترره عما إذا لم يكن صفة كعلام زيد مضافة إلى معمولها احترره عما إذا لم يكن مضافة إلى معمولها بل إلى غير معمولها نحو: كريم البلد، فإن ذلك إضافة معيوبة كما عرفت. [درية: ١٤٢] معمولها أي إلى فاعلها أو مفعولها.

وهي في تقدير الانفصال أي في المعنى بأن يكون المجرور بها اللفظ مرفوع أو منصوب في المعنى لا في حق النقط فإنه يسقط بها التنوين وإنما يقوم مقامه ومعنى الانفصال أن المضاف يمكن أن يقدر فيه الفعل. (مولوي فضل الحق) وفائدتها أي اللفظية تخفيف في اللفظ فقط أي لا يعرّفه ولا تخصيصه لما مر من أنها في تقدير الانفصال. ثم التحفيف اللفظي أما في لفظ المضاف فحسب حذف التنوين حقيقة نحو: ضارب زيدا، وحكما نحو: حواج بيت الله، أو تحذف نوني التنوين وإجماع نحو: ضاربا زيدا وضاربوا زيدا. وإما في لفظ المضاف إليه فحسب حذف الضمير واستكانه في الصفة نحو: القائم العلام أصله القائم علامه فحذف الضمير من علامه واستكن في القائم وأضيف القائم إليه لتحفيف في المضاف فقط. وإما في انصاف والمضاف إليه جميعا نحو: ريده القائم العلام أصله علامه، فالتحفيف في المضاف تحذف التنوين وفي المضاف إليه حذف الضمير، واستناره في الصفة [درية: ١٤٢] كسرت آخره ساسبة الياء وأسكنت الياء: لأجل التحفيف، أو فتحها أي الياء: لأن الأصل في الكلمة المسية على حرف واحد هو الحركة، لئلا يلزم الافتتاح بالساكن، والأصل فيما سبى عنى الحركة الفتح لتحفيف. [درية: ١٤٢] كغلامي ودلوي: مثال للاسم الصحيح المضاف إلى ياء المتكلم قوله: كدلوي وظبي مثالان للاسم الجاري مجرى الصحيح المضاف إلى ياء المتكلم ثم لما فرع عن بيان حكم الصحيح والجاري مجرى الصحيح شرع في بيان حكم المنقوص والمقصور فقال: وإن كان آخر الاسم. [درية: ١٤٢]

وإن كان آخر الاسم ألفاً، تثبت، كـ"عصاي ورحاي" خلافاً للهديل، كـ"عصي ورحي". وإن كان آخر الاسم ياء مكسوراً ما قبلها، أدغمت الياء في الياء، وفتحت الياء الثانية؛ لئلا يلتقي الساكنان، تقول في قاضي: "قاضي". واختيار الفتح للتعمة

وإن كان آخره واوا مضمومة ما قبلها، قلبتها ياء، وعملت كما عملت الآن، تقول: "جاء في مسلمي".

وفي الأسماء الستة مضافة إلى ياء المتكلم، تقول: "أخي وأبي وحمي وهي" و"في" عند الأكثر و"فمي" عند قوم، و"ذو" لا يضاف إلى مضمراً أصلاً. وقول القائل:

إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الْفَضْلِ مِنَ النَّاسِ ذُوهُ

شاذ. وإذا قطعت هذه الأسماء عن الإضافة، قلت: "أخ وأب وحم وهن وفم"، و"ذو" لا يقطع عن الإضافة البتة.

خلافاً للهديل: فإنه تقلب الألف ياء وأدغمت المبدلة عن الألف في ياء المتكلم وكسر ما قبل الياء للمناسبة فقال: عصي ورحي. [إهامية] وإن كان آخر الاسم: المضاف إلى ياء المتكلم ياء سواء وجدت الشية أو الجمع أو لغيرهما مكسوراً ما قبلها أدغمت تلك الياء في الياء أي في ياء المتكلم لاجتماع التلحين، وفتحت الياء الثانية لئلا يلتقي الساكنان. [درية: ١٤٣] **عند قوم:** من النحاة في هذا إشارة إلى ما أجاره المبرد في الأولين، وهما أحي وأبي من تشديد الياء برد الواو المحذوفة قبلها ياء ساكنة وإدغامها في ياء المتكلم وإلى ما ذهب إليه بعضهم في الخامس وهو في من أنه يقال فمي بقلب الواو ميماً قيل على حالة الأفراد. [درية: ١٤٣] **لا يضاف:** بل يضاف إلى اسم الجنس.

وقول القائل: لما جاءت إضافة ذو إلى مضمراً في بعض الأشعار، فيقص القاعدة المذكورة من أن ذو لا يضاف إلى مضمراً فأجاب عنه المصنف بقوله وقول القائل: إنما يعرف حاصل الحواري أن هذا القول قليل لا يقاس عليه. [درية: ١٤٤] **وإذا قطعت إلخ:** الأسماء الخمسة عن الإضافة كان إعرابها بالحرركات، فقيل: "هذا أخ وأب وحم وهن وفم، ورأيت أماً وأنا وحمأ وهماً وفماً، ومررت بأب وأب وحم وهن وفم".

وذو إلخ: لوضعها لازمة الإضافة إلى اسم الجنس المطهر، وإن جاء إلى ضمير في كلام فهو شاذ. [درية: ١٤٤]

هذا كله بتقدير حرف الجرّ، أمّا ما يذكر فيه حرف الجرّ لفظاً، فسيأتيك في القسم الثالث إن شاء الله تعالى.

الخاتمة: في التوابع

اعلم أن التي مرّت من الأسماء المعربة، كان إعرابها بالأصالة، بأن دخلتها العوامل من المرفوعات والمنصوبات والمجرورات. فقد يكون إعراب الاسم بتبعية ما قبله، ويسمّى التابع؛ لأنّه يتبع ما قبله في الإعراب، وهو كلّ ثانٍ معرب بإعراب سابقه من جهة واحدة. والتوابع خمسة أقسام: التعت، والعطف بالحروف، والتأكيد، والبدل، وعطف البيان.

هذا كله إلخ. قد يقال لا حاجة إلى ذكر هذا الكلام؛ لأنّه قد علم مما سبق وأحبّ بأنه إنما ذكره ليكون ذكر كلمة إما تفصيلية في قوله: "وإما ما يذكر إلخ". [دراية: ١٤٤]

في القسم الثالث وهو احرف مع العديد، لأنها لا تستعمل إلا في العديد أو أكثر، وعدل الذكر هو تقدير فلو لم يذكره لبقيت كلمة "أما" لتفصيل مع عدم العدل. [دراية: ١٤٤]

الخاتمة في التوابع: ما فرع عن مقاصد الثلاثة المشتملة على بيان المعربات بالأصالة شرع في الخاتمة المحتوية على بيان المعربات بالتبعية فقال: الخاتمة في التوابع. [دراية: ١٤٤]

بأن دخلتها: أي على نفس تدث لأسماء من غير وسطة العوامل من المرفوعات والمنصوبات والمجرورات سان بالأسماء المعربة. [دراية: ١٤٥] إعراب الاسم المراد بالاسم أعم من أن يكون حقيقة أو حكماً، فلا يشكل باحتمال الواقعة أوصافاً وبالجملة التي هي معطوفات على ما به إعراب. [دراية: ١٤٥]

بإعراب سابقه: احترر به عن حيزي باب كان وإن من جهة واحدة احترر به عن حيزي المبتدأ والثاني والثالث من باب علمت وأعلمت. [دراية: ١٤٥]

والتوابع خمسة أقسام: إما كانت محصورة في خمسة أقسام؛ لأن التابع لا يجوز إما أن يكون مقولاً بحكمه أو لا، الأول تأكيد، والثاني لا يجوز إما أن يكون مسبقاً أو لا، فالأول لا يجوز إما أن يكون مشفقاً أو لا، فإن كان مشفقاً فهو التعت وإن كان غير مشفق فهو عطف اسان، والثاني لا يجوز إما أن يكون بواسطة حرف أو لا، فإن كان الأول فهو العطف بالحرف، وإن كان الثاني فهو البدل. [دراية: ١٤٥]

فصل (القسم الأول)

النعته تابع يدل على معنى في متبوعه، نحو: "جاءني رجل عالم" أو في متعلق متبوعه،
نحو: "جاءني رجل عالم أبوه" ^{حاصل} ويسمى صفة أيضا.

والقسم الأول إنما يتبع متبوعه في عشرة أشياء: في الإعراب ^{أشياء} والتعريف والتذكير والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، نحو: "جاءني رجل عالم، ورجلان عالمان، ورجال عالمون، وزيد العالم، وامرأة عالمة".
والقسم الثاني إنما يتبع متبوعه في الخمسة الأول فقط، أعني الإعراب والتعريف والتذكير، نحو قوله تعالى: ﴿مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمُ أَهْلُهَا﴾ وفائدة النعته:
(اللسان: ٧٥)

النعته: قدمه على سائر التوابع لكونه أشد متانة وأكثر استعمالا وأوفر فائدة. [دراية: ١٤٦]
يدل على معنى إلخ: فيه احتراز عن التوابع غير التأكيد، فإن التأكيد بقي داخلا فيه، فلو قال: مصليا كما قال صاحب الكافية وغيره، خرج يد معنى مطلقا، أي غير مقيد بحال النسبة، والتأكيد في جاءني القوم كلهم أجمعون يدل على معنى في متبوعه، وهو اشتمول والاجتماع الحاصلان في المتبوع بكونه مقيد بحال النسبة وما يقار من أن مصليا قيد للاحتراز عن الحال فغير شديد لأنه خرج بقوله تابع. [دراية: ١٤٦] **والقسم الأول**: أي ما يدل على معنى في متبوعه.

وفي متعلق متبوعه: بأن قام اندي بيبه وبين متبوعه علاقة، إما قرينة عن سبب كما في أمثال المذكور في المتن، ومنه نحو: 'جاءني رجل حسن علامه، أو محالصة حو: 'جاءني رجل صويل ثوبه'. [دراية: ١٤٦]
في عشرة أشياء: ثلاثة منها ذكرت محملة بقوله في الإعراب أي في الرفع والنصب والجر والسبعة السابقة التعريف والتذكير وغير ذلك مما هو مذكور في المتن. [دراية: ١٤٦]

فقط: لا حاجة إلى قيد فقط؛ لأن الحصر المستفاد منها مستفاد من كلمة 'إعما' ومعنى الحصر أنه لا يتبع متبوعه في الخمسة الأخر وهي الأفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، بل كان حكمه فيها حكم الفعل؛ لأنه إذا أسد إلى الظاهر الذي بعده يحب إفراده، ولم يجر تثنيته ولا جمعه إلا على ضعف. فكذلك الصفة؛ لأنها واقعة موقع الفعل وعامة عمه. [دراية: ١٤٧] **أعني الإعراب إلخ**: بيان للخمسة الأول ويوجد منها في كل تركيب اثنين. الواحد من الإعراب والواحد من التعريف والتذكير. [دراية: ١٤٨]

تخصيص النعوت إن كانا نكرتين، نحو: "جاء في رجل عالم" **وتوضيحه** إن كانا أي النعت والنعوت معرفتين، نحو: "جاءني زيد الفاضل". **وقد يكون** لمجرد الثناء والمدح، نحو: "بسم الله الرحمن الرحيم" **وقد يكون** للذم، نحو: "أعوذ بالله من الشيطان الرجيم" **وقد يكون** للتأكيد، نحو قوله تعالى: ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ (احاقة: ١٣) **واعلم:** أن النكرة توصف بالجملة الخبرية، نحو: "مررت برجل أبوه عالم" أو "قام أبوه والمضمر لا يوصف ولا يوصف به. أي لا يقع موصوفاً أي لا يقع صفة

تخصيص النعوت إلخ: التخصيص في عرف النحاة عبارة عن قبة الاشتراك في النكرات، نحو: 'جاءني رجل عالم' فإن قوله: "رجل كان نحسب الوضع مشتركاً بين كل فرد من أفراد الرجال. فإذا وصف بعالم قل الاشتراك خصص بفرد من الأفراد المتصفة بالعلم. [دراية: ١٤٧]

وتوضيحه: التوضيح عبارة عن رفع الاحتمال في المعارف، نحو: 'جاءني زيد الفاضل' فإن قوله. "ريد" يحتمل الفاضل وغيره، فلما خصص بالفعل رفع الاحتمال. [دراية: ١٤٧]

وقد يكون: أي النعت لمجرد الثناء والمدح، أي لمحض الثناء والمدح لا للتخصيص ولا للتوضيح. وهذا إذا كان النعوت معلوماً عند مخاطب بذلك النعت، وإذا لم يكن معلوماً لم يكن لمحض الثناء والمدح بل يكون للثناء والتوضيح معاً. [دراية: ١٤٧] **وقد يكون للتأكيد:** أي النعت للتأكيد إذا دل النعت على ما يدل عليه النعوت، نحو: قوله تعالى: ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ (احاقة: ١٣) للوحدة، فيدل على الواحد ولما كان استعمال هذه الثلاثة الآخر قليلاً، واستعمال الأولين كثيراً، ذكرها بكلمة "قد" للتقليل. [دراية: ١٤٧]

واعلم أن النكرة إلخ: لأن الدلالة على معنى في متوعه كما يوجد في المفرد كذلك يوجد في الجملة أيضاً وإنما قيد الجملة بالخبرية؛ لأن الإشائية لا تقع حراً ولا صلة ولا حالا إلا بتأويل. [دراية: ١٤٨]

النكرة توصف إلخ: وإنما حص النكرة بالذكر، لامتناع وصف المعرفة بالجملة الخبرية، لتكون الجملة نكرة ووجوب المطابقة بين الموصوف والصفة في التعريف والتكثير. [دراية: ١٤٨]

والمضمر لا يوصف لأن فائدة الصفة في المعارف هي التوضيح، وصمير المتكلم والمحاصب أعرف بالمعارف، فتوضيحها تخصيب الحاصل وأما المضمر العائب فمحمول عليها طرداً لباب لا يوصف به؛ لأن الوصف أعرف من الموصوف أو مساوياً له ولا شيء أعرف من المضمر، ولا مساوياً له حتى يوصف به. [دراية: ١٤٨]

فصل: العطف بالحرف

تابع يُنسب إليه ما نسب إلى متبوعه، وكلاهما مقصودان بتلك النسبة، ويسمى
 "عطف النسق" أيضا. وشرطه: أن يكون بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف،
 احتراز عن عطف الجمل. وسيأتي ذكرها في القسم الثالث إن شاء الله تعالى، نحو: "قام زيد وعمرو".

وإذا عطف على الضمير المرفوع المتصل، يجب تأكيده بالضمير المنفصل، نحو:
 "ضربت أنا وزيد" إلا إذا فُصل، نحو: "ضربت اليوم وزيد". وإذا عطف

العطف بالحرف: أي المعطوف بأحدها والعطف في اللغة الإمانة نقب هذا القسم من التوابع بهذا اللقب لإمالة
 حرف العطف ما بعده إلى ما قبله وفي عرف الحاة تابع جنس يشتمل التوابع كلها يسب إليه ما نسب إلى
 متبوعه، وكلاهما مقصودان بتلك النسبة. [دراية: ١٤٨] **يسب إليه إلخ:** واعتراض على هذا الحد بأنه غير شامل
 لبعض أفراد المحدود مثل: عامل في قولك: "زيد عالم وعامل؛ وأجيب بأن الكلام محمول على حذف المعطوف، تقديره
 تابع يسب إليه ما نسب إلى متبوعه أو إلى يسب شيء نسب متبوعه إليه فيشتمل الصورة المذكورة. [دراية: ١٤٨]
وكلاهما أي التابع والمتبوع مقصودان بتلك النسبة فيه احتراز عن سائر التوابع، فإنها ليست كذلك؛ لأن غيره
 إن كان بدلا فالمقصود هو التابع فقط، وإن كان غير البديل فالمقصود هو المتبوع فقط. [دراية: ١٤٨]
أحد حروف العطف. وهي الواو والفاء وثم وحتى و أو وأم وأما ولا وبلى ولكن، وسيأتي ذكرها أي ذكر
 حروف العطف. وإذا عطف أي إذا أريد العطف من قبيل الذكر الفعل وإرادة مبدئه، وإلا لا يترتب الجزاء
 على شرط. (مولوي فضل حق) **يجب تأكيده:** وجهه أن الضمير المرفوع المتصل غير مستقل بنفسه إذ هو
 بمنزلة الجزء من الفعل، والمعطوف اسم مستقل بنفسه، والمستقل قوي وغير المستقل ضعيف فلو عطف عليه لزم
 عطف القوي على الضعيف، فيلزم انحطاط المتنوع عن التابع ومزية التابع على المتنوع وهو قبيح، فيجب تأكيده
 بمنفصل، ليحصل فيه جهة الانفصال، فيكون عطفًا على المنفصل من هذا الوجه. فلا يلزم العطف على جزء
 الكلمة من هذا الوجه. [دراية: ١٤٩]

إلا إذا فصل: فحيث يجوز ترك التأكيد بالمنفصل نحو: "ضربت اليوم وزيد"، فإنه عطف على التاء في "ضربت"
 بدون التأكيد بالمنفصل؛ لمكان الفصل. وإنما يجوز ترك التأكيد عند الفصل لطريان فنور في المعطوف باعتبار العدد عن
 المتنوع بالفصل، فلا يلزم مزية التابع على المتنوع في الدرجة. [دراية: ١٤٩] **وإذا عطف** أي إذا أريد عطف الاسم.

على الضمير المحرور، يجب إعادة حرف الجر نحو: "مررت بك وبزيد". واعلم: أن المعطوف في حكم المعطوف عليه، أعني إذا كان الأول صفةً لشيء، أو خبراً لأمر، أو صلة، أو حالاً، فالثاني كذلك أيضاً. والضابطة فيه أنه حيث يجوز أن يقام المعطوف بمثل: قام الذي صلى وصام. جاز العطف. وحيث لا، فلا.

والعطف على معمولي عاملين مختلفين جائز، إذا كان المعطوف عليه محروراً مقدماً والمعطوف كذلك، نحو: "في الدار زيد والحجرة عمرو". وفي هذه المسألة مذهبان آخران، وهما أن يجوز مطلقاً عند الفراء، ولا يجوز مطلقاً عند سيبويه.

أو حالاً مثل: جاءني زيدٌ مشدودٌ مصروباً. **فالثاني كذلك** وكذا إذا كان في الأول ضمير، وحب أن يكون في الثاني أيضاً ضمير؛ لأن حكم المعطوف حكم المعطوف عليه بالنقاس إلى ما تقدم، فيجوز أن يقال: قام أبوه وقعد أخوه، ولا يجوز أن يقال: زيد قام أبوه وقعد عمرو. [دراية: ١٥٠] **والضابطة**: أي لأصل والمقعدة فيه أي في المعطوف عليه أنه حيث يجوز أن يقام المعطوف مقام المعطوف عليه حار العطف، فيكون المعطوف قائماً مقام المعطوف عليه تقديراً، وهو يقتضي أن يأخذ المعطوف حكم المعطوف؛ لأن لشيء إذا قام مقام غيره يأخذ حكمه. [دراية: ١٥١] **وحيث لا فلا** وهذا: وحب أن يقع في داهي في قولك: ما زيد قائم أو قائماً، ولا داهي عمرو، عني أنه حر منداً وهو عمرو، والخمسة معطوفة على الأولى عطف جملة على جملة أخرى، إذ لو نصب أو حفص، لكان معطوفاً على قائم أو قائماً، فيكون حراً عن زيد ويكون تقديره حيث: ما زيد داهي عمرو وهو ممنوع خلوه عن العائد الواحد في الخبر إلى اسم "ما". [دراية: ١٥١]

نحو في الدار زيد إلخ: فاحجرة عصف على دار، والعامل فيه الابداء، وكان بعض المعطوف عليه محروراً مقدماً كالمعطوف، وإنما حار العطف في هذه الصورة؛ لأنه مسموع من العرب كما جاء في بعض الأشعار. شعر

أكل امرئ تحسبين امرأً ونارٍ ثوقد بالليل ناراً

فإن قوله ونار عطف على امرئ المحرور، والعامل فيه كل، وقوله ناراً عطف على امرأ منصوب، والعامل فيه تحسبين وإنما اقتصر الحوار على صورة لسماع؛ لأن ما حالف القياس يقتصر على مورد سماع وما يسمع لا في صورة تقدم المحرور، ولهذا قال إذا كان المحرور مقدماً. [دراية: ١٥١]

عند الفراء قياساً على العطف على معمولي عامل واحد إلا إذا وقع انفصال بين العاطف والمعطوف المحرور، نحو: إن زيد في الدار وعمرو في الحجرة، ونحو: ذهب زيد إلى عمرو وكر خالد، فإن العطف ههنا غير جائز اتفاقاً لفصل بين العاطف الذي هو الحار وبين المحرور. [دراية: ١٥١] **مطلقاً**: أي سواء كان المحرور مقدماً أو لا

فصل: التأكيد: تابع يدل على تقرير المتبوع في ما نسب إليه، أو على شمول الحكم لكل فرد من أفراد المتبوع.

والتأكيد على قسمين: **لفظي**: وهو تكرير اللفظ الأول، نحو: "جاءني زيد زيد، وجاء جاء زيد". و**معنوي**: وهو بألفاظ معلوذة، وهي "النفس" و "العين" للواحد والمتنّى والمجموع، باختلاف الصيغة والضمير، نحو: "جاءني زيد نفسه، والزيدان أنفسهما أو نفساهما، والزيدون أنفسهم" وكذلك عينه، وأعينهما أو عيناها، وأعينهم "جاءتني هند نفسها، وجاءتني الهندان أنفسهما، أو نفساهما وجاءتني الهندات أنفسهن". و "كلا وكلتا" للمثنى خاصة،

التأكيد: وإنما أورد بعد العطف؛ لأن العاطف وهو ثم والماء قد يرداد في التأكيد العطفى، كما في قوله تعالى: ﴿لَا يَأْتِيَنَّكَ مِنْهُ مَوْتٌ وَكَذَلِكَ يَمُنُّونَ﴾ (لكنز ٤٠٣) وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا مِنَ اللَّهِ لِيَأْخُذَهُمْ رَبُّهُمْ يَوْمَ لَا يَكُونُ لَهُمْ حِسَابٌ﴾ (دراية: ١٥٢)

تابع: حَسْبُ ينال التوابع كلها وقوله يدل على تقرير المسوع حرج به العطف بالحروف والدل. لأهما لا يدلان على تقرير المتبوع وقوله فيما نسب إليه حرج به البعت والبيان؛ لأهما وإن كانا دالين على تقرير المتبوع لكنهما لم يدلان على تقريره فيما نسب إليه في تعيين ذاته. [دراية: ١٥٢]

ما نسب إليه حرج به البعت وعطف البيان. أو على شمول الحكم إلخ. نحو: "جاءتني زيد نفسه مثل: ﴿فَصَحَّحَ مَلَائِكَةُ رَبِّهِمْ خَمْعَهُمْ﴾ (حجر ٣٠) إنما قال هذا يدخل فيه التأكيد لكل وجمع وتوابعهما. فإن قلت هذا الحد غير صادق على نحو: 'ضرب ضرب زيد' ونحو: 'إنّ زيد قائم'؛ لأنه لا يدل على تقرير المتبوع في النسبة والشمول مع أنه تأكيد. قلت هذا الحد مخصوص لنوع من التأكيد وهو التأكيد الاسمي؛ لأن البحث في قسم الاسم فلا يضر خروج التأكيد الفعلي والحرفي عن الحد. [دراية: ١٥٣]

تكرير اللفظ: ونحو في الحروف أيضا، نحو: "إنّ زيد قائم". أو نفساهما. بمراد صيغة التشية عند بعض العرب والأول أولى لما سيأتي في بحث المثنى. [دراية: ١٥٣] وكذلك أي مثل النفس في الأمثلة المذكورة عيه للمذكر الواحد وأعينهما وعيناها للتثنية المذكر وأعينهم لجمع المذكر ولما ذكر أمثلة تأكيد المذكر بالنفس والعين شرع في بيان أمثلة تأكيد المؤنث بهما. فقال: وجاءتني هند نفسها. [دراية: ١٥٣]

للمثنى خاصة: إنما قال خاصة احترازاً عن المفرد والجمع، فإنهما لا يؤكدان بكلا وكلتا. [دراية: ١٥٤]

نحو: "قام الرجلان كلاهما، وقامت المرأتان كلتاهما." و"كلٌّ و أجمعٌ و أكتعٌ و أبتعٌ وأبصعٌ" لغير المثني، باختلاف الضمير في "كلٌّ" والصيغة في البواقي، تقول: "جاءني القوم كلهم أجمعون، أكتعون، أبتعون، أبصعون"، و "قامت النساء كلهن جمع، كتع، بتع، بضع". وإذا أردت تأكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين، يجب تأكيده بالضمير المنفصل، نحو: "ضربت أنت نفسك".

ولا يؤكد بـ "كل" و "أجمع" إلا ماله أجزاء وأبعض يصح افتراقها حساً، كـ "القوم"

وكل وأجمع وأكتع. من حول كتيع أي تام، وأتبع بفتحين وهو طول العنق وأبضع بالصاد المهملة، وقيل بالصاد المعجمة من بضع العرق أي سال لغير المثني أي يجيء هذه الألفاظ من واحد وجمع مذكر أو مؤنث. [دراية: ١٥٤] **كلهن.** جمع كتع إحد هذا إما يجوز في جمع المؤنث تأويل الجماعة، وفي الواحدة المؤنث يجوز بدونه، نحو: "اشتريت الحارية كلها جمعاء كتعاء بصعاء"، وفي جمع المؤنث خاصة كتع بتع بضع. [دراية: ١٥٤]

وإذا أردت تأكيد: الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين لا بكلا وكنتا وكل وأجمع وأحواته يجب تأكيده، أي تأكيد المضمير المرفوع المتصل بالضمير المنفصل أو لا. ثم أكد النفس والعين، نحو: ضربت أنت نفسك وإما يجب تأكيده بمفصل؛ لأن النفس والعين يقعان فاعلين كثيراً، نحو: "ريد صرب نفسه وبشر جاء عينه" فلو جعلنا تأكيديين للمتصل المستكن بغير التأكيد بمفصل، لزم التباس التأكيد بالفعل في مثل: "ريد صرب هو نفسه وبشر جاء هو عينه" ولما لزم الالتباس في هذه الصورة التزموا فيما لا يرم ذلك وهو المضمير المرفوع المتصل البارر طردا للباب. [دراية: ١٥٤] **الضمير المرفوع.** وإنما قيد الضمير بالمرفوع لحواز تأكيد الضمير المنصوب والمحرور بالنفس والعين بلا تأكيدهما بالمفصل، نحو: "صربتك نفسك، ومررت بك نفسك؛ لعدم اللبس وقيد بالمتصل لجواز تأكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تأكيد. بمفصل نحو: "أنت نفسك قائم لعدم اللبس. [من الفوائد: ٣٠٥]

بالنفس والعين. إما قيده بالنفس والعين لجواز تأكيد المرفوع المتصل بكل وأجمعين بلا تأكيد، نحو: "القوم جاءني كتبهم أجمعون؛ لعدم اتساق التأكيد بالفاعل؛ لأن كلا وأجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين، فإمما يليانها كثيراً. [فوائد: ٢٠٥] **ماله أجزاء وأبعض.** المراد بالأجزاء الأمور المتعددة ليعم الأفراد والأجزاء.

كالقوم. وكالرجال فإن كل واحد منهما يصح افتراق أجزائه وأبعضه، أي أفراد في الحس، وهي زيد وعمرو وبكر إلى غير ذلك، كما تقول، "أكرمت القوم كلهم". [دراية: ١٥٥]

أو حكماً، كما تقول: "اشتريت العبد كله" ولا تقول: "أكرمت العبد كله".

واعلم: أن "أكتم و أبتع وأبضع أتباع لـ" أجمع؛ وليس لها معنى ههنا بدونها، فلا يجوز تقديمها على "أجمع" ولا ذكرها بدونها.

فصل: البدل: تابع يُنسب إليه ما نسب إلى متبوعه، وهو المقصود بالنسبة دون متبوعه.

وأقسام البدل أربعة:

١. بدل الكل من الكل: وهو ما مدلوله مدلول المتبوع، نحو: "جاءني زيد أخوك".

أو حكماً كما تقول اشتريت العبد كله فإنه يصح افتراق أجزائه في الحكم بالنسبة إلى بعض الأفعال كالشراء والبيع؛ لأنه يمكن شراء نصفه أو ثلاثة أو رבעه. [دراية: ١٥٥]

أكرمت العبد كله فإنه لا يصح افتراق أجرائه بالنسبة إلى الإكرام؛ لأنه لا يمكن إكرام نصفه أو ثلاثة أو رבעه. وإنما لا يؤكد بكل وأجمع إلا ماله أجزاء وأجزاء؛ لأن وضعهما لإفادة الشمول وقد تعذر ذلك فيما لا جزء له حساً أو حكماً. [كما في دراية: ١٥٥] **أتباع لأجمع.** لم يرد به إنما توكيد لأجمع كما ذهب إليه ابن البرهان بل يراد. أنها أتباع له استعمالاً يعني أنها لا تستعمل تأكيداً بدونها؛ لأنها لا تدل على معنى الجمع ظاهراً إلا إذا ضُمَّت إلى أجمع، وإلى هذا أشار بقوله: وليس لها معنى إلخ. [دراية: ١٥٥] **وليس لها** أي لتلك الألفاظ معنى ههنا أي فيما استعملت تأكيداً بدونها، أي بدون أجمع وإنما قال: ههنا؛ لأن هذه الألفاظ الثلاثة موضوعة لمعان في الأصل من غير أجمع كما أشرنا إليه. [دراية: ١٥٥] **تقديمها:** أي تقدم تلك الألفاظ على أجمع لكونها أتباعاً له، ذكرها دونه أي دون ذكر أجمع لأنه يلزم ذكر التابع بدون ذكر المتبوع وهو لا يجوز. [دراية: ١٥٥]

البدل تابع إلخ: اعترض على هذا الحد أنه لا يشمل البدل من المنسوب، نحو: "ضيقي زيد أخوك وجوانه ما مر في حد العطف بالحروف. ولو قال البدل تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه، لكان أشمل وأخصر. [دراية: ١٥٦]

وأقسام البدل أربعة: وجه الضبط أن البدل لا يخلو إما أن يكون مدلوله مدلول المبدل منه أولاً، فالأول بدل الكل من الكل والثاني إما أن يكون مدلوله بعض مدلول المبدل منه أولاً، فالأول بدل البعض من الكل والثاني إما أن يكون بين المبدل والمبدل منه تعلق غير الكلية والعضية أو لا، والأول بدل الاشتمال والثاني بدل العطف. [دراية: ١٥٦] **مدلول المتنوع إلخ:** فإن قلت كيف يكون مدلول أخوك مدلول زيد؛ لأنه يدل على إحوة المخاطب ولا يدل عليها زيد. وأيضاً لو كان مدلوله عين مدلول المتبوع لكان تأكيداً، ولم يكون بدل. قلت المراد بقوله هو ما مدلوله مدلول المتبوع إهما متحدان فيما صدق عليه أي يطلقان على ذات واحدة. [دراية: ١٥٦]

- ٢ وبذل البعض من الكل: وهو ما مدلوله جزء مدلول المتبوع، نحو: "ضربت زيدا رأسه".
- ٣ وبذل الاشتمال: وهو ما مدلوله متعلق المتبوع، نحو: "سُلب زيد ثوبه".
- ٤ وبذل العطف: وهو ما يُذكر بعد العطف، نحو: "جاءني زيد جعفر" و "رأيت رجلا حمرا".
- والبذل إن كان نكرة من معرفة، يجب نعتُه، كقوله تعالى: ﴿بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾
 موصوف صفة ناصية
- ولا يجب ذلك في عكسه، ولا في المتجانسين.

فصل: عطف البيان

تابع غير صفة يوضح متبوعه، وهو أشهر اسمي شيء، نحو: "قام أبو حفص عمر، وقام عبد الله بن عمر".

ولا يلتبس بالبذل لفظا في مثل قول الشاعر:

أنا ابنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بَشْرٌ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَفُوعاً

بالناصية فإن فيه ناصية نكرة أُدب عن المعرفة وهي الناصية فعنت بكادة دلت لكرهتهم كون المقصود قاصرا في الدلالة عن غيره فيكون اليعت كالحار بذلك. [درية: ١٥٧] **عطف البيان تابع الخ** حسن يتناول أنواع كتبها غير صفة، احترره عن الصفة 'يوضح متبوعه' حبره عن باقي التوابع إذ غير الصفة منهما ليس موصح. [درية: ١٥٧] **وهو أشهر الخ** هذا هو المفهوم من المفصل، والمذكور في الوافية، ولا يجب أن يكون عنما ولا أعرف، ويوافقه ما في الوجيز حيث قال. ولا يبرم أن يكون أوضح من المتبوع. [درية: ١٥٨]

عمر فقوله عمر عطف بيان لأبو حفص وهو كنية حصره أمير المؤمنين عمر بن الخطاب. [درية: ١٥٨]

ولا يلتبس. أي عطف ابيان بسند لفظا، أما قيد به، لأن الفرق بينهما في المعنى مطرد، ودلت بما عرفت في أحد من أن السند مقصود بالنسبة وذكر السند منه موطئة وعطف ابيان غير مقصود بها، وبما المقصود بها المتبوع وذكره لإيضاح المتبوع. [درية: ١٥٨]

إن اس **التارك الخ** فإن قوله بشر عطف بيان للبكري، ولا يصح أن يكون بدلا إذا البدل مقصود في حكم تكرير العامل فيكون المعنى التارك بشر فلا يصح لكونه من باب انصارب زيد، إلا عند من يجبره وقوله: =

الباب الثاني: في الاسم المبني:

وهو اسم وقع غير مركب مع غيره، مثل: ا، ب، ت، ث، ومثل: واحد، واثنان، وثلاثة، وكلفظ "زيد" وحده، فإنه مبني بالفعل على السكون ومعرب بالقوة. أو شابه مبني الأصل بأن يكون في الدلالة على معناه محتاجاً إلى قرينة كالإشارة، نحو: "هؤلاء" ونحوها، أو يكون على أقل من ثلاثة أحرف، أو تضمن معنى الحرف، نحو: "ذا و من" وأحد عشر إلى تسعة عشر" وهذا القسم لا يصير معرباً أصلاً. وحكمه:

= "وعليه الطير" مفعول ثانٍ للبارك إن جعل معنى اصير وإلا فهو حال، وقوله: 'وترقه' حال من اصير وإن كان متنداً فهو حال من الصير المستكن في عيه و'وقوعاً' جمع واقع حال من فاعل ترقبه أي واقعة حوله مترقة لإزهاق روحه؛ لأن الإنسان ما دام به رمق، فإن الطير لا يقربه. [دراية: ١٥١]

مع غيره: تركيباً إسدياً على ما عرفت من اختلاف الأقاويل في حد المعرب، نحو: ا ب ت ث، لعله أراد أسماء هذه الحروف لا مسمياتها، وإلا فلا يستقيم التمثيل بحروف الهجاء؛ لأنه بحث عن الاسم المبني على أنه وقع في بعض السج، نحو: ألف نانا ثا. [دراية: ١٥٩] **ومعرب بالقوة:** أي بالإمكان، هذا ما ذهب إليه الشيخ ابن الحاجب وتبعه المصنف رحمه الله اعتباراً لحصول الاستحقاق بالفعل مع الصلاحية وهذا أحد التركيب في التعريف المعرب. وذهب صاحب الكشف إلى أن الأسماء المعدودة العارية عن اشتباه مبني الأصل معرفة بالفعل اعتباراً بمجرد صلاحية الإعراب بعد التركيب. [دراية: ١٥٨]

بأن يكون في الدلالة: هذا شروع في بيان مشاهة الاسم بمعنى الأصل أي بأن يكون الاسم في الدلالة على معناه إلخ فشابه الحرف في الاحتياج فمسي هذه المشابهة. [كما في الدراية: ١٥٩] **وهذا القسم:** أي ما شابه مبني الأصل لا يصير معرباً أصلاً أي لا بالفعل ولا بالقوة، بخلاف القسم الأول أي ما وقع غير مركب مع غيره، فإنه مبني بالفعل ومعرب بالقوة كما عرفت. [دراية: ١٥٩] **وحكمه إلخ:** أي في أونه لا لفظاً ولا تقديرًا لكونه مقابلاً للمعرب فيحصل حكمه مقابلاً لحكم المعرب. فإن قيل يختلف آخر أسبي باختلاف العوامل كما في نحو: جاءني هذان، ورأيت هذين وغير ذلك من الأمثال أكثر من أن تحصى قلت: هذا الاختلاف في أصل الوضع يعني أن الواضع وضع حالة الرفع هذان وحالة النصب هذين. [من الدراية: ١٥٩]

أن لا يختلف آخره باختلاف العوامل، وحرركاته تسمى ضمّا وفتحاً وكسراً، وُسكُونُهُ وقفاً. وهو على ثمانية أنواع: المضمرات، وأسماء الإشارات، والموصولات، وأسماء الأفعال، والأصوات، والمركبات، والكنيات، وبعض الظروف.

فصل: المضمرات:

المضمر: اسم وُضِعَ ليدلّ على متكلّم أو مخاطب أو غائب تقدّم ذكره لفظاً أو معنى

يسمى ضمّا سمي به حصوله بضم الشفتين، وفتحاً سمي به لافتح اصم في تلفظ به، وكسراً سمي به لانكسار الشفة السفلى في التنفّض به، وسكونه وقفاً سمي به لتوقف النفس به، وهي على اصطلاح النصريين يعني أن التسمية المحصورة بهذه الألقاب لمبني إنما هي اصطلاح النصريين بين المتقدمين والمتأخرين وأما الكوفيون فيطلقون ألقاب الإعراب على البناء وبالعكس. [دراية: ١٦٠]

وهو أي الاسم اسمي مطلقاً لا امثاله مسمي الأصل فقط؛ لأن الأصوات داخلة تحت قوله وقع غير مركب مع غيره فمن حص المبنى بالمشابه لمبني الأصل فقد سها سهواً. [دراية: ١٦٠] **والأصواب** باجر أو بالرفع على أنه معطوف على الأسماء، ويرد على هذا أن الأصوات ليست بأسماء؛ لأنها لم توضع لمعنى بل هي دالة عليه بالطبع فكيف يكون ذكرها في الأسماء المبنية. وأحيب بأنها ملحقه بالأسماء حصول الفائدة بها كالأسماء، فعومت معاملتها وأجريت مجراها في البناء، فلهذا عدّها معها. [كما في العاية: ٢٧٠] **وبعض الظروف**، إنما قال وبعض الظروف؛ لأن جميع الظروف ليست بمبنية بل المني بعضها وإنما لم يقل وبعض اموصلات مع أن أيّاً وأية منها معربتان وم يقل أيضاً، وبعض الكنيات مع أن فلانا وفلانة معها معربتان. لأن أكثر كل من اموصلات والكنيات مبنية، ولأن أكثر حكم الكل، بخلاف الظروف فإن أكثرها معربة فاعترفاً. [دراية: ١٦٠]

المضمر. قدمه على سائر المبنيات؛ لأن أفرادها كلها مبنية من غير اختلاف وإنما بني المضمر؛ لأنه يحتاج إلى الحضور أو تقدم المكنى عنه فأشبه الحروف في الاحتياج. [دراية: ١٦١] **اسم** حرح به كاف الخطاب.

تقدم ذكره: احترر به عن الأسماء الظاهر وإنما وإن كانت عائدة لكن لا يشترط تقدم ذكرها. لفظاً أعم من أن يكون تحقيقاً، نحو: 'ضرب زيد غلامه' أو تقديرًا، نحو: 'ضرب غلامه زيد' لتقدم الفاعل تقديرًا، أو معنى وهو أن يتقدم ما تضمن معنى الضمير، نحو: قوله تعالى: **«عَسُوْهُ هُمْ أَقْرَبُ شَتَّى»** (مائده ٨) لتضمن اعدلوا العدل. أو حكماً وهو ما يدل عليه سياق الكلام التزاماً، نحو: قوله تعالى: **«لَأَمْلِيَنَّ جَنًّا مِنْهُمْ شَتَّى»** (اسماء ١١) أي لأبوي الميت إد سوق الكلام لبيان الميراث، وهو يستلزم سبق الميت. [دراية: ١٦١]

أو حكما، وهو على قسمين:

متصل: وهو ما لا يستعمل وحده، إمّا مرفوع، نحو: "ضَرَبْتُ" إلى ضَرْبَيْن، أو منصوب، نحو: "ضَرَبَنِي إلى ضَرْبَهُنَّ" و "إِنِّي إلى إِنْهَنَّ"، أو مجرور، نحو: "غلامي ولي إلى غلامهنَّ ولهنَّ".

ومفصل: وهو ما يُستعمل وحده، إمّا مرفوع، نحو: "أنا إلى هنَّ" أو منصوب، نحو: "إيّاي إلى إياهنَّ" فذلك ستون ضميرا. واعلم: أن المرفوع المتصل خاصة يكون مستترا في الماضي للغائب والغائبة، كـ "ضرب" أي هو، و "ضَرَبْتُ" أي هي، وفي المضارع المتكلم مطلقا نحو: "أضرب" أي أنا، و "نضرب" أي نحن، وللمخاطب، كـ "تضرب" أي أنت، وللغائب والغائبة، كـ "يضرب" أي هو، و "تضرب" أي هي، وفي الصّفة، أعني اسم الفاعل والمفعول وغيرهما مطلقا. ولا يجوز استعمال المفصل

وهو ما يستعمل وحده: وهو باعتبار الإعراب قسمان إما إلح: **فذلك:** أي المصمر مطلقا ستون ضميرا ثا عشر للمرفوع المتصل، واثنا عشر للمرفوع المفصل، واثنا عشر للمصوب المتصل، واثنا عشر للمصوب المفصل، واثنا عشر للمحور المتصل، وأما المحور المفصل فلم يحي في كلامهم، وذلك لئلا يلزم تقديم المحور على الحار؛ لأن معنى المفصل أن لا تحتاج في التخط به إلى شيء، فما كان التخط به مستقلا، يحوز أن يتقدم على الكامل وأن يتأخر عنه، فإذا أجاز تقديمه على العامل يلزم تقديم المحور على الحار وهو غير جائز. [دراية: ١٦٢]

للغائب والغائبة: دون تثنيتهما وجمعهما ولم يعكس؛ لأن المفرد بأولوية السبق استحق الحقة، وإنما لم يستتر في المخاطب والمتكلم؛ لأهمهما قويا فالقوة الخاصة بالإمرار مناسبة لهما، لا الصعف الحاصل بالاستتار.

وفي الصّفة إلح: لوجود قرينة دالة على الضمير وهي علامات التثنية والجمع كالألف والواو، وحمل المفرد على المثنى والمجموع طردا لساب. [دراية: ١٦٣] **ولا يجوز:** وذلك؛ لأن وضع الضمائر للإيجاز والمتصل أحصر من المنفصل، لكونه أقل حروفا من انفصل فعني أمكن المتصل لا يحوز العدول عن الأصل إلا عند تعذره، فلا يقال: "ضربت ولا ضربت إياك" لعدم تعذر المتصل. [دراية: ١٦٣]

إِلَّا عِنْدَ تَعَذُّرِ الْمُتَّصِلِ، كـ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ و"مَا ضَرَبْتَ إِلَّا أَنَا، وَأَنَا زَيْدٌ، وَمَا أَنْتَ إِلَّا قَائِمًا". واعلم: أَنَّ لَهُمْ ضَمِيرًا غَائِبًا يَقَعُ قَبْلَ جُمْلَةٍ تُفَسِّرُهُ، وَيُسَمَّى "ضَمِيرَ الشَّانِ" فِي الْمَذْكُورِ، وَ"ضَمِيرَ الْقِصَّةِ" فِي الْمُؤَثَّثِ. نَحْوُ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ و"إِنَّهَا زَيْبٌ قَائِمَةٌ".
وَيَدْخُلُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ صِيغَةُ مَرْفُوعٍ مُنْفَصِلٍ مُطَابِقٍ لِلْمُبْتَدَأِ، إِذَا كَانَ الْخَبَرُ مَعْرُوفَةً
أَوْ أَفْعَلَ مِنْ كَذَا. وَيُسَمَّى فَصْلًا؛ لِأَنَّهُ يَفْصِلُ بَيْنَ الْخَبَرِ وَالصِّفَةِ، نَحْوُ: "زَيْدٌ هُوَ الْقَائِمُ،
وَكَانَ زَيْدٌ هُوَ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو" وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿كَُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾
ذلك الصيغة عند البصريين
(المائدة: ١١٧)

إِلَّا عِنْدَ تَعَذُّرِ الْمُتَّصِلِ استثناء مفرغ أي ولا يجوز استعمال منفصل في جميع الأحيان إلا عند تعذر المتصل. وهذه القاعدة مخصوصة بالضمير المرفوع والمنصوب، لأنهما مما يصلحان للاتصال والانفصال دون انحرور؛ لأنه لا يكون إلا متصلاً. [درية: ١٦٣]

إِيَّاكَ نَعْبُدُ مثال لتعذر متصل بسبب تقديم الضمير على عامته؛ لأنه إذا تقدم على عامته لا يمكن أن يتصل بالذات. إذا اتصل بكون آخر العامل والاتصال بآخره غير ممكن؛ لأجل تقدمه. وما ضربت إلا أنا مثال لتعذر متصل بسبب انفصال بين ضمير وعامته، وبما تعذر الاتصال بالفصل إذا انفصل باقي الاتصال. [درية: ١٦٤]
صَمِيرًا مفرد غائب لأن المراد به الشان والقصة وهو مفرد غائب فبقرمه الأفراد واعية قبل جملة، وإنما وقع قبل جملة متعظم وإحلال؛ لأن ذكر الشيء مهما تم ذكره مفصلاً يوجب في النفس تعظيماً وإحلالاً، وبما وقعت أحسنه بعد الضمير بوجوب كونه مفسر الشيء بعده، وإنما قلنا من غير تقديم معاً وإنما يتفصل القاعدة بقولنا: الشان هو زيد قائم؛ تفسره بما وجب تفسيره الضمير ناظمة؛ لأنه عائد إلى الشان والقصة وذلك لا يكون إلا حملة. [درية: ١٦٤] **قَبْلَ حِمْلَةٍ** أي قبل حملة الخبرية لا قبل المفرد والإشائية.

صِيغَةُ مَرْفُوعٍ إنما قال لصيغة الصيغة مكان الاختلاف في كونه ضميراً وكونه صيغة مرفوعة متفق عليه، ومرفوعيته بسبب لصفين أعني ابتدأ وأخير منفصل؛ لأنه إما حرف موضوع على صورة الانفصال أو اسم مبتدأ مطابق لتبدأ كونه عبارة عنه، إذا كان الخبر معروفاً؛ لأن الفصل إنما يحتاج إليه في ذلك الزمان إذ لو لم يكن معروفاً لا يتيسر الصيغة فلا يحتاج إلى الفصل. [درية تنصرف] **مُطَابِقًا لِلْمُبْتَدَأِ** في الأفراد والثنائية والجمع والتذكير والتأنيث وتكثير الخطاب وعنه، وإنما كان مطابقاً للمبتدأ؛ لأنه عبارة عنه إذا كان الخبر معروفاً، وإنما اشترط كون الخبر معروفاً؛ لأن الفصل إنما يحتاج إليه إذا كان الخبر معروفاً إذ لو لم يكن معروفاً لم يتيسر الخبر بأسف ولا يحتاج إلى فصل أو أفعل من كذا لمعروفه لا متدح دحور كلامه كالمعروف، فإنه يوجد فيه من يقوم مقام كلامه [درية: ١٦٥]

النوع الثاني: أسماء الإشارة:

فصل: ما وُضِعَ لِيُبدَلَ على مشار إليه، وهي خمسة أَلْفاظ لستّة معان: وذلك "ذا" للمذكّر، و"ذَانِ وَذَيْنِ" لِمثنّاه، و"تَا وَتِي وَذِي وَتِهْ وَذِهْ وَتِهِي وَذِهِي" للمؤنث، و"تَانِ وَتَيْنِ" لِمثنّاه، و"أولاء" بالمدّ والقصر لجمعهما.

على صورة الياء

بأوائِلها هاءُ التّنبية، نحو: "هذا وهذان وهؤلاء" ويتّصل بأواخرها حرف الخطاب. وهو أيضا خمسة أَلْفاظ لستّة معان، نحو: "ك، كُما، كَمْ، ك، كُنْ" فذلك خمسة وعشرون، الحاصل من ضَرْب خمسة في خمسة، وهي "ذاك إلى ذاكُنْ" و"دانك إلى دانكنْ" وكذلك البواقي.

واعلم: أنّ "ذا" للقريب، و"ذلك" للبعيد، و"ذاك" للمتوسّط.

وهي خمسة ألفاظ: لسته معاد وذلك؛ لأن المشار إليه لا يخلو إما أن يكون مذكراً أو مؤنثاً، وعنى المتقديريين لا يخلو، إما أن يكون مفرداً، أو مثني أو مجموعاً، والمجموع مشارك بين المذكر والمؤنث فيحصل خمسة ألفاظ لسته معان بالضرورة. [درابة: ١٦٦] **وذا** **الحج**: في حالة الرفع، ودين في حالة النصب. والحجر مُشاهد أي مثني المذكر، وعنى بعضهم أنه معرب لأفلاك أنه ياء حراً وبصاً كسائر الأسماء المثنيات والاحرون عبنى أنه مبني بوجود عنة أثناء فيه والجمع وعن أبي إسحاق الزجاج أن المثني مطلقاً مبني لتضمه معنى واو العصف إذ أصل ريذان ريد ورید. [درابة: ١٦٦]

وتان: في حالة الرفع، وتين في حاجتي انصب والحجر مشاها أي مثني المؤنث وأولاء بالمند والقصر جمعهما أي للجمع المذكور والمؤنث عاقلاً كان أو غيره. [درابة: ١٦٦] **بأوائلهما** أي بأوائل أسماء الإشارة هاء اتسبه من عبنى نسيه انحاطب. [درابة: ١٦٧] **حرف الخطاب**: ليند على أحوال المنحاطب من الأفراد والتشبيه والجمع والتذكير والتأنيث، وإندليل على كون هذه الكاف حرف امتناع وقوع انصاهر موقعه، وهو كان اسماً لما امتنع ذلك. [درابة: ١٦٧]

فذلك: أي المجموع من أسماء الإشارة مع حروف الخطاب الخمسة وعشرون، إحصائ من صرّب خمسة حروف انصب في خمسة أسماء الإشارة، وهي أي تلك الخمسة والعشرون ذلك إلى ذا كن يعني ذاك داكم داكم ذاك داكم داكم وذاتك إلى دانكن يعني دنك دانكما دنكم دنك دانكما دنكن، وكذا سوفي من الأمثلة تقور تارك تاكما تاكم تارك تاكما تاكن أولئك أولانكما أولنكم أولئك أولانكما أولنكن. [عاية التحقيق: ٢٨٨]

واعلم: أن ذا القريب "ولذلك" للعبد أي للمشار إليه القريب والبعد وذاك لمتوسط أي الذي بين القريب والبعد =

فصل: الاسم الموصول:

الموصول: اسم لا يصلح أن يكون جزءاً تاماً من جملة إلا بصلة بعده، والصلة جملة خبرية. ولا بد من عائد فيها يعود إلى الموصول، مثاله: "الذي" في قولنا: "جاء الذي أبوه قائم،
أوقام أبوه".

و"الذي" للمذكر، و"الَّذَانِ وَالَّذَيْنِ" لمتناه، و"التي" للمؤنث، و"الَّتَانِ وَالَّتَيْنِ" لمتناه،
 و"الَّذِينَ وَالْأُولَى" لجمع المذكر، و"اللاتي" واللواتي واللاء واللائي لجمع المؤنث،

= ولا يستعمل الكاف إلا للمتوسط والعبد، ويستعمل اللام للتخصيص على العبد وإنما أحر ذكر المتوسط عن الطرفين، والقياس أن يذكر في الوسط كما هو واقع في بعض النسخ لتوقف معرفة الطرفين. [غاية التحقيق: ٢٨٩]

الموصول إنما سببت الموصولات لمشاقتها بالحروف من حيث افتقارها إلى الغير وهو الصلة اسم هو كالحسن وقوله: إلا بصفة بعده أي بعد الموصول كالفصل يخرج به الأسماء التي تصح أن تكون جزءاً تاماً من جملة بدون صلة كريد ورجل جزء تاماً بالتام إشارة إلى أنه جزء، لكنه ليس بجزء تام. والمراد بالجزء التام أعم من أن يكون متداً أو حراً أو فاعلاً أو مفعولاً. [دراية: ١٦٧] **لا يكون جزءاً** تاماً إلا بصفة لا يقال هذا التعريف يساوي معرفته وجهاته أو تعريف الشيء نفسه، إذ كل أحد يعرف أن الموصول ذو صلة؛ لأننا نقول هذا الذي ذكرت معناه في اللغة، والمقصود ههنا هو تعريفه بحسب الاصطلاح.

والصلة حملة: لأن الذي والتي ومشاها ومجموعهما موضوعة لجعل الحملة صفة للمعرفة خبرية؛ لأن الإنشائية لا ثبوت لها في نفسها، وإثبات الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه. ولابد من عائد لتربط بالموصول وإلا لكات أحسية غير مفيدة. [دراية: ١٦٨] **من عائد** وذلك العائد يكون ضميراً عالياً وينجي أيضاً موضع المضمّر نادراً، نحو: جاءني الذي صرب ريد. وقال المالكي في التسهيل فرق بين العائد إلى المبتدأ والموصول، وهذا قال: "من عائد" ولم يقل: "من ضمير"؛ لأن العائد أعم من ضمير وإنما احتاجت الصلة إلى عائد ليربط بالموصول وإلا لكات أحسية غير مفيدة. [دراية: ١٦٨] **والذين والأئ** على زنة العلى والهدى كلاهما للجمع المذكر السالم "واللآتي واللواتي واللآئي واللآئي" باضمرة والياء أو باضمرة أو بالياء، مكسورة أو ساكنة لجمع المؤنث. وما ومن معنى الذي يستوي فيها المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث. [دراية: ١٦٨]

و"ما ومن وأي وآية وذو". بمعنى الذي في لغة بني طي: كقول الشاعر:

فإن الماء ماء أبي وجدي وبيري ذو حفرته وذو طويته

الفاء تعيلية

أي الذي حفرته والذي طويته. والألف واللام بمعنى الذي، وصلته اسم الفاعل واسم المفعول، نحو: "جاءني الضارب زيداً" أي الذي يضرب زيداً، و"جاءني المضروب غلامه". ويجوز حذف العائد من اللفظ إن كان مفعولاً، نحو: "قام الذي ضربت" أي الذي ضربته. واعلم: أن "آيا وآية" معربة إلا إذا حذف صدر صلتها، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ ^{بمعناها} أي هو أشد ^{وهو عائد إلى} أي صه أي كنه ^(سورة ٦٠: ٢٢).

في لغة بني طي: اعلم أن كلمة "ذو" تستعمل معيين: أحدهما معنى صاحب كما عرفت في الأسماء الستة وهي معربة وثانيهما معنى الذي في لغة بني صي خاصة وهو المراد ههنا وهذه مسية لا تتغير نحو: "جاءني ذو قام، ورأيت ذو قام، ومررت بدو قام ويستوي فيه المذكر والمؤنث المثنى والمجموع والواحد والعاث والخاص كقول عبد المصطفي:

فإن الماء ماء أبي وجدي إلى آخره. [دراية: ١٦٨]

الذي حفرته إلخ يعني الماء الذي فيه الرأع ماء أبي وجدي أي ورثتها أن. [دراية: ١٦٩]

والألف واللام: أي مجموعهما معنى الذي وهو معصوف على ما ذكر من اموصلات وموصوف بقوله صه أي صلة الألف واللام، وإفراد الضمير نظراً إلى أنها موصولة واحد. [دراية: ١٦٩] وصلته: اسم الفاعل والمفعول وهما معنى الفعل، وهذا كانا مرفوعيهما مركباً تاماً ولو لم يكنوا معنى الفعل لما جاز وقوعهما صلة. [إلهامية]

نحو جاءني الضارب ريذاً أي الذي يصرب ريذاً وجاءني المضروب علامة أي يصرب علامة وعن المازني أن الألف واللام في الصفة من الحروف والضمير اندى فيها يرجع إلى الموصولة المحدوف، فإذا قلت الضارب تقديره ارجل الضارب. [دراية: ١٦٩] ويجوز حذف العائد من الصلة إلى الموصول من اللفظ دون المعنى إذا لم يجمع ما بين لأنّه فصلة إلا إذا كان فاعلاً، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ ^(العنكبوت ٦٢) أي لمن يشاء. [شرح جامي: ٢٢٧] إذا حذف صدر صلتها إنما بي حيثند لتأكد مشابته بالحروف من جهة افتقاره إلى الصلة وبني على الصم تشبيهاً به قبل وبعد؛ لأنه حذف منه بعض ما يوضحه كما حذف المضاف إليه من قبل وبعد. ثم لننزع عن إلخ أي هو أشد أي سرع من كل صائفة عن طوائف بني هو أشد على الرحمن في الطغيان والغلو في الكفر بتأديبه في إدخاله النار. [دراية: ١٧٠]

فصل: أسماء الأفعال:

اسم الفعل: كل اسم بمعنى الأمر والماضي، كـ "رُوِنِدَ زيدا" أي أمهله و "هَيَّهَاتَ زيد" أي بعدد، أو كان على وزن "فَعَالٍ" بمعنى الأمر، وهو من الثلاثي قياس، كـ "نَزَالَ" بمعنى إنزل، و"تَرَاكَ" بمعنى أترك.

ويلحق به فَعَالٌ مصدرا معرفة، كـ "فَجَارَ" بمعنى الفجور، أو صفةً للمؤنث، نحو: ^{أي معان معنى الأمر} "يا فَسَاقٍ" بمعنى فاسقة، و "يا لَكَاعٍ" بمعنى لأكعة، أو عَلَمًا للأعيان مؤنثًا، كـ "قَطَامٌ" وغلَّابٌ وحَضَارٌ وهذه الثلاثة ليست من أسماء الأفعال، وإنما ذكرت ههنا؛ للمناسبة.

أسماء الأفعال: قدّمها على الأصوات؛ لأن وجه البناء فيها أقوى من وجه البناء في الأصوات: أسماء متدا مضاف إلى الأفعال، وقوله: 'هو' ضمير فصل لا محل له من الإعراب وهو عائد إلى أسماء الأفعال وإنما أفردته مع أن الأسماء جمع نظراً إلى آخر الأسماء، ولأنه عائد إليها بتأويل كل واحد؛ لأنه عائد إلى الاسم المذكور معنى لدلالة الأسماء عليه؛ لأنها جمع اسم. [دراية: ١٧٠] **نحو رُوِنِدَ زيدا:** أي أمهله. فإن قيل بعض أسماء الأفعال مثل: صه ومه بمعنى فعل المضارع فإن معنى صه لا يتكلم ومعنى مه لا تفعل فكيف يستقيم قوله بمعنى الأمر أو الماضي. قلت هذا حاصل المعنى لا المعنى الحقيقي فإن "صه" معناه الحقيقي أسكت و"مه" معناه اكف وعلی هذا القياس. [كما في الدراية: ١٧٠] أو **علماً** عطف على قوله: "صفة" أي يلحق به فعال حال كونه علماً للأعيان مؤنثاً، الحار والمحرور صفة لقوله: "علماً"، وقوله مؤنثاً صفة ثانية له، أي عنما كانوا للأعيان مؤنثاً معويّاً، واللام في قوله: "لأعيان" للحس، فبطل معنى الجمعية أي علماً للعين المؤنث، فما قيل أن "قطام" ليس عنما للأعيان بل علماً للعين فلا يجوز التمثيل به فهو مدفوع. [دراية: ١٧٢]

وعلاب قال في الصحاح 'علاّب' مثل قطام اسم امرأة وحضار هو اسم كوكب تشبه بشهيل وتأنثيه بتأويل الكوكبة يقال. كوكب وكوكبة كقطام اسم للمكان المرتفع وتأنثيه باعتار المكاة لترفعها قال الله تعالى: **وَنُورٌ سَاءٌ مَسْكُوهٌ عَلَى مَكْسِهٍ ۝ (يس: ٦٧) أي مكاهم.** [دراية: ١٧٢] وهذه الثلاثة: أي الفعال المصدر المعرفة والفعال الصفة والفعال العلم للأعيان المؤنثة ليست من أسماء الأفعال، وإنما ذكرت ههنا أي في فصل أسماء الأفعال للمناسبة أي لمساوية هذه الثلاثة بفعل بمعنى الأمر عدلاً وربةً ولهذا ألحقته به في الساء. [دراية: ١٧٢]

فصل: الأصوات: كل لفظ حُكي به صوت، كـ "غاق" لصوت الغراب، أو صوت به البهائم، كـ "نَحْ" لإناخة البعير.

فصل: المركبات: كل اسم رُكِب من كلمتين، ليست بينهما نسبة، فإن تضمن الثاني حرفاً، يجب بناؤه على الفتح، كـ "أحد عشر إلى تسعة عشر" إلا "اثني عشر" فإنها معربة كالمشتى.

وإن لم يتضمن ذلك، ففيها لغات، أفصحها: بناء الأول على الفتح، وإعراب الثاني إعراب غير المنصرف، كـ "بَعْلُكَ" ^{ثلاث} نحو: جاءني بعلمك، ورأيت بعلمك، ومررت بعلمك.

صوت: أي اسم صوت به مثل بهيمة أو طائر أو غيرهما، فالمراد به ما يشبه إسان بصوت غيره من بهيمة ونحوها، ولم يرد به حكاية الصوت في نحو: "غاق" صوت الغراب؛ لأنه صوت ولأنه لا يحصل التفاوت بين القسمين، فيقال: قال ريد نح، ويقال: قال ريد غاق، فيصير القسمان قسماً واحداً. [دراية: ١٧٢]

صوت به البهائم: نزعها ودعائها أو خشيتها أو وحشتها أو غير ذلك كبح بالتحفيف والتشديد. [دراية: ١٧٦]

إناخة البعير: أي وقت إناخة البعير ثم ابتدار من البهائم إنما هو ذات القوائم الأربع فلا يشمل التعريف ما هو للطيور، بل لبعض أفراد الإنسان أيضاً كالصبيان والمجانين. فالأول أن يجعل ذكر البهائم للتمثيل حتى يشمل الطيور وغيرها. **كل اسم:** حمل كل اسم على المركبات ليس لمستقيم؛ لاستحالة أن يكون كل اسم مركبات، فالمراد باللام فيها لام الجنس يبطل معنى الجمع ويكون المعنى المركب كل اسم. [دراية: ١٧٣]

كلمتين: لم يقل من اسمين ليدخل فيه مثل تحت بصر؛ لأن ثاني جزئيه فعل لا اسم ليست بينهما النسبة أي نسبة إسناد ولا إضافة، فيخرج عنه مثل: تأبط شراً وعبد الله، إذ كلاماً في المبني الذي سبب بنائه التركيب فلا يرد أن مثل: 'تأبط شراً' من المبنيات فكيف يحترز عنه؛ لأنه ليس مما نحن فيه. [دراية: ١٧٣] **نسبة:** [أصلاً لا في الحال ولا قبل التركيب] أي ليس بينهما النسبة الإضافية والإسنادية. **على الفتح:** أما بناء الجزء الأول، فلأنه صار وسطاً بالتركيب والوسط ليس بمحل الإعراب. وأما بناء الجزء الثاني، فلأنه متضمن للحرف. وأما بناؤه على الفتح فيكونه أخف الحركات. [دراية: ١٧٣] **ففيها لغات:** ثلاثة أحدها إعراب الجرئين معاً وإضافة الأول إلى الثاني وضع صرف المضاف إليه والثانية إعراب الجرئين وإضافة الأول إلى الثاني وصرف المضاف إليه والثالثة وهي أفصحها بناء الأول على الفتح للمتوسط المانع عن الإعراب وعدم الوسطة بين الإعراب والبناء. [دراية: ١٧٤]

فصل: الكنائيات: هي أسماء تدلّ على عدد مبهم، وهي "كم" و "كذا" أو حديث مبهم، وهو "كيت" و "ذيت". واعلم: أن "كم" على قسمين:

استفهامية، وما بعدها مفرد منصوب على التّمييز، نحو: "كم رجلا عندك".

وخرية، وما بعدها مجرور مفرد، نحو: "كم مالٍ أنفقته" أو مجموع، نحو: "كم رجالٍ لقيتهم" ومعناه التّكثير.

وتدخل "من" فيهما، تقول: "كم من رجل لقيته" و "كم من مال أنفقته".

وقد يحذف التّمييز لقيام قرينة، نحو: "كم مالك" أي كم ديناراً مالك و "كم ضربت" أي كم ضربةً ضربت.

واعلم: أن "كم" في الوجهين يقع منصوباً، إذا كان بعده فعل غير مشتغل عنه **بضميره**، نحو: "كم رجلاً ضربت" و "كم غلامٍ ملكت" مفعولاً به.

الكنائيات. م يرد بالكناية ههنا معنيها المصدرية من أراد ما يكنى ههنا من ما هو مني بها، يد جميع الكنائيات ليست مبنية نحو: 'فلان وفلانة كناية عن الإعلام فإلى معربات. [درية: ١٧٤] **وتدخل من فيهما** أي في 'تمير 'كم' الاستفهامية وخرية جواراً، فيجران بها، واعرقة حينئذ يعرف من المقام. [درية: ١٧٦]

وقد يحذف تميره: أي تمير 'كم' استفهامية كانت أو خرية لقيام قرينة أي وقت حضور قرينة دالة على تعيين الحضور، نحو: 'كم مالك' أي كم دينار مالك، نظير حذف تمير 'كم' الاستفهامية، و'كم ضربت' أي كم ضربة ضربت، نظير حذف تمير 'كم' الخرية. [درية: ١٧٦] **منصوباً:** نصبه لا يكون إلا بحسب المنصب، فإن كان المنصب صرفاً فـ"كم" منصوب على انطرية، وإن كان مفعولاً به أو مصدر أو مفعولاً فيه أو مصدر فكم كذلك. [كما في العاية: ٣٠٦] **إذا كان بعده:** أي بعد 'كم' فعل أو شبهه غير مشتغل عنه أي غير معرض عن 'كم'، بضميره أو متعلقه أي بسبب تعلق ضمير أو متعلقه، وإنما قيد به احترازاً عن نحو: 'كم رجلاً، أو رجل ضربته'، إذ جعل 'كم' متبداً ولا يقدر بعده فعل غير مشتغل عنه، نحو: 'كم رجلاً ضربت'. [درية: ١٧٦]

بضميره أو متعلقه أي بسبب تعلق ضميره أو متعلقه، وإنما قيد به احترازاً عن نحو: 'كم رجلاً أو رجل ضربته' إذ جعل 'كم' مبتداً ولا يقدر بعده فعل غير مشتغل عنه. (يوسفية)

ونحو: "كم ضربةً ضربتَ" و "كم ضربةً ضربتُ" مصدرا.

و "كم يوما سرتَ" و "كم يومٍ صمتُ" مفعولا فيه.

ومحرورا إذا كان قبله حرف جرٍّ أو مضافٌ، نحو: "بكم رجلا مررتُ" و "على كم رجل حكمتُ" و "غلام كم رجلا ضربتُ" و "مال كم رجل سلبتُ".

ومرفوعا إذا لم يكن شيئا من الأمرين، مبتدأ إن لم يكن ظرفا، نحو: "كم رجلا أخوك" و "كم رجل ضربته" وخبرا إن كان ظرفا، نحو: "كم يوما سفركُ" و "كم شهرٍ صومي".

فصل الظروف المنيّة:

على أقسام: منها: ما قُطع عن الإضافة، بأن حذف المضاف إليه، كـ "قبلُ" و "بعدُ" و "فوقُ" و "تحتُ".

وكم يوما مثلا لنصب على الطرفية. إذا كان قبله الحرف فإن قلت: له "كم" صدر الكلام إذا كان قبله حرف جرٍّ أو مضاف رال صدارته. قلت: إذا دخل عليه حرف جرٍّ أو مضاف انتقل الصدارة إليه؛ مكان الاتحاد والجزئية، بين الجار والمجرور، والمضاف والمضاف إليه. [دراية: ١٧٦]

ومرفوعا عطف على قوله محرورا. ومرفوعا. أي إذا لم يوجب أمر من الأمرين المذكورين، بأن لم يكن بعده فصل ناصب غير مشتعل عنه صميّره، أو متعقّقه ولم يكن قبله حرف جرٍّ، أو مضاف فتقع مرفوعا عند فقدان هذه الأمور الثلاثة، وإطلاق الأمرين عليها ما يقتضيه لا باعتبار ما يقتضي الصيب والحر. [غاية التحقيق: ٣٠٧]

ظرفا تصدق حدّ المتدأ عليه، نحو: كم رجلا أخوك وكم رجل ضربته. وخبرا إن كان "كم" في الوجهين طرفا تصدق حذف الجر عليه نحو: "كم يوم سفركُ، وكم شهر صومي. وبمعنى كونه طرفا بالضمير، إن كان هو طرف فطرف، وإلا فلا، وقيل: في الكلام حذف مضاف أي متدأ إن لم يكن مميز "كم" طرفا. [دراية: ١٧٧]

كـ قل الحرف تقول جئتكَ من قل بضم اللام ومن بعد بضم ابدال وكذا فوق وتحت، وأمام وقدام وحلف وأسفل، ودون وأول معنى قل. ثم اعلم أن الظروف المقطوعة عن الإضافة هذه الظروف التي ذكرت ولا يقاس عليها غيرها، نحو: حين وشمال وغير ذلك. [دراية: ١٧٧]

قال الله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ أي من قبل كل شيء ومن بعد كل شيء. ^(الروم: ٤)
هذا إذا كان المحذوف منوياً للمتكلم، وإلا لكانت معربة، وعلى هذا قرئ "لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدٍ" وتسمى الغايات.

ومنها: "حيث" بُنيت تشبيها لها بالغايات؛ لُملازمتهما الإضافة إلى الجملة في الأكثر.
قال الله تعالى: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ وقد تضاف إلى المفرد، كقول الشاعر:
^(الأعراف: ١٨٢)
أما ترى حيث سهيل طالعا

لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ الْخ. إنما بنيت هذه الظروف لتضمنها معنى الإضافة وتشبيها بالحروف في الاحتياج إلى المضاف إليه، واختير بناؤها على الصم لحر النقصان حيث تمكن فيه نقصان حذف المضاف إليه. [دراية: ١٧٧]
ومن هذا أي بناء هذه الظروف المقطوعة عن الإضافة إذا كان المحذوف أي المضاف إليه موبيا أي مقصودا للمتكلم وإلا أي وإن لم يكن المحذوف مقصودا للمتكلم، بل يكون سببا مسيئا، لكانت أي تلك الظروف معربة. [دراية: ١٧٧] **وتسمى الغايات** لأنها تصير بعد حذف المضاف إليه بلا عوض غايات في النطق. وأما ما عوض فيه عن المضاف إليه ككل وبعض وإذا فالعابة ههنا المضاف إليه بعد؛ لأنه لو جود العوض كان مذكورا إذ الغاية العوض. [دراية: ١٧٧]

ومنها حيث: أي من تلك الظروف اسمية حيث باحركات الثلاث، وجاء بالواو كذلك وهي لمكان وقد يستعمل للزمان عند الأحفش. قال صاحب الكافية بي حيث؛ لأنه موضوع لمكان مصدر كائن في الحممة فشابه الموصولات في احتياجه إلى الحمل. وكذا قال في "إذ وإدا" ويحور أن يقال في "إد" إنه بي؛ لأن وضعه وضع الحروف كما يقول بعضهم. [دراية: ١٧٧] **إلى الجملة** الظروف المضافة إلى الحمل على صريين: واجبة الإضافة إليها وهو حيث في الأعب وإذ وإدا لكن في "إد" اختلاف بأن الحممة التي تليها عامة فيه أولا، فإن لم تكن فهو مضاف إليها، وإن كانت عاملة فلا. وجائزة الإضافة وهي غير هذه الثلاثة. فالواجبة الإضافة واجبة البناء؛ لأنها في المعنى مضافة إلى المصدر التي تصممه الحملة لا إليها؛ لأن الإضافة إليها على خلاف الأصل. [من الرضي: ١٥٦]

الأكثر. معنى لا لفظا أما الأول فلأن معنى "اجلس حيث ريد جالس" أي اجلس مكان جلوس زيد وأما الثاني وهو عدم الإضافة لفظا فظاهر؛ لأن حق الظروف إضافتها إلى المفردات وإضافتها إلى الجملة كلا إضافة، ولذا اختير بناؤها على الضم. [دراية: ١٧٨] **كقول الشاعر:** أما ترى حيث سهيل طالعا، ثم يصيء كالشهاب ساطعا، فـ"حيث" في البيت مضافة إلى مفرد وهو "سهيل" "ويروى" ورفع سهيل على أنه مبتدأ محذوف الخبر أي حيث سهيل موجود فحذف للدلالة الحال عليه وهي طالعا. [دراية: ١٧٨]

أي مكان سهيل، فـ "حيث" هذا بمعنى مكان. وشرطه: أن يضاف إلى الجملة، نحو: اجلس حيث يجلس زيد.
أي ما وقع في البيت
اسمية كانت أو فعلية

ومنها: "إذا" وهي للمستقبل، وإذا دخلت على الماضي، صار مستقبلاً، نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾ زمانية كانت أو مكانية وفيها معنى الشرط. (المصر: ١)
 ويجوز أن تقع بعدها الجملة الاسمية، نحو: "آتيك إذا الشمس طالعة".
 والمختار الفعلية، نحو: "آتيك إذا طلعت الشمس".

وقد تكون للمفاجأة، فيختار بعدها المبتدأ، نحو: "خرجت فإذا السبع واقف".
 ومنها: "إذ" وهي للماضي، وتقع بعدها الجملتان: الاسمية والفعلية، نحو: "جئتك إذ طلعت الشمس" و"إذ الشمس طالعة".
 ومنها: "أين" و"أتى" للمكان بمعنى الاستفهام، نحو: "أين تمشي؟" و"أتى تقعد؟"

ومنها إذا إلخ. الأصل في استعمال "إذا" أن يكون الزمان من أزيمة المستقبل مختص من بينهما لوقوع الحدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم. صار مستقبلاً وقد تستعمل في الماضي من غير أن يصير مستقبلاً نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا سَوَّيْتُمُ السَّيْءَ فَنُصِّدْهُ﴾ (الكهف: ٩٦) و﴿حَتَّىٰ إِذَا سَمِعَ مُعْرَبُ السُّنُسُ﴾ (الكهف: ٨٦) وله أمثال كثيرة. [دراية: ١٧٨] للمفاجأة: أي لوجود الشيء فجأة أي بغتة مصدر مهمور اللام من باب الفاعلة معناه الأخذ بغتة، والفجأة بالمدة معناه الإدراك بغتة من باب فتح وسمع. [دراية: ١٧٨]

فيختار بعدها: فرقا بين "إذا" هذه وبين "إذا" الشرطية. وفي الكلام إشارة إلى أن وقوع المبتدأ بعد "إذا" للمفاجأة غير لازم بل يكون مختاراً. [من الدراية: ١٧٩] للماضي: إن دخلت على المستقبل، نحو: أتيت إذ يقوم زيد أي قام زيد: حاصله أنه وإن دخل على المستقبل يلقبه إلى معنى الماضي، وهي في الظروف التي تحب إصافتها إلى الجملة اسمية كانت أو فعلية. للمكان: صفة أو خبر مبتدأ محذوف أي الكائنان للمكان.

عني الاستفهام: أي حال كونهما متلبسين بمعنى الاستفهام، وإنما بيت لتضمينهما لمعنى حرف الاستفهام، ويجيء أتى بمعنى كيف إذا كان بعده الفعل نحو: قوله تعالى: ﴿وَأَن تَحِثُّنَا إِلَىٰ شَيْءٍ﴾ (الفرقة: ٢٢٣) أي كيف شئتم، وقوله تعالى: ﴿أَتَىٰ يُؤْفِكُونَ﴾ (المائدة: ٧٥) [دراية: ١٨٠]

ويعني الشرط، نحو: "أين تجلس أجلس" و"أتى تَقَم أقم".

ومنها: "متى" للزمان شرطا أو استفهاما، نحو: "متى تَصُم أصم" و"متى تُسافر؟".

ومنها: "كيف" للاستفهام حالا، نحو: "كيف أنت؟" أي في أي حال أنت؟

ومنها: "أَيَّان" للزمان استفهاما، نحو: "أَيَّان يوم الدين؟".

ومنها: "مذُ و مُنْذُ" بمعنى أول المدة، إن صلح جوابا لـ "متى" نحو: "ما رأيته مذ أو منذ

يوم الجمعة" في جواب من قال: "متى ما رأيت زيدا؟" أي أول مدة انقطاع رؤيتي إياه

يوم الجمعة.

ويعني جميع المدة، إن صلح جوابا لـ "كم" نحو: "ما رأيته مذ أو منذ يومان" في جواب

من قال: "كم مدة ما رأيت زيدا؟" أي جميع مدة ما رأيته يومان.

شرطا واستفهاما نصاها على أهم ثمران أي من حيث الاستفهام والشرط، أو على أهمها حالان أي حال

كون الزمان هو استفهام أو شرط نحو: متى يسافر تسافر متى يرمي يرمي استفهام ومتى نصم أصم متى نصي

ليرمان شرط. ووجه بائها ما ذكرنا في س وسى [درية: ١٨٠] **كيف للاستفهام** ويسمع كيف لشرط

عند الكوفيين. وهي صرف مكن تدل عليها في آخر في قوله، "كيف ريد صدحك" كما في "نريد قائما

وعن سيبويه إنها اسم صريح لا ظرف لفوق مثل صحيح أو سقيم في جوابه، ولو كان ظرفا لما صح وفوق مثل

ذلك في جوابه بل أحيب بنحو الظرف وبناءها لتضمنها حرف الاستفهام. [درية: ١٨٠]

في أي حال وتي صفة أنت من الصحة والسقم وغيرهم فمراد بالخال صفة لسي، ليرمان نحو. [درية: ١٨٠]

استفهاما: أي من حيث الاستفهام أو حال كون الزمان ذا استفهام أو فرصة استفهام. والفرق بين "تأ" و"نأ"

من: أن الأولى مختصة بالزمان المستقبل وبالأمر العظيم، بخلاف الثاني فإنها أعم. [درية: ١٨٠]

إن صلح جوابا أي الزمان الذي بعدهما جواب متى. أعم أهما قد يكون حرفي جر يجرهما ما بعدهما، وحشد

يكون معاهما متصفا معنى من بمعنى مد يوم الجمعة من حد يوم الجمعة ومن تاريخه. (يوسفية)

لدى بالذال المقصورة، وبدل فتح اللام وصم الدال وسكون الهمزة بمعنى عند أي لدى ولدن كائنات بمعنى

عند أو هما الكائنات بمعنى عند، نحو: المال لديك أي عندك. [درية: ١٨١]

والفرق بينهما أن "عند" لا يشترط فيه الحضور، ويشترط ذلك في "لدى" و"لَدُنْ".

وجاء فيه لغات أخرى: "لَدُنْ وَلَدُنْ وَلَدُنْ وَلَدُ وَلَدُ وَلَدُ".

ومنها: "قَطَّ" للماضي المنفي، نحو: "ما رأيته قطَّ".

ومنها: "عَوَضُ" للمستقبل المنفي، نحو: "لا أضربه عوض".

واعلم: أنه إذا أُضيف الظُّروف إلى الجملة، أو إلى "إِذْ" جاز بناؤها على الفتح، نحو:

قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾

(سائدة ١١٩)

لا يشترط **الح** حتى يقال لما عند زيد فما حضر كما إذا كانت في حرته وفيما لا يحضر كما إذا كانت

أما في مكانه ويشترط ذلك أي الحضور في لدى وبدن، حتى لا يقال: 'أما لدى زيد أو بدن زيد' إلا فيما

يحضر عنده فيكون عند أعم من لدى وأخوته مصنفًا. [درية: ١٨١] **وحاء فيه** أي في لَدُنْ لغات أخرى، بدن

يفتح اللام وسكون البدن وكسر السون، وبدن يفتح اللام واندال وسكون السون وبدن يقسم اللام وسكون البدن،

وبد يفتح اللام وصم البدن، وسأؤها بوضع بعض نعتها وضع الحروف واسقية محمودة عليه. [درية: ١٨١]

للماضي المنفي فإن معناه ما رتبته في جميع الأرملة المنصبة والمراد بالمنفي أعم من أن يكون لغوا أو

معنى. [درية: ١٨١] **قَطَّ** وقد يستعمل في الإثبات بوضعها وضع الحروف، وبني المشددة لمشاهرتها بأحتها أو

لتضمنها في إدخال التعريف لكونها دالة على الزمان المعين. [درية: ١٨١]

للمستقبل المنفي أي على سبيل الاستعراق نحو لا أضربه عوض في جميع الأرملة المستقلة، وإنما بني 'عوض'

بتصميمها معنى حرف لإضافة ويشبه الحرف في الاحتياج إلى المضاف إليه. [درية: ١٨١] **عَوَضُ** وسأؤه على

الضم كونه مقصودا عن لإضافة دليل إعرابه مع المضاف إليه نحو: 'عوض العائضين' أي دهر الدهريين ومعنى

الدهر والعائض الذي يبقى على وجه الدهر فكان المعنى ما بقي في الدهر دهرًا. [رصي: ٣٠٧]

واعلم هذا قسم آخر من الظروف اسمية. **حار ساءها** على الفتح لا اكتساب ساءها من المضاف إليه المنفي ولو

بواسطة كما في 'إِذْ' لأن الجملة من حيث هي هي مسية، حتى قال بعضهم إنها من مبيات الأصل واحتج ساءها

على الفتح للحقة. [درية: ١٨١] **يوم الح** يقع الصادقين صدقهم ويومئذ وحينئذ إذ معنى يوم إذ كان كذا،

وحين إذ كان كذا. وإنما جار سأؤها؛ لأن الجملة مسية من حيث هي هي حتى ذهب البعض إلى أنها من مبيات

الأصل وذلك؛ لأن المراد من اسمي الأصل ما لا يحتاج إلى الإعراب واحتمة كدث لكن لما كان اكتسابها =

وكـ "يؤمئذ" و "حينئذ" وكذلك

"مِثْلٌ وَغَيْرُ مَع" "ما وأنّ وأنّ" تقول: "ضربته مثل ما ضرب زيد، وغير أنّ ضرب زيد" ومنها: أمس بالكسر عند أهل الحجاز.

الخاتمة:

في سائر أحكام الاسم ولواحقه غير الإعراب والبناء، وفيه فصول:

فصل (الأول): اعلم: أنّ الاسم على قسمين: معرفة و نكرة.

المعرفة: اسم وضع لشيء معين، وهي ستة أقسام:

١ - **المضمرات** ٢ - **الأعلام** ٣ - **المبهمات**، أعني أسماء الإشارات والموصولات

= الإعراب لقيامها مقام المفرد أخرج عن كونها مبنية الأصل ولم يخرج عن شبهها. بمعنى الأصل؛ لأنها تشبه مبني الأصل في عدم وقوعها فاعلة ومفعولة ومضافة إليها، فاقترضت مناسبتها بالإضافة إليها ولو بالواسطة، كما في إذ المضاف إلى الجملة جواز البناء واختيار الفتح للمخفة. (عبد الغفور)

وكذلك إلخ يعني كما أنّ الظروف المذكورة يجوز ساؤها على الفتح مع جوار الإعراب كذلك كلمة مثل وغير مقرونة مع ما وان المفتوحة المخففة والمثقلة أي مضافة إلى أحدهما في جواز بنائها على الفتح مثل تلك الظروف وإن لم يكونا طرفين تقول ضربته مثل ما ضرب زيد ومثل أنّ ضرب زيد وغير أنّ ضرب وغير ما ضرب وإما بنيا؛ لإضافتهما إلى الجملة صورة شبههما بالظروف ولإلزام والاحتياج إلى المضاف إليه لرفع الإهام. ولهذا ذكر بناؤهما في الظروف المبنية مع أنّهما ليسا من الظروف ويجوز إعرافهما أيضاً لكونهما اسمين مستحقين للإعراب. [درية: ١٨٢] **اعلم أنّ الاسم إلخ** قد كان شدة الاحتياج إلى المباحث المذكورة فيما سبق إلى المعرفة والنكرة مقتضية ذكرهما قبل المنصرف وغيره، لكنه لما كان معرفة بعض أقسام المعرفة موقوفة على مباحث المبني أحرها إلى هذا الموضع. ثم لما كان المعرفة هو المطلوب الأصلي المهم الأفيد كثير الاستعمال قدمه على النكرة فقال: المعرفة اسم وضع لشيء معين، قيد به احترازاً عن النكرة فإنها لم توضع لشيء معين. [درية: ١٨٢] **المضمرات:** قدمها لكونها أعرف المعارف. **والمبهمات:** إنما سمي مبهماً لأن اسم الإشارة من غير إشارة حسية إلى مشار إليه مبهم عند المخاطب حين التلفظ به، فإن عند المتكلم أشياء يحتمل أن يكون مشار إليها، وكذا الموصول من غير الصلة مبهم عند المخاطب إذا تلفظ به. [درية: ١٨٢]

٤- والمعرف باللام ٥- والمضاف إلى أحدها إضافة معنوية ٦- والمعرف بالنداء.

والعلم: ما وضع لشيء معين لا يتناول غيره بوضع واحد، وأعرف المعارف: المضمّر المتكلم، نحو: "أنا ونحن" ثم المخاطب، نحو: "أنت" ثم الغائب، نحو: "هو" ثم العلم، ثم المبهمات، ثم المعرف باللام، ثم المعرف بالنداء، والمضاف في قوة المضاف إليه.

والتكرة: ما وُضع لشيء غير معين، كـ "رجل" و "فرس".

فصل (الثاني) أسماء العدد: ما وضع؛ ليدلّ على كمية آحاد الأشياء.

إضافة معنوية: قيد به احترازاً عن المضاف إلى أحد أقسام المعارف الأربعة المذكورة إضافة لعظية، فإنه لا تفيد تعريفاً. [دراية: ١٨٣] والعلم: لما ذكر تعريفات المعارف عبر العلم فيما سبق وكان المعرف بالنداء والألف واللام مستغنى عن التعريف، حص العلم بذكر التعريف فقال: والعلم. [دراية: ١٨٣]

لا يتناول غيره: يخرج عنه ما سوى العلم من المعارف؛ لأنه لا يتناول غيره بوضع واحد. إنما قال هذا ليدخل فيه العلم الذي وقع فيه الاشتراك نحو زيد إذا سمي به رجل ثم يسمى به رجل آخر، فإنه وإن كان متناولاً غيره لكنه ليس بوضع واحد بل بأوضاع كثيرة. [دراية: ١٨٣]

وأعرف المعارف: أي أكملها تعريفاً المضمّر المتكلم هو أنا ونحن لاستحالة الاشتباه فيه عند المخاطب، ثم المخاصص نحو: "أنت" لإمكان الاشتباه فيه، ثم الغائب نحو: "هم"، ثم العلم ثم المبهمات أي أسماء الإشارات والموصولات، ثم المعرف باللام والمضاف إلى أحد هذه الأربعة في قوة المضاف إليه، فتعريفه مثل تعريف المضاف إليه؛ لأنه يكتسب التعريف منه هذا هو المشهور عن مذهب سيبويه. [دراية: ١٨٣]

النكرة إلخ: فقله "ما وضع لشيء" جس يتناول المعرفة والنكرة وقوله: "غير معين" فصل يخرج به المعرفة. ومن علامات النكرة قبولها حرف التعريف، ودحول رب عليها، وكم الخبرية ووقوعها حالاً وتميزاً أو اسم لا بمعنى ليس ولما ذكر النكرة أردفها بذكر أسماء العدد التي يلزم أكثر التفسير بالنكرة ولو أخر عن المذكر والمؤنث لكان أولى، لتعلقها ببحث التذكير والتأنيث أيضاً وإنما ذكرها علي حدة لاحتصاصها بأحكام لم توجد في غيرها فقال: أسماء العدد إلخ. [دراية: ١٨٤]

ليدل إلخ: أي أسماء العدد ما وضعت ليدل على مقدار أفراد الأشياء أي على مقدار المعدودات فيدخل في الحد الواحد والاثنا؛ لأنه يصح وقوعهما جواراً لمن يقول: كم عندك. [دراية: ١٨٤]

وأصول العدد اثنتا عشرة كلمة: "واحدة" إلى عشرة، ومائة وألف."

واستعماله من واحد إلى اثنين على القياس، أعني للمذكر بدون التاء، وللمؤنث بالتاء، تقول في رجل: "واحد" وفي رجلين: "اثنان" وفي امرأة: "واحدة" وفي امرأتين: "اثنتان" ومن "ثلاثة إلى عشرة" على خلاف القياس، أعني للمذكر بالتاء، تقول: "ثلاثة رجال إلى عشرة رجال" وللمؤنث بدونها، تقول: "ثلاث نسوة إلى عشر نسوة" وبعد العشرة تقول: "أحد عشر رجلاً واثنًا عشر رجلاً"

مثل جاءتني ثلاث نسوة

واحدة مستندٌ محذوف الخبر أي أحدها واحد أو بدو بعض من اثنا عشر كلمة قوله: 'ومائة وألف' عطف على قوله: "واحد" لا على قوله: "عشرة" وما عدا تلك الكلمات فهو منولد منها إما تنثية كـ 'مائتين وألفين'، أو جمع قباسي كـ 'ألف ومئتين'، أو مثاب أو غير قباسي كـ 'عشرين' و 'تسعين'، أو عطف كـ 'أحد وعشرين'، أو تركيب كـ 'أحد عشر' أو بصيغة كـ 'ثلاث مائة وثلاثة آلاف'. [دراية: ١٨٤] **على القياس** أي مني على ما يقتضيه القياس في الأفراد والتركيب والعطف، أعني للمذكر بدون التاء، يناد للقياس أي يستعمل الواحد والاثنا للمذكر بدون التاء؛ لأن القياس يقتضي أن يكون للمذكر بدون التاء والمؤنث بالتاء. [دراية: ١٨٤]

ثلاث نسوة **الح** وذلك؛ لأن الثلاثة مؤولة باجماعه فيكون مؤنثاً، فيرمة إلحاق التاء وبعد إلحاقها بالمذكر م يحر أن تكون ملحقه بالمؤنث فرقاً بينهما، وإنما لم يعكس الأمر، لكون المذكر سابقاً في التحليل. ولا يشكل هذا بقوله تعالى: **وَمِنْ ثَلَاثَةِ مِائَةٍ مِائَةٌ وَتِسْعُونَ** [الأعراف: ١٦٠]، لأن الأمثلة عبارة عن الحسبات أو لاكتساب المصاف التأنيث من المصاف إليه. وهما إشكال قوي وهو أن المذكر ما كان سابقاً في الحنفية والمؤنث كان لاحقاً به والتذكير أبصاً سابق على التأنيث، كما حققوا في حث العدل أن الأول كان الصارث ثم صار الصاربة يرم منه أن يعصى السابق للسابق يعنى غير التاء للمذكر، إلا أن يقال وجوه اسحابة بكاة بعد الوقوع لا دلائل مثبتة. (من الفوائد الضيائية)

وبعد العشرة **الح** على القياس والأصل في إحدى عشر إلى اثني عشر تذكير الحرثين في المذكر وتأنيثهما في المؤنث، وتعير الواحد إلى أحد والواحدة إلى إحدى؛ صفاً للتحفيف ومن ثلاثة عشر إلى تسعة عشر بإسقاط التاء عن الجزء الثاني، وإشاقها في الأول في المذكر وبالعكس في المؤنث؛ لرجوع العشرة بعد التركيب إلى الأصل فيهما دون الجزء الأول قليلاً بخلاف الأصل. [دراية: ١٨٥]

وثلاثة عشر رجلا إلى تسعة عشر رجلا" و"إحدى عشرة امرأة واثنان عشرة امرأة" وثلاث عشرة امرأة إلى تسع عشرة امرأة".

وبعد ذلك تقول: "عشرون رجلا" و"عشرون امرأة" بلا فرق بين المذكر والمؤنث إلى "تسعين رجلا وامرأة" و"أحد وعشرون رجلا، وإحدى وعشرون امرأة، واثنان وعشرون رجلا، واثنان وعشرون امرأة و ثلاثة وعشرون رجلا، وثلاث وعشرون امرأة" إلى "تسعة وتسعين رجلا، وتسع وتسعين امرأة".

ثم تقول: "مائة رجل ومائة امرأة" و"ألف رجل وألف امرأة" و"مائتا رجل ومائتا امرأة" ^{أي بلامرق} و"ألفا رجل وألفا امرأة" بلا فرق بين المذكر والمؤنث. فإذا زاد على المائة والألف، يُستعمل على قياس ما عرفت.

وثلاثة عشر رجلا إلخ إبقاء سحرء الأول فيها حاله قبل التركيب؛ لأن السحرء الأول في المذكر قبل التركيب، أي قبل التجاور إلى العشرة يكون مائة فذلك عند التجاور إلى العشرة، وسحرء الأول في المؤنث قبل التركيب بدون الناء فذلك بعد التركيب وتذكير الثاني في المذكر كراهة اجتماع لتأنيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة. وأما تأنيث السحرء الثاني في المؤنث؛ لأنه ما وجب تذكير المذكر ما عرفت وجب تأنيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث. (فوائد ضيائية)

إلى تسعة وتسعين إلخ يعني أنك إذا عصفت عشريين وأحواتها على سيف وهو ما دون العشرين أي من واحد إلى تسعة، تستعمل ما دون العشرة على ما عرفت وتعطف عليه عشريين وأحواتها، وإنما لم يركب الآحاد مع العشرات في العقود كما يركب الآحاد مع العشرات؛ لأن الواو والياء في عشرون وأحواتها علامة للإعراب والتركيب موجب البناء، فاجمع بينهما محذور. [دراية: ١٨٥] **فإذا زاد** أي العدد على المائة والألف، وما يتولد عنهما من ثنية وجمع تستعمل أي ذلك العدد على قياس ما عرفت في اليف من التذكير في المؤنث والتأنيث في المذكر، والإفراد بالإضافة والتركيب والعصف كما عرفت. [دراية: ١٨٥]

على قياس في أسماء الأعداد من غير تغير وتديل فتقول: مائة وواحد أو واحدة ومائة واثنان، أو اثنان ومائة وثلاثة رجال، أو ثلاث نسوة ومائة وأحد عشر رجلا، أو إحدى عشرة امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا =

ويقدم الألف على المائة، والمائة على الآحاد، والآحاد على العشرات، تقول: "عندي ألف ومائة وأحد وعشرون رجلاً" و"ألفان ومائتان واثنان وعشرون رجلاً" و"أربعة آلاف وتسع مائة وخمسة وأربعون امرأة" **وعليك بالقياس**.

واعلم: أن الواحد والاثنين لا يميّز لهما؛ لأن لفظ المميّز يُغني عن ذكر العدد فيهما، تقول: "عندي رجل ورجلان" وأما سائر الأعداد فلا بدّ لها من مميّز، فتقول: مميّز الثلاثة إلى العشرة **مخفوض مجموع**، تقول: "ثلاثة رجال وثلاث نسوة" ^{بذكر بعد} إلا إذا كان المميّز لفظ المائة، فحينئذ يكون مخفوضاً مفرداً، تقول: "ثلاث مائة وتسع مائة" والقياس:

= واثنان وعشرون امرأة ومائة وثلاثة وعشرون رجلاً ثلاث وعشرون امرأة إلى مائة وتسعة وتسعين رجلاً، أو تسع وتسعين امرأة وكذا الحال في تنية المائة والألف. [شرح ملا جامي: ٢٥٦]

وعليك بالقياس كما تقول في الأفراد ألف ومائة وواحد وواحدة واثنان واثنان، وفي الإضافة ألف مائة وثلاثة رجال وثلاث نسوة، وفي التركيب ألف ومائة وأحد عشر رجلاً وإحدى عشرة امرأة وألف ومائة وثلاثة عشر رجلاً وثلاث عشرة امرأة، وكما تقول ألعان ومائتان وثلاث آلاف وثلاثة إلى تسع آلاف وتسعمائة. ويجوز أن تعكس العطف في الكل، فتقول واحد وألف ومائة واثنان وألف ومائة واثنان إلى آخر ما ذكرنا. [درية: ١٨٥]

واعلم الخ لما فرع عن كيفية استعمال أسماء العدد شرع في حال مجرّتها وهي المعدودات. ولما كان الواحد والاثنان أول أسماء العدد بدأ ببيان حكمها ليعرف أولاً أنه لا يميّز هما، فقال: **واعلم** أن الواحد والاثنان الخ. [درية: ١٨٦] **يعني الخ**. وذلك؛ لأن لفظ التميّز يعيد الصل الذي قصد بذكر العدد فيهما وهو بيان الكمية أعني الواحد في مميّز الواحد والاثنين في مميّز الاثنين فلا يجوز أن يجرّأ. [درية: ١٨٦]

وأما سائر الأعداد [أي باقي الأعداد غير الواحد والاثنين] لما كان كلامه السابق يوهّم أنه لا يميّز لغير الواحد والاثنين من الأعداد أيضاً، وقد كان له مميّز دفعه بقوله: **وأما سائر الأعداد**.

مخفوض مجموع. إما جعل مخفوضاً ولم يجعل منصوباً كتمييز ما بعد العشرة؛ لأن مميّز الأعداد موصوف مقصود معي؛ لأن ثلاثة رجال ولو جعل هذا التميّز منصوباً، لكان على صورة الفصلات، فجعل مخفوضاً لئلا يكون على صورتها. وإما جعل مجموعاً ولم يجعل مفرداً كتمييز ما بعد العشرة؛ لأن مدلول الثلاثة وما فوقها جماعة، فبالأولى أن يبين بالجماعة ليوافق العدد المعدود، فإن العدد وعبرة عن المعدود معني. [درية: ١٨٦]

"ثلاث مآت" أو "مئين".

وميمز "أحد عشر إلى تسعة وتسعين" منصوب مفرد، تقول: أحد عشر رجلاً، وإحدى عشرة امرأة، وتسعة وتسعون رجلاً، وتسع وتسعون امرأة".
لأن المفرد هو الأصل

وميمز "مائة، وألف" وتثنيتهما، وجمع الألف مخفوض مفرد، تقول: "مائة رجل، ومائة امرأة" و "ألف رجل، وألف امرأة" و "مائتا رجل، ومائتا امرأة" و "ألفا رجل، وألفا امرأة" و "ثلاثة آلاف رجل، وثلاث آلاف امرأة" وقس على هذا.

ثلاث مآت للمؤنث ومئين للمذكر على أنه رفض هذا القياس؛ لكرهتهم أن يرجعوا بعد ما التزموا أفراد التمييز في أحد عشر إلى تسعة وتسعين فهرب إلى المجموع الذي طال عهده في ثلاثة إلى عشر، فاستحسنوا العمل على القرب، وهو أحد عشر إلى تسعة وتسعين أو على ما يليه من تسعة وتسعين رجلاً في لزوم أفراد التمييز. وإنما رجعوا إلى خفض التمييز لئلا يلزم إهدار حكم الثلاثة إلى العشرة من كل وجه. [دراية: ١٨٦]

وميمز أحد عشر إلح: كون هذا التمييز منصوباً فلتعذر الإضافة: أما في أحد عشر إلى تسعة عشر فلتعذر تركيب ثلاثة أشياء مع الامتزاج المعنوي الشائئ من الإضافة إلى المفسر. وأما في عشرين وما راد عليها إلى تسعة وتسعين فلتعذر حذف النون وإبقائها عند الإضافة؛ لأنه لو أضيف مع حذف النون لرم حذف نون أصلية وصفة الكلمة عليها، ولو أضيف مع بقاء نون شبيهة بنون الجمع مع الإضافة، وكل منهما مستقبح. وأما كون هذا التمييز مفرداً فلأن المفرد هو الأصل وأخف من الجمع، والمقصود من التمييز هو التفسير وهو يحصل به فلا رخصة للمعدول عنه من غير حاجة. [دراية: ١٨٧]

وميمز مائة وألف: وتثنيتهما وجمع الألف قوله: "تثنيتهما" أي تثنية المائة والألف وهما مائتان وألفان. قوله: "وجمع الألف" وهو آلاف وألوف، وإنما لم يقل وجمعهما كما قال: وتثنيتهما؛ لأن جمع المائة مرفوض استعمالاً حتى لا يقال ثلاث مآت أو مئين.

مخفوض مفرد: لأنه لما كانت مائة وألف من أصول الأعداد كالأحاد ناسب أن يكون مميزها على طبق مميز أحاد، لكنه لما كانت الأحاد في جانب القلة من الأعداد والمائة والألف في جانب الكثرة. منها اختير في مميزها الجمع الموضوع للكثرة، وفي مميزها المفرد الدال على القلة؛ رعاية للتعادل. [بوسمية]

فصل (الثالث):

الاسم إما مذكر وإما مؤنث، فالمؤنث ما فيه علامة التأنيث لفظاً أو تقديرًا، والمذكر ما بخلافه. وعلامة التأنيث ثلاثة: التاء، كـ "طبعة" والألف المقصورة، كـ "حبلى" والألف المدودة، كـ "حمراء"، والمقدرة إنما هو التاء فقط، كـ "أرض، ودار" بدليل "أريضة، وذويرة". ثم المؤنث على قسمين: حقيقي، وهو ما يمازته ذكر من الحيوان، كـ "امرأة، وناقة" ولفظي، وهو ما بخلافه، كـ "ظلمة، وعين". وقد عرفت أحكام الفعل إذا أسند إلى المؤنث، فلا نعيدها.

فصل (الرابع)

المثنى: اسم الحَقَّ بآخره ألف أو ياء مفتوح ما قبلها، ونون مكسورة؛

وأما مذكر إلح قدم مذكر على مؤنث في تقسيمه، تقدمه على مؤنث حقيقه ورتبه، ولأنه عديم؛ لأنه عبارة عما لا يوجد فيه علامات التأنيث وعدم الامكان سابق على وجودها فقدم مذكر على مؤنث [دراية: ١٨٧] فالمؤنث ما فيه إلح أي سم وحدت في آخره علامة للتأنيث. قدم مؤنث على المذكر في تعريف رومًا للاختصار سانه أو أحد في اسم عن التعريف؛ لأن المؤنث وجودي؛ لأنه عبارة عما يوجد فيه علامة التأنيث والمذكر عديم كما مر والوجود راجع على عدمه. [دراية: ١٨٧] لفظاً أو تقديرًا. تفصيل علامة التأنيث، أي سواء كانت علامة مبنية أو مقدرة. [دراية: ١٨٧] وعلامة التأنيث ما كانت علامة التأنيث مأخوذة في مفهوم مؤنث، وكان معرفتها مصبونه حناح، بل عددها فقل: علامة للتأنيث لتي ذكر في حد المؤنث ثلاثة أشياء. [دراية: ١٨٨] والمقدرة هي التاء فقط، ما جعل قوله نعتاً أو تقدير تفصيل علامة سألث مطلقاً وقد تقرر أن علامة سألث مقدرة إنما هي التاء فقط أي لا غير من العلامة. هما الأغصان المدودة والمنقوصة فقال: ما قال لذلك المدفع. (يوسفية) فلا نعيدها. لأن إعادة شيء موجب سكرار، ومما عدا تعريف المؤنث الحقيقي ههنا بعد ذكره في حد المتاعل كذلك، فهو غير موجب كذلك؛ لأن ذكره هناك تقريباً، وذكره ههنا أي في المؤنث قصداً [دراية: ١٨٩] المثنى ما فرغ عن تقسيم الاسم باعتبار التذكير والتأنيث شرع في تقسيم آخر باعتبار الإفراد والشيء وجمع، فرب الاسم على ثلاثة أقسام: مفرد ومتى ومجموع، وذكر فرعين - وهما المثنى والمجموع - ليمهم أن ما عداها مفرد؛ صلاً للاختصار، فقال: المثنى يح قدمه على المجموع؛ ليكون عدده سابقاً على عدد المجموع [دراية: ١٨٩]

ليدلّ على أنّ معه آخر مثله نحو: "رجلان" و"رجلين" هذا في الصحيح.

أمّا المقصور، فإن كانت ألفه منقلبة عن "واو" وكان ثلاثياً، ردّ إلى أصله، كـ"عصوان" في "عصا" وإن كانت عن "ياء" أو "واو" وهو أكثر من الثلاثي، أو ليست منقلبة عن شيء، تقلب ياء، كـ"رحيان" في "رحى" و"ملهيان" في "ملهى" و"حباريان" ^{عوضاً من ياء أو واو} في "حبارى" و"حُبليان" في "حُبلى".

وأمّا الممدود، فإن كانت همزته أصليّة، تثبت، كـ"قرأآن" في "قرأء" وإن كانت للتأنيث، تقلب واوا، كـ"حمرأوان" في "حمرء" وإن كانت بدلا من أصل واوا أو ياء، ^{من حرف أصبي} جاز فيه الوجهان، كـ"كساوان" و"كساءان". ^{و"رداوان" و"رداءان"}

ويجب حذف نونه عند الإضافة، تقول: "جاءني غلاما زيد ومسلما مصر" وكذلك تُحذف تاء التأنيث في تثنية "الخصية والألية"

مثله: أي ما يماثله في الوحدة والجنس جميعا ولذا لم يقل من جنسه؛ لأنه يفيد اشتراط الجنسية في اللفظ والمعنى. [دراية: ١٨٩] **مثله:** أي ما يماثله في الوحدة والجنس جميعا. **وكان ثلاثيا:** أي وقد كان الاسم المقصور ثلاثيا مجردا أو ذا ثلاثة أحرف لا الثلاثي الاصطلاحي، فيخرج الرعاي والثلاثي المرید فيه، نحو: "معلى ومصطفى". [دراية: ١٩٠] **وهو:** الواو للحال، أي واحال أن ذلك الاسم المقصور أكثر من الثلاثي. (بوسمية) **كرحيان:** في رحي نظير لما كان ألفه منقلبة عن ياء. ملهيان في منهى نظير لما كان ألفه منقلبة عن واو. وهو أكثر من الثلاثي. وحباريان في حباري بالضم نوع من الطير، وهو نظير لما لم يكن ألفه منقلبة عن شيء. [دراية: ١٩٠] **أصليّة:** غير زائدة ولا منقلبة عن أصية، وجمعها سيجيء إن شاء الله تعالى. (إلهامية) **تقلب واوا:** إما لم يثبت اهمزة بل تقلب واوا لكرامة وقوع صورة علامة التأنيث في الوسط. وأما وقوع التاء في مسلمات في الوسط فثلاثا يتنس تثنية المؤنث بتثنية المذكور. [دراية: ١٩٠] **كـ"كساوان":** في القلب، وكساءان في الثبوت. أما الثبوت فلكونها في مكان أصية باعتبار الإلحاق بها والانقلاب عنها، وأما القلب فلشبهها بهمزة التأنيث في عدم كونها أصليّة. [دراية: ١٩١] **ويجب إلخ:** قد مرّ وجوب حذف نون اثني، وكذا الجمع في الجحوررات فالإعادة حالية عن الإفادة. [دراية: ١٩١] **تُحذف تاء التأنيث:** على غير القياس والشذوذ مع حوار إثباتها فيهما على القياس اتفاقا. [دراية: ١٩١]

خاصّة، تقول: "حصيان" و "أليان"، لأنّهما متلازمان، فكأنّهما شيء واحد.
واعلم: أنّه إذا أريد إضافة مثني إلى المثني، يُعبّر عن الأوّل بلفظ الجمع، كقوله تعالى:
﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ وذلك؛ لكرهية اجتماع تثنيّين فيما تأكّد
الاتصال بينهما لفظاً ومعنى.
(المائدة: ٣٨)

فصل (الخامس)

المجموع: اسم دلّ على آحاد مقصودة بحروف مفردة بتغيّر ما، إمّا لفظيًّا، كـ "رجال" في رجل "أو تقديرِي، كـ "فُلُك" على وزن "أُسْد" فإنّ مفردة أيضًا فُلك، لكنّه على وزن "فُكُل".
فـ "قوم ورهط" ونحوه وإنّ دلّ على آحاد، لكنّه ليس بجمع؛ إذ لا مفرد له. ثمّ الجمع على قسمين: **مصحّح** وهو ما لم يتغيّر بناء واحده، و**مكسّر** وهو ما يتغيّر بناء واحده.
والمصحّح على قسمين: **مدكّر** وهو ما ألحق بآخره "واو" مضموم ما قبلها، و"نون" مفتوحة، كـ "مسلمون" أو "ياء" مكسور ما قبلها و"نون" كذلك؛
مثل: يقر وأبل وعنه وحين

خاصّة أي دون غيرها من الأسماء المتنبّيات التي فيها ناء التأنّيب كشحرتين وثمرتين وحارحين، وانقياس أن لا تحذف ههما لثلاث يرمز اثناس تثنية المذكور تامّوث إلا أنّه حار حذف التاء في تهيتهما، لأنهما متلازمان فكأنهما شدة تصاهما شيء واحد فترتا لست مسرلة مفرد، وتاء التأنّيب لا يقع في وسط المفرد. [دراية: ١٩١]
إلى المثني: أي إلى ضمير مثني. [دراية: ١٩١]

لفظاً ومعنى أما لفظاً فما لإضافة، وأما معنى فلان معنى المضاف جزء معنى المضاف إليه. [دراية: ١٩٢]
تغيّر ما أي تغيّر كان حسب الصورة إما بزيادة أو نقصان، أو اختلاف في الحركات والسكّات حقيقة أو حكماً. [شرح حامّي: ٢٦٨] **إد لا مفرد له** حتى يقصد لاحاد حروفه. ثم اعلم أنّ قوله: 'حروف مفردة' في تعريف الجمع، مراد بتث الحروف نعم من حروف مفردة يحقق كما في رجال، ومن حروف مفردة المقدر كما في سيرة، فإنه يقدر له مفرد ولم يوجد في الاستعمال وهو بناء صم سول على وزن علام، فإن لفظة من لأوزن المشهورة للجمع ادي مفردة على وزن أفعال [دراية: ١٩٢] **ما** مقصود ما عبارة عن الجمع.
بآخره أي بآخر مفردة، فالضمير راجع إلى ما **ما قبلها** في حالة الرفع نوافقة لخواو.

ليدلّ على أنّ معه **أكثر منه**، نحو: "مسلمين"، وهذا في الصحيح.

أمّا المنقوص، فتحذف ياؤه، مثل: "قاصون وداعون". والمنقوص، يحذف ألفه ويبقى ما قبلها مفتوحاً؛ ليدلّ على ألف محذوفة، مثل: "مصطفون"، ويختص بأولى العلم.
أي ذوي العقول
 وأمّا قولهم: "سنون وأرضون وثبون وقلون" فشاذ.

ويجب أن لا يكون "أفعل" مؤنثه "فعلاء" كـ "أحمر وحمراء"، ولا "فعلان" مؤنثه "فعلّى" كـ "سكران وسكرى"، ولا "فعلّلا"، بمعنى مفعول كـ "جريح"، بمعنى مجروح، ولا "فُعُولاً"، بمعنى فاعل كـ "صُبُور"، بمعنى صابر.
 ويجب حذف نونه بالإضافة، نحو: "مسلمو مصر".

أكثر منه، يعني أن يقول من حسبه؛ ليكون إشارة إلى إخراج الاسم مشترك، فإنه لا يجمع كما لا يشي إلا أن يقارن به يقل من حسبه؛ لأنه أراد ههنا تعريف ماهية اجمع مطلقاً مع قطع النظر عن كونه صحيحاً أو ممتعاً فلا يحتاج إلى هذا القيد لإخراج الممتع. [درية: ١٩٢] **قاصون**: جمع قاص أصبه قاصيئون فقلت حركة الياء إلى ما قبلها لاستئصال الحركة عن حرف العلة، ثم حدثت لانتقاء الساكنين. [درية: ١٩٣]

مصطفون جمع مصطفى أصبه مصطفىيئون فقلت الياء ألفاً ثم حدثت لانتقاء الساكنين، ويبقى ما قبل الألف مفتوحاً للدلالة على الألف المحذوفة. [درية: ١٩٣] **وأما قولهم** جواب عن سؤال مقدر، تقريره: أن هذه القاعدة مقوضة سحوا: "سنة وأربعة وثلة وقلة"؛ لأنها قد جمعت بالواو والنون مع انتفاء الشرط المذكور لهذا الجمع أحاب بقوله: "وأما قولهم سنون" (بوسفية) **سنون إلخ**. جمع سنة، أرضون -فتح اراء وسكون الواو- جمع أرض، ثون جمع ثة بالتحفيف بمعنى جماعة الناس، قلون جمع قلة وهي "عودان" يدع بهما الصبيان. [درية: ١٩٣] **ويجب إلخ**: هذا بيان لشروط الاسم الذي كان صفة وأريد جمعه هذا الجمع. [درية: ١٩٤]

أفعل: أي على صيغة أفعل الذي مؤنثه على صيغة فعلاء. **كأحمر**: فإنه لا يقال أحمران يحصل الفرق بين أفعل هذا وبين أفعل التفصيل حيث يحىء الأفعال التفصيل هذا اجمع كأفصون. ولا فعلان مؤنثة فعلى كسكران سكرى، فإنه لا يقال سكرانين فعلان هذا ومن فعلاة فعالية، حيث يصح جمعه هذا الجمع كدماون. ولا فعيلاً بمعنى مفعول كجريح بمعنى مجروح، فإنه لا يقال: "رجال جريجون" إذا كان معنى المفعول؛ لأن المذكور فيه معوي مع المؤنث فإنه جمع مذكور بالواو والنون فجمع مؤنثه بالألف والتاء وحينئذ يرتفع الاستواء المقصود فيه ولا فعولاً بمعنى فاعل، كصبور بمعنى صابر، فإنه لا يقال رجال صبورون لما قساي جريح. [درية: ١٩٤]

ومؤنث، وهو ما ألحق بآخره "ألف" و "تاء"، نحو: **مُسلمات**.

وشرطه إن كان صفة وله مذكر، أن يكون مذكّره قد جُمع بالواو والتّون، نحو: "مسلمون".

وإن لم يكن له مذكر، فشرطه: أن لا يكون مؤنثاً مجرداً عن التّاء، كـ "الحائض والحامل"

وإن كان اسماً غير صفة جمع بالألف والتّاء بلا شرط، كـ "هندات".

والمكسر صيغته في الثلاثي كثيرة، تُعرف بالسّماع، كـ "رجال وأفراس وفلوس"، وفي

غير الثلاثي على وزن "فَعَالِل" و"فَعَالِلِ" قياساً، كما عرفت في التصريف.

ثمّ الجمع أيضاً على قسمين: **جمع قه**، وهو ما يطلق على العشرة فما دونها، وأبنيته:

"أفْعَل وأفْعَال وأفْعِلَة وفِعْلَة" وجمعاً الصّحيح بدون اللّام، كـ "زيدون، ومسلمات".

و**جمع كثر**، وهو ما يطلق على ما فوق العشرة، وأبنيته ما عدا هذه الأبنية.

بآخره. أي بآخر مفردة على حذف المضاف. و**شرطه** أي شرط الاسم الذي جمع بالألف والتّاء. [دراية: ١٩٤]

وإن لم يكن له: أي بدت المؤنث في الصفة مذكر، جمع بالواو والتّون بشرطه أن لا يكون مؤنثاً مجرداً عن التّاء؛

إذ لو جمع المحرّد عن التّاء بالألف والتّاء لزم الالتباس بالألف والتّاء كالحائض وحامل، يقال في جمع حائضة اتّين

أريد بها الصفة الحادث: حائضات، فهو قيل في جمع حائض التي أريد بها الصفة الثانية، كذلك برم الالتباس

فجمع حائض على حوائض، ولم يفعل الأمر بالعكس؛ لأن ما فيه التّاء صريحاً أتى بالجمع بالألف والتّاء مما فيه

التّاء تقدير، وكذا الحال في الحامل. [دراية: ١٩٥] و**المكسر** لما فرع عن نوعي الجمع الصّحيح شرع في بيان

الجمع المكسر، فقال: مكسر صيغة. [دراية: ١٩٥] **فعالل**. كـ 'جعافر' و'جدول' جمع 'جعفر' و'جدور'.

فعالل: كـ 'دنانير' جمع 'دينار'. **قياساً**: أي من القياس كما عرفت في التصريف، ولا حاجة ههنا إلى تقدير

العدم؛ لأن التصريف صار عنما يعلم التصريف. [دراية: ١٩٥] ثمّ **الجمع**. ما كان يجمع تقسيمات: أحدهما

باعتبار اللفظ وهو ما مر، والثاني باعتبار المعنى وأشار إليه بقوله: 'ثمّ الجمع' أي مصبغاً لا مكسر خاصة.

قسمين: ويستعمل كلّ منهما في موضع الآخر على سبيل الاستعارة، نحو قوله تعالى: ﴿لَهُ قُرْآنٌ﴾ (سورة ٢٢٨)

مع وجود 'أقراء'. [دراية: ١٩٦] **بدون اللّام**: أي بدون لام التعريف، وأما إذا استعملت مع لام التعريف

فحكمها ليس كذلك؛ لأن الأصل في المعروف باللام مطلقاً -جمعاً كان أو مفرداً- هو الاستعراق. [دراية: ١٩٦]

فصل (السادس)

المصدر: هو اسم يدلّ على الحدث فقط، ويشقّ منه الأفعال، كـ "الضرب" و "النصر" مثلاً. وأبنيته من الثلاثي المجرد غير مضبوطة، تُعرف بالسّماع، ومن غيره قياسيةً، كـ "الإفعال والانفعال والاستفعال والفعللة والتفعّل" مثلاً.

فالمصدر إن لم يكن مفعولاً مطلقاً، يعمل عمل فعله، أعني يُرفع الفاعل إن كان لازماً، نحو: "أعجبني قيام زيد" وينصب مفعولاً به أيضاً إن كان متعدّياً، نحو: "أعجبني ضرب زيد عمرواً". ولا يجوز تقديم معمول المصدر عليه، فلا يقال: "أعجبني زيد ضرب عمرواً، ولا عمرواً ضرب زيد". ويجوز إضافته إلى الفاعل، نحو: "كرهتُ ضرب زيد عمرواً"، أو إلى المفعول به، نحو: "كرهتُ ضرب عمرو زيد".

المصدر: قدمه على سائر متعلقات الفعل؛ لكونه أصلاً في الاشتقاق عني رأي الصريين، أو لكونه مضة الأصالة مكان الاختلاف فيه، بخلاف سائر متعلقات الفعل لاتفاقهم على فرعيتها. [دراية: ١٩٦] يدلّ على الحدث؛ إما أدرج الاسم؛ لأن المصدر في اصطلاحهم هو اللفظ ابدان على الحدث لا المعنى، والحدث هو المعنى دون اللفظ أي الحدث معنى قائم بعينه سواء صدر عنه كالنصر والمشى أو لم يصدر عنه كالطول والقصر. [دراية: ١٩٦] ويشقّ منه: وكذا اشتق من المصدر متعلقات الأفعال؛ لأنه إذا كان أصلاً للأفعال يكون أصلاً لمتعلقاتها أيضاً [دراية: ١٩٧] بالسّماع. من العرب ولا يقاس عليه وهي ترتقي عند سيبويه إلى اثنين وثلاثين، بناء كما عرفت في كتب التصريف. ومن غيره: أي من غير الثلاثي المجرد وهو الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والرباعي المزيد فيه. (مولوى فصل حق) قياسيةً أو مقيسة أو ذات قياس. [دراية: ١٩٧]

يعمل عمل فعله: وذلك؛ لأن المصدر إما يعمل في كونه بتقدير أن مع الفعل، والفعل المقدر إما ماض وإما حال وإما مستقبل، فإذا عمل معنى كل واحد منها، وإما قيد عمه بقوله: "إن لم يكن مفعولاً مطلقاً؛ لأنه إذا كان مفعولاً مطلقاً فحكمه سيحيى في المتن. [دراية: ١٩٧] تقديم معمول المصدر: لأنه في تقدير أن مع الفعل وشيء مما في حيز أن لا يتقدم عليها؛ لأن حرف "أن" موصولة والفعل بعدها صلتها، وشيء مما في حيز الموصول من الصلة ومعموها لا يتقدم عليها هذا كلام السحاة، وحالفهم الرضي في الظروف وجوز تقديمه عليه؛ لتوسعهم فيها. [دراية: ١٩٨]

وأما إن كان مفعولا مطلقا، فالعمل للفعل الذي قبله، نحو: 'ضربتُ ضربا عمروا' ^{في التركيب} فـ "عمروا" منصوب بـ "ضربتُ".
لا بـ ضرب

فصل (السابع)

اسم الفاعل: اسم مشتق من فعل؛ ليدلّ على من قام به الفعل. بمعنى الحدث.

وصيغته من الثلاثي المجرد على وزن "فَاعِل" كـ 'ضارب وناصر'. ومن غيره على صيغة المضارع من ذلك الفعل، بميم مضموم مكان حرف المضارعة، وكسر ما قبل الآخر، كـ "مدخل" و"مُستخرج".
من غير شاذي مجرد
هي من

وهو يعمل عمل فعله المعروف إن كان بمعنى الحال أو الاستقبال، ومعتمدا على المبتدأ،

قبله: أي قبل مصدر وليس عمل لمصدر، لا مفعول لا يتعين باعتماد ضعف بد واحد لعمل قوي، وهذا د ك مفعولا مضطحا حقة، وأد د ك مفعولا مضطحا حقا حقا. 'ضربت ضربا الأمير نفس' فمعنى: ضربت عليه - ضربي في كعبه. [درية: ١٩٨] **على من قام به الفعل** حبر به عن اسم مفعول، فبه سم مسبق من فعل من وقع عليه فعل معنى حبر به عن صفة مشبهة بالفعل بمعنى أثبت لا بمعنى حبر به، حبر حسن كرم، وإذا أريد الحدث قيل: حاسن وكرام الآن أو غدا. [درية: ١٩٨]

وصيغته: أي صيغته سم بدعل بد معرض بين صيغته مع أنه من وصالف التصريف دون النحو استطرادا وصيغته من بعض مفعولات، لا صيغة بعد تعريف عن موضوع لأحكام لصحبة. [درية: ١٩٩]

كمدخل ومستخرج: ذكر المثبتين، لا أحدهما على صيغة مضارع ولا تنحرف، لا بانيه مك حرف مضارع، وشاذ ما يخالف حركة نيم نصا، وبسعي أن يذكر مثالا ذلك وهو ما يخالفها في حركة ما قبل لآخر كـ مفعول [درية: ١٩٩] **عنى الحال أو الاستقبال:** بد شرط كونه بمعنى حال أو لاستقبال، لأن عمله مسبقه مضارع، فمح أن لا بدقه في زمان؛ لأنه لو خالفه فيه كانت قوة المناسبة وهو المشابهة لفظا ومعنى [درية: ٢٠٠] **ومعتمدا على المبتدأ:** بد اشترط الاعتماد لعمل اسم الفاعل على أحد هذه الأشياء؛ لأنه بموجب بدت في عمل ما في صور الثلاثة الأول فلأنه يستعمل في أصل وضعه؛ لأنه صفة في المعنى فلا بد له من شيء محكوم به عليه وهو مذكور، وإما في الصورتين الأخريين فلو وقع موقع ما هو بالفعل أولى، وإما اشترط قوة جهة الفعل فيه؛ تسبها على كونه فرعاً في العمل ومنحطاً عن الأصل. [درية: ٢٠٠]

نحو: "زيد قائم أبوه"، أو ذي الحال، نحو: "جاءني زيد ضارباً أبوه عمرواً"، أو موصول،
 نحو: "مررت بالضارب أبوه عمرواً"، أو موصوف، نحو: "عندي رجل ضارب أبوه
 عمرواً"، أو همزة الاستفهام، نحو: "أقائم زيداً"، أو حرف النفي، نحو: "ما قائم زيداً" فإن
 كان بمعنى الماضي، وجبت الإضافة معنى، نحو: زيد ضارب عمرو أمس".
 هذا إذا كان منكرًا، أمّا إذا كان معرفًا باللام يستوي في جميع الأزمنة، نحو: "زيد
 الضارب أبوه عمرو الآن أو غدا أو أمس".

فصل (الثامن)

اسم المفعول: اسم مشتق من فعل متعدّد؛ ليدلّ على من وقع عليه الفعل.
 وصيغته من الثلاثي المجرد على وزن "مفعول" لفظاً، كـ "مضروب" أو تقديرًا، كـ "مقُول"
 و"مرمي". ومن غيره كاسم الفاعل منه بفتح ما قبل الآخر، كـ "مدخل" و"مُستخرج".
 ويعمل عمل فعله المجهول بالشرائط المذكورة في اسم الفاعل، نحو: "زيد مضروب
 غلامه الآن أو غدا أو أمس".

ضارب: فـ ضارب عامل بكونه معتمد على الموصوف وهو رجل **وحب الإضافة:** أي إضافة إلى مفعول
 معنى، أي إضافة معوية لغوات شرط الإضافة المقصود وهو إضافة النصف إلى معموها، لأن اسم الفاعل حينئذ
 غير عامل لاسماء شرط عمله. [دراية: ٢٠٠] **جميع الأرملة:** أي حال ولا مفسد ومصبي؛ لأن اسم الفاعل
 حينئذ يجري مجرى الفعل مصفيا، من حيث أنها موصوبة، وأصنافها توصيل معنى، لا أنه عدل إلى الاسم كراهة
 بدخاها على الفعل. [دراية: ٢٠١] **كـ "مقُول ومرمي"** فإن أضفهما مقوُول ومرموي على وزن مفعول
فتح: بناء معنى مع أي مع فتح ما قبل الآخر. **ومستخرج:** أو تقدير كـ "مختار" فإن أضفه مختار فتح البناء. [دراية: ٢٠٢]
بالشرائط المذكورة: نعني من اشترط كونه معنى حال ولا يستعمل إلا إذا كان معرفاً باللام، واشترط كونه
 معتمداً على أحد لأشياء الستة المذكورة في اسم الفاعل. وإنما يعمل اسم المفعول بذلك بشرط؛ لأن عمله
 تشابه الفعل المجهول مع احتياجه إلى ما يحتاج إليه اسم الفاعل، فمشاركته في مشابهة الفعل ولا حرج في
 الشرائط فلا يعمل إلا بتلك الشرائط. [دراية: ٢٠٢]

فصل (التاسع)

الصفة المشبهة: اسم مشتق من فعل لازم؛ ليدل على من قام به الفعل بمعنى الثبوت، وصيغتها على خلاف صيغة اسم الفاعل والمفعول، وإنما تُعرف بالسّماع كـ "حَسَنٌ وصَعْبٌ وشُجَاعٌ وشَرِيفٌ وذُلُولٌ". وهي تعمل عمل فعلها مطلقا بشرط الاعتماد المذكور.

ومسائلها: ثمانية عشر؛ لأنّ الصّفة إمّا باللام، أو مجردة عنها، ومعمول كلّ واحد منهما إمّا مضاف، أو باللام، أو مجرد عنهما، فهذه ستّة، والمعمول في كلّ واحد منها إمّا مرفوع أو منصوب أو مجرور، فذلك ثمانية عشر.

وتفصيلها نحو: "جاءني زيد الحسن وجهه" ثلاثة أوجه، وكذلك "الحسن الوجه"

المشبهة أي الصفة التي تشبه اسم الفاعل في أنها تتى وتجمع وتذكر وتؤنث. (موسى فضل حق)
من فعل لازم: احتراز بقوله: 'لأزم' عن اسم الفاعل والمفعول المتعديين وأفعال التفصيل المشتق من المتعدي، ليدل على من قام به الفعل بمعنى الثبوت. حرح بالقيّد الأول أسماء الرمان والمكان والآلة، وبالقيّد الثاني اسم الفاعل اشتق من الفعل اللزم واسم التفصيل المشتق من اللزم كـ "ذهبت وأفصل". [دراية: ٢٠٢] **وصيغتها إلح** لأن صيغتها ليست على وزن صيغ اسم الفاعل والمفعول؛ ولأن صيغتها سماعية لا قياسية فقوله: 'إمّا تعرف بالسّماع' حيز بعد حيز لقوله: وصيغتها. [دراية: ٢٠٢] **تعمل إلح** أي من غير اشتراط الرمان؛ لأن اشتراط الزمان فيها يوجب إحراجها عن كونها صفة مشبهة؛ لأنها وضعت للثبوت، والرمان مستلزم لمحدث، ولما توهم من عدم الاشتراط عملها عدم الاعتماد أيضاً، مع أن الاعتماد شرط لعملها، دفعه بقوله: بشرط الاعتماد المذكور. [دراية: ٢٠٣]

مسائلها. أي أقسامها، والضمير راجع إلى الصفة المشبهة **باللام:** أي إما أن يكون متلصقة باللام. **مجردة:** مثل: وجها وحلقا ورأسا. **مضاف** مثل: وجهه وحلقه ورأسه. **باللام:** مثل: الوجه والحلق والرأس. **عنهما:** أي من الإضافة واللام. **فذلك ثمانية عشر:** قسما حملة مستأنفة كأن سائلا يسأل كم كانت الأقسام؟ فقال: فذلك ثمانية عشر. **وتفصيلها** أي تفصيل مسائل الصفة المشبهة ثمانية عشر. نحو: جاءني زيد الحسن وجهه، الصفة باللام والمعمول بالإضافة مرفوعا ومنصوبا ومجرورا. ثلاثة: أي وهذه ثلاثة بالإضافة مرفوعا ومنصوبا ومجرورا، وحسن وجهه الصفة مجردة عن اللام والمعمول الرفع على الفاعلية، أو بالنصب على التشبيه بالمفعول، أو بالجر على الإضافة. وحسن الوجه الصفة مجردة عن اللام والمعمول باللام مرفوعا ومنصوبا ومجرورا، وحسن وجه بالوجه ثلاثة من الإعراب. [دراية: ٢٠٣]

والحسن وجهٌ، وحسن وجهه، وحسن الوجه وحسن وجهه.
وهي على خمسة أقسام: منها ممتنع "الحسن وجهه، والحسن وجهه".
ومختلف فيه: "حسن وجهه". والبواقي أحسن إن كان فيه ضمير واحد، وحسن إن كان فيه ضميران، وقبيح إن لم يكن فيه ضمير.
والضابطة أنك متى رفعت بها معمولها، فلا ضمير في الصفة، ومتى نصبت أو جررت، ففيها ضمير الموصوف، نحو: زيدٌ حسن وجهه.

فصل (العاشر)

اسم التفضيل: اسم مشتق من فعل؛ ليدل على الموصوف بزيادة على غيره.
وصيغته: "أفعل" فلا يبنى إلا من الثلاثي المجرد الذي ليس ببلون ولا عيب،

ممتنع إما كان هذا القسم ممتنعاً؛ لأن الإضافة هنا غير مفيدة ستخفيف، مع أن الثاني يتخصص إضافة المعرفة إلى المكرة، وهو خلاف وضع الإضافة فإنها وإن كانت لفظية، لكنها حارية مجرى المعوية فكما لا يخور إضافة المعرفة إلى المكرة فيها، كذا لا يخور في اللفظية. [درية: ٢٠٤]

مختلف فقال بعضهم: بعدم جوارحه؛ لأن الإضافة تستلزم إضافة الشيء إلى نفسه، وقال بعضهم: بجوارحه ومعمور استنزاه إضافة الشيء إلى نفسه؛ لكون الحسن أعم من الوجه وهو الصحيح وعيه الأكثر.

والواقعي ثلاثة أقسام قسم منها أحسن، إن كان في الصفة المشبهة ضمير واحد لحصول المقصود، وهو الربط بالموصوف لفظاً مع قلة الاعتبار وخير الكلام ما قل ودل. وقسم منها حسن إن كان في الصفة المشبهة ضميران لحصول المقصود. وإما عدم أحسنيته لوجود الزيادة عليه. وقسم منها قبيح إن لم يحق في الصفة المشبهة ضمير لعدم حصول المقصود، وهو الربط بالموصوف لفظاً، ولما لم يكن وجود الضمير ظاهراً في الصفة لظهوره في المعمول، مست الحاجة إلى ضابطة كلية فيظهر بها وجود الضمير وعدمه فأشار إليها بقوله: والضابطة إلخ. [درية: ٢٠٤]

وقبيح لعدم المحتاج إليه وهو الضمير. فلا يبنى إلخ. فلا يبنى من الرباعي نحو: "دحرج"، ولا عن مريد الثلاثي نحو: "أخرج"، وذلك لاستحالة ساء أفعل منهما؛ لأنه لو نقص لاحتلف لفظاً ومعنى، أما لفظاً فظاهر، وأما معنى فلا لأنه لو "أخرج" من استخرج لم يفهم أنه كثير الخروج أو كثير الاستخراج، ولو لم يقص لآزداد على ساء أفعل. [درية: ٢٠٥]

ليس ببلون ولا عيب لأن مهما يبي أفعل للصفة فهو بني مهما أفعل للتفصيل لالتبس أحدهما بالآخر. [درية: ٢٠٦]

نحو: "زيد أفضل الناس".

فإن كان رائداً على الثلاثي، أو كان لونا أو عيباً، يجب أن يبنى "أفعل" من ثلاثي مجرد؛
ليدَّ على مبالغة وشدة وكثرة، ثم يذكر بعده مصدر ذلك الفعل منصوباً على التمييز،
كما تقول: "هو أشدَّ استخراحاً" و"أقوى حُمرة" و"أقبح عرجاً".
بـ عن فعل
بين السمية أو العاجل

وقياسه أن يكون للفاعل كما مرّ، وقد جاء للمفعول قبلاً، نحو: "اعذر وأشغل وأشهر".

واستعماله على ثلاثة أوجه: إمّا مضاف، كـ "زيدٌ أفضلُ القومِ" أو معرف باللام، نحو: "زيدُ الأفضلِ" أو بـ "مِنْ" نحو: "زيدُ أفضل من عمرو".

ويجوز في الأوّل: الأفراد، ومطابقة اسم التفضيل لموصوف. نحو: "زيد أفضل القوم، والزيدان أفضل القوم، وأفضلا القوم، والزيدون أفضل القوم، وأفضلوا القوم".

وفي الثاني يجب المطابقة، نحو: "زيد الأفضل، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون".

للمفاعِل لا يسمعون، ودث؛ لأن تفصيله يكوّن من به تأثير في الفعل بزيادة وسقصان وهو فاعل، ولا بد
من شيء نكّل مهمّ يلزم لانتاس وبوجج مفعول لقي أكثر لأفعال بلا تفصيل، لأنه في كثير لأُمور يفعل باللام.
واستعماله الخ عدم به قد جاء استعمال اسم تفصيل غريب عن وجود ثلاثة يد كد معناه في كلام الله
عز وجل قال تعالى: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ ذَا الْحِشْمَةِ» (سورة النمل: ١٨) «فَمَا لَهُمْ شَتَّىٰ عَنْهُمْ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ» (سورة القصص: ٦٨)، أي غير دث من أليات
ولا حاجة إلى التأويل، لأن قواعد النحو لغة الكلام لفصحاء ولا عكس فيسعي أن يؤرّق بقاعدة. (محمد حسين)
وبحور الخ: وجه الحور أنه موافق للـ' فعل من في كون مفصل عليه المذكور مع كل واحد منهما، ومصابقة
اسم نقصن لموصوف، يكونه محذوفاً للـ' فعل من حيث وجود الإضافة وعدمها في أفعال. [دراسة ٢٠٨]

الأفراد. على تقدير قصد لريده على من أضيف إليه وكذا تدكير مع وجود تأثير موصوف. (بوسقية)

ومطابقة: في الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث. **يجب المطابقة** | موصوف في الأفراد والتثنية وجمع والتذكير والتأنيث | لوجوب مصابقة الصفة مع موصوفها، مع عدم وجود المانع، وهو لامتزاج بـ 'من' تفصيلية لفظاً أو معنى عدم ذكر مفصل عليه بعدها، خلاف مصاب لامتزاجه من تفصيلية معنى حيث ذكر مفصل عليه بعده، وبخلاف المستعمل بـ 'من' لامتزاجه بها لفظاً. [دراية: ٢٠٨]

وفي الثالث **يجب كونه مفردا** مذكرا أبدا، نحو: "زيد وهند والزيدان والهندان، والزيدون والهندات أفضل من عمرو".
وفي الاستعمال الثالث

وعلى الأوجه الثلاثة يضمّر فيه الفاعل، وهو يعمل في ذلك المضمّر. **ولا يعمل في المظهر أصلا**، إلا في مثل قولهم: "ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد" فإن "الكحل" فاعل لـ "أحسن"، وههنا بحث.

يجب كونه إلح في حوال الموصوف كنهها وإنما وجب كونه مفردا مذكرا؛ لأن "من" التفصيلية مضمرة آخره من اسم التفصيل، كنهها هي الفارق بين أفعال التفصيل وأفعال الصفة فكأنها من تمام الكلمة، فصار اسم التفصيل باعتبار امتزجها به في وسط الكلمة، وحقوق علامة تنأيت والتذكير والتثنية والجمع مختص بأخر الكلمة دون وسطها. [دراية: ٢٠٨] **ولا يعمل إلح** كما لا يعمل في المفعول المضمّر، فالحاصل أن اسم التفصيل لا يعمل في المفعول مطهرا كان أو مضمرا، إذا لم يكن بواسطة حرف آخر، ويعمل في الفاعل المضمّر بلا شرط؛ لأن العمل في انصر صعيّف لا يصهر أثره في اللفظ، فلا يحتاج إلى قوة العامل. وفي المفعول المطهر بشرط أشار إليه في امتزج؛ لأن العمل في المظهر قويّ فاحتيج إلى الشرط. [دراية: ٢٠٨]

إلا في مثل قولهم إلح استثناء من قوته: ولا يعمل في المظهر أي اسم التفصيل لا يعمل في مطهر إلا إذا كان في اللفظ حاربا على الشيء بأن يكون صفة له أو حبرا عنه أو حالا وهو في المعنى مسبب ذلك الشيء أي لمتعلقه، مفصل باعتبار ذلك الشيء، ومفصل عليه أي على نفسه باعتبار غير ذلك الشيء حال كونه ذلك التفصيل مفصلا فأحسن في المثال المذكور جرى في اللفظ على الشيء وهو رجل حيث وقع صفة له وهو في المعنى صفة لمسه أي متعلقه وهو الكحل وهذا متعلق بمفصل ومفصل عليه، أي الكحل أحسن من الكحل كى باعتبارين؛ أما كونه مفصلا باعتبار متعلقه كما جرى عليه اسم التفصيل، وهو رجلا حيث لمي كونه مفصلا باعتبار غير رجل، وأما كونه مفصلا عليه باعتبار غير ما جرى عليه وهو كونه في عين زيد حيث لمي كونه الكحل مفصلا عليه في عينه. فالمقصود من هذا الكلام مدح الكحل في عين زيد لمي تفصيله في عين رجل ما عليه. ونظيره قوله ﷺ: "أما من أيام أحبّ إلى الله فيها الصوم منه عشر ذي الحجة". [دراية: ٢٠٩] **وههنا بحث** وهو أنه يجوز في هذه المسألة أن يقال عبارة أخرى أحسن من الأولى، مع كون معاهما واحدا، وهي "ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل من عين زيد" فاحتضاره حذف المضاف من محوّر "من" وهو العين إذ التقدير من كحل عين زيد؛ لأن المقصود من هذا الكلام تفصيل الكحل على الكحل لا تفصيل الكحل على العين وأيضاً يجوز أن يقال: فيها عبارة ثلاثة وهي ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل تنقلبه ذكر العين على اسم التفصيل من غير ذكر من معها. [دراية: ٢١٠]

وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي، نحو "يُدْحَرِجُ" و "يُخْرِجُ"؛ لأنَّ أصله يُأَخْرِجُ، ومفتوحة في ما عداه، كـ "يَضْرِبُ، و يستخرج".

وإنما أعربوه مع أنَّ أصل الفعل البناء؛ لِمْضَارَعَتِهِ، أي لمشاَبَهَتِهِ الاسم في ما عرفت.

وأصل الاسم الإعراب، ^{أي المضارع} وذلك إذا لم يتصل به نون تأكيد ولا نون جمع المؤنث.

وإعرابه ثلاثة أنواع: رفع و نصب وجزم، نحو: "هو يضرب"، ولن يضرب، ولم يضرب".

فصل أصناف إعراب الفعل:

وهي أربعة:

الأول: أن يكون الرفع بالضمة، والنصب بالفتحة، والجزم بالسكون، ويختص بالمفرد الصحيح

= ناصل بقوله تعالى: **سَوْفَ نُعْصِيتُ إِنَّكَ عَدُوٌّ لَّيَّسٌ** (الصحى ٥) و **سَوْفَ نَخْتَلُجُ** (مريم: ٦٦) فامقدم مشبه؟

ويمكن أن يخاب عنه بأن اللام تفيد التأكيد والخاص، وفي اليتين قد جرد معنى التوكيد. [دراية: ٢١٢]

وحروف المضارعة أي الحروف التي يصير الماضي بربادتها في أوله مضارعاً مضمومة في الرباعي ومفتوحة فيما سواه. وإما فتحوها حرف المضارعة في غير الرباعي مطلقاً، حقة مفتوحة وصموها فيه؛ لأن الرباعي فرع الثلاثي.

والصم أيضاً فرع الفتحة؛ لأن الصم ثقيل والفتح خفيف، والثقل فرع الخفيف، فاسب الصم به. [دراية: ٢١٣]

أصل الفعل الساء: أي الأصل في الفعل الساء؛ لأنه لم يوجد فيه، أي في الفعل ما يقتضي الإعراب وهو القاعدية والمفعولية والإضافة، ولا ما يوجب العدول عن الأصل وهو المشاهدة التامة، لمضارعة أي لمشاهدة المضارع الاسم

مشاهدة تامة فيما عرفت آنفاً من وجوه المشاهدة باسم الفاعل. [دراية: ٢١٣]

ودلك أي إعراب المضارع إذا لم يتصل به أي بالمضارع نون تأكيد ثقينة كانت أو خفيفة، ولا يتصل به نون

جمع مؤنث؛ لأنه إذا لم يتصل به أحدهما صار مسياً. إما ساءه في الصورة الأولى، فلائه بدحول نون التأكيد يصير

مشاهداً بالماضي؛ إذ هو الأصل في حقوق الصمائر المتحركة ويسب ناصل في حقوق الصمائر الساكنة. وهذا لم يعتبر

مشاهدة يضربان ويضربون بـ "ضرباً وضربوا". [دراية: ٢١٣]

فصل: لما فرغ عن بيان تعريف المضارع وأحكامه شرع في بيان أصناف إعرابه.

أصناف: جمع صنف بمعنى النوع والقسم. **بالمفرد الصحيح الخ:** إما قل: "بالمفرد" احتراز عن انثنية والجمع،

وفي تقييده بالصحيح احتراز عن الناقص، نحو: يدعو ويرمي ويغشى، ويعبر المحاصة عن نحو: تصرين. [دراية: ٢١٤]

غير المخاطبة، تقول: "هو يضرب" "لن يضرب" و"لم يضرب".

و ثاني: أن يكون الرفع بثبوت التّون، والنّصب والجزم بخذفها، ويختصّ بالتثنية وجمع المذكّر، والمفردة المخاطبة صحيحا كان أو غيره، تقول: هما يفعلان، وهم يفعلون، وأنت تفعلين، ولن يفعلا، ولن يفعلوا، ولن تفعلين، ولم تفعلنا، ولم تفعلوا، ولم تفعلين.

و ثالث: أن يكون الرفع بتقدير الضمّة، والنّصب بالفتحة لفظا، والجزم بخذف اللام، ويختصّ بالناقص الياثي والواوي غير التثنية والجمع والمخاطبة، تقول: "هو يرمي ويغزو، ولن يرمي ويغزو، ولم يرم ويغزو".

و رابع: أن يكون الرفع بتقدير الضمّة، والنّصب بتقدير الفتحة، والجزم بخذف اللام، ويختصّ بالناقص الألفي غير تثنية وجمع ومخاطبة، نحو: "هو يسعى ولن يسعى ولم يسع".

فصل المرفوع: عامله معويّ، وهو تجرّده عن الناصب والجزم، نحو: "هو يضرب"

المذكّر عائد كان أو محاصا **ولم تفعلوا ولم تفعلين** في الحرم، وإنما جعلت إعراب هذه الأمثلة بحروف؛ لأنّها شهدت صورة اثني والجمع في الأسماء، وسقطت النون حال حرم؛ لأنّها تملأ الحركة في مفرد فكما تحذف الحركة في مفرد حال حرم سقطت نون ههـ في حال الحرم؛ لأن النون بيني في التثنية وجمع، بما يكون عوضا عن الرفع كما بين في نصريف. وقد سقط الأصل الذي هو لرفع بالحارم يسقط الفرج بالصريق لأوّل، وإنما حذف النون حال النصب يكون النصب في أفعال تملأه حر في الأسماء فكما يتبع النصب في الأسماء كذلك يتبع الجزم في الأفعال. [درية: ٢١٤] **الرفع:** لثقل الصمة على الواو والياء.

والنصب بالفتحة لفظا حقيقة أو حكما فإن الصمة والفتحة في حالة الوقف في حكم المنعوط، ولأنّ يكون الوقف بالإشتم والروء وسفل ويستأ تقديرين على ما وهم لما عرفت من معنى التقدير. [شرح ملا حامي]

والواوي: فيه احتراز عن الناقص الألفي، وحكمه سيحي.

غير تشبة إلخ في قيد ساقص غير هذه الثلاثة، احتراز عما إذا كان ساقص واحد منها. [درية ٢١٤]

هو يضرب فإن 'يضرب' مثلا وقع موقع الاسم؛ لأنّ انكسار في ابتداء الكلمة في موضع آخر يصح أن يكون ابتداء كلامه بالاسم أو بالفعل، فإذا ابتدأ بالفعل كان ذلك الفعل واقعا موقع الاسم.

وَيَغْزُو وَيَرْمِي وَيَسْعَى".

فصل المنصوب: عامله خمسة أحرف: "أَنْ، وَلَنْ، وَكَيْ، وَإِذَنْ، وَأَنْ الْمَقْدَرَةَ" نحو: "أريد أَنْ تُحْسِنَ إِلَيَّ" و "أَنَا لَنْ أَضْرِبَكَ" و "أَسْلَمْتُ كَيْ أَدْخُلَ الْجَنَّةَ" و "إِذَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكَ".
وَتُقَدَّرُ "أَنْ" في سبعة مواضع: (١) بعد "حَتَّى" نحو: "أَسْلَمْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْجَنَّةَ"
(٢) ولام "كَيْ" نحو: "قام زيد لِيَذْهَبَ" (٣) ولام الْجَحْدِ، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ (٤) ^(الأعمال: ٣٣) **وَالْفَاءُ الْوَاقِعَةُ** في جواب الأمر والتَّهْنِي والاستفهام والنفي والتمني والعرض، نحو: "أَسْلِمْتُ فَتَسْلِمُ، وَلَا تَعْصُ فَتُعَذِّبُ، وَهَلْ تَعْلَمُ فَتَنْجُو وَمَا تَزُورُنَا فَتُكْرِمُنَا، وَلَيْتَ لِي مَالًا فَأَنْفِقَهُ، وَأَلَا تَنْزِلُ بِنَا فَتُصِيبُ خَيْرًا" (٥) وبعد الواو الواقعة في جواب هذه الأشياء كذلك، نحو: "أَسْلِمْتُ وَتَسْلِمُ" إلى آخر الأمثلة، (٦) وبعد "أَوْ" بمعنى "إِلَى أَنْ" أو "إِلَّا أَنْ" نحو: "لَأُحِبِّسَنَّكَ أَوْ تُعْطِيَنِي حَقِّي" (٧) وبعد واو العطف إذا كان المعطوف عليه اسما صريحا، نحو: "أَعْجَبَنِي قِيَامُكَ وَتَخْرُجُ".

وتقدر أن: ما فرع عن تعداد العوامل ونعنيها إلا أنه م يمثل؛ لأن مقدرة اكتفاء عما يمثلها في مواضع تقدر بعدها شرع في بيان تلك المواضع فقال: ويقدر أن في سعة موضع إلخ. [درية: ٢١٦] **ولام الجحد:** أي بعد لام الجحد وهي التي تكون لتأكيد النفي، ويخص من حيث لاستعمال نحو كان المنة كانت موصلة معصا نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ (الأعمال: ٣٣) أو معنى نحو: م يكن يذهب. [درية: ٢١٦]
الفاء الواقعة إلخ: إما قدر أن بعد الفاء والواو إذا وقعت بعد الإشاء؛ لأهما عاصبتا وقد امتنع عطف الخبر على الإشاء فأوّل الإشاء. [درية: ٢١٦] **فتعذب:** أي لا يكن مث عاصيان فتعذب من الله تعالى.
إلى أن إلخ: أي إلى أن تعطي أو إلا أن تعطي حقي.

اسما: شلا يرم عطف الفعل على لاسمه نحو: 'أعجني قيامك' وتخرج بتقدير أن؛ يكون في تأويل الاسم فيستقيم عطفه على الاسم. ومنهم من قيد الاسم بالتصريح ليخرج، نحو: 'أعجني أن يصرب ريد ويتسم'. فإنه حينئذ لا يقدر أن؛ حوار عطف على مدحول أن ويصه بكلمة 'أن' المسقة. وفيه نظر؛ لأنه يشكل نحو: أعجني =

ويجوز إظهار "أن" مع لام "كي" نحو: "أسلمتُ لأن أدخل الجنة"، ومع واو العطف، نحو: "أعجبي قيامك وأن تخرج"، ويجب إظهار "أن" في لام "كي" إذا اتصلت بـ "لا" النافية، نحو: "لأن يعلم".

واعلم: أن "أن" الواقعة بعد العلم ليست هي الناصبة للفعل المضارع، وإنما هي المخففة من المثقلة، نحو قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾ ^(المزمل: ٢٠) أي أنه سيقوم ^(المرمل: ٢٠) و "أن" الواقعة بعد الظن جاز فيه الوجهان: أن تُنصب بها، وأن تجعلها كالواقعة بعد العلم، نحو: "ظننتُ أن سيقوم".

فصل آخر: عامله "لم ولما ولام الأمر ولا" في التثنية وكلم المجازات، وهي: "إن ومهما وإذ ما وحيثما وأين ومتى وما ومن وأي و أتى وإن" المقدرة، نحو: "لم يضرب ولما يضرب ولا تضرب ولا تضرب وإن تضرب أضرب" إلى آخرها.

= إنك إنسان فإنه يجب فيه تقدير "أن"، فالأولى أن لا يقيّد الاسم بالتصريح، ويصح كون المعطوف عليه في أعجبي أن يضرب ريذا ويشتم اسماً، من المعصوف عليه هو الفعل والتأويل بالاسم متأخر عن العطف. [دراية: ٢١٦]

إظهار أن إنما جار إظهار "أن" في هذه الصور؛ لأن لام كي وحروف العطف تدخل على الأسماء الصريحة فيصح أن تدخل على الفعل مع "أن"؛ لأنه بتقدير الاسم.

إذا اتصلت بـ لا الماهية أي إذا كان قبل لام كي تحرراً عن اللام. (إهامية) هي **المخففة** لمناسبة للعلم وما هو معناه؛ لامتناع اجتماع الناصبة مع العلم، لكون الناصبة لمرحاء والطمع الدابن على أن بعدهما غير معلوم التحقيق، وكون العلم دالاً على أن ما بعده معلوم التحقيق. [دراية: ٢١٧]

من المثقلة: مناسبة للعلم بخلاف الناصبة فإنها لمرحاء والنصح فلا يناسب العلم. [شرح ملا جامي]

أن تنصب ها على أن جعلها مصدرية وأن جعلها كالواقعة بعد العلم في كونها مخففة من المثقلة وترفع الفعل نحو: طست أن سيقوم بالنصب على أنه مصدرية ناصبة لإمكان الجمع بين دلالتها وبالرفع على أنه مخففة من المثقلة؛ لجواز كونها بمعنى علمت. [دراية: ٢١٨]

واعلم: أن "لم" تقلب المضارع ماضيا منفيا، و"لما" كذلك، إلا أن فيها توقعا بعده، ودواما قبله، نحو: قام الأمير لما يركب.

وأیضا يجوز حذف الفعل بعد "لما" خاصة، تقول: "ندم زيد ولما" أي ولما ينفعه الندم. ولا تقول: "ندم زيد ولم^{الواقعة}".

وكلمة المجازاة:

وأما كلم المجازات حرفاً كانت أو اسماً، فهي تدخل على الجملتين؛ لتدل على أن الأولى سبب للثانية، وتسمى الأولى شرطاً، والثانية جزاءً.

ثم إن كان الشرط والجزاء مضارعين، يجب الجزم فيهما لفظاً، نحو: "إن تُكرمني أُكرمك".

واعلم إلخ: لما فرع عن تعداد اجوازم وتمثيلها شرع في بيان معنيها. **منفياً:** صفة ماض أو حال من المفعول أي حال كون المضارع معيماً نحو: "لم يضرب زيد" معناه ما صرب وإن كان لفظه مضارعاً. [دراية: ٢١٩]

ولما كذلك إلخ: أشار المصنف بهذه العبارة إلى ما يختص بـ "لما" بعد اشتراكهما فيما ذكر بقوله إلا أن فيها أي في "لما" دون "لم" توقعا بعده أي يعني بها فعل مترقب متوقع غالباً تقول من يتوقع ركوب الأمير: لما يركب. وقد تستعمل في غير المتوقع أيضاً نحو: "ندم زيد" ولما ينفعه الدم. ودواما قبله أي استمراراً وامتداداً قبله يعني استمرار الفعل الذي ينفي بها من الابتداء إلى زمان التكلم بها تقول: ندم فلان ولم يفعه الدم أي عقيب ندمه، ولا يزم استمرار عدم انتفاء الندم إلى زمان التكلم. [دراية: ٢١٩] **بعد لما:** إن دل عليه دليل خاصة أي دون لم يعني لا يجوز حذفه بعد لم؛ لأن أصل لما لم زيد عليها "ما" فتأب مناب الفعل. [دراية: ٢١٩]

لتدل إلخ: يرد عليه قوله تعالى: ﴿وَمَا كُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَسِ اللَّهَ﴾ (سج: ٥٣) جواب المبتدأ لتضمنه معنى الشرط وهو "ما" الموصولة أي ما حصل لكم من نعمة فهي صادرة من الله تعالى، ولا يستقيم سببية الأول للثاني؛ لأنه لنعمة الحاصلة بالمخاطبين ليست سبباً لصدور النعمة من الله سبحانه وتعالى بل الأمر بالعكس، فإن صدورها من الله سبب لحصولها بهم. والحواب عنه أن المراد سببية ولو باعتبار الحكم به والإخبار عنه أي وما بكم من نعمة فيحكم ويحير بها من الله تعالى. [دراية: ١١٩] **وتسمى الأولى شرطاً:** لأنه مشروط لتحقيق الثاني وتسمى الثانية جزاء؛ لأنه يبتني على الأولى ابتداء الجزاء عن الفعل. [دراية: ٢٢٠] **فيهما:** [أي في الشرط والجزاء جميعاً] لوجود الجزام وكون المضارع معرباً قابلاً للجزم بكلمة المجازاة، وعن سببويه أن الجزاء مجزوم بها وبالشرط جميعاً. [دراية: ٢٢٠]

وإن كانا ماضيين، لم تعمل فيهما لفظاً، نحو: "إن ضربتَ ضربتُ".

وإن كان الجزاء وحده ماضياً، يجب الجزم في الشرط، نحو: "إن تضربني ضربتك". وإن كان الشرط وحده ماضياً، جاز في الجزاء الوجهان، نحو: "إن جئتني أكرمك".

واعلم: أنه إذا كان الجزاء ماضياً بغير "قد" لم يجز الفاء فيه، نحو: "إن أكرمتني أكرمك" قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾

وإن كان مضارعاً مثبتاً أو منفيّاً بـ "لا" جاز فيه الوجهان، نحو: "إن تضربني أضربك، أو فأضربك" و "إن تشمتني لا أضربك، أو فلا أضربك". وإن لم يكن الجزاء أحد القسمين المذكورين، فيجب الفاء فيه، وذلك في أربع صور:

الأولى: أن يكون الجزاء ماضياً مع "قد" كقوله تعالى: ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾

(يوسف: ٧٧)

لفظاً لأن انماضي ماضي، فلا يصح فيه أثر العامل. **في الشرط.** لا في الحرف ما قبله، وعن بعضهم يجب الرفع في الشرط إذا كان الحرف ماضياً فقط، وهذا ضعيف لوجوه في شرطية لم يأت في لكتاب لكرمه. وفيه: لا يفيء إلا في ضرورة شعر؛ لأنه في صورة سبية المستقل سماضي مع أن تأثير الحرف في جعل المعنى المستقل مع عدم التأثير في اقريب بعيد. [دراية: ٢٢٠] **ماضي.** وكان حرف مضارعاً. **في الحرف الوجهان:** الحرف والرفع، ما حرم وهو الأوضح؛ فكونه قانلاً وأما الرفع؛ لأنه ما نص الحرف في الشرط بكونه ماضياً يصل في الحرف أيضاً تعالىه. [دراية: ٢٢٠] **واعلم:** ما فرع عن بيان صور حرم الجزاء وعدم انحرافه، شرع في بيان دخول الفاء فيه وعدمه فقال: وعدم أنه يح. [دراية: ٢٢٠] **لم يجز الفاء فيه:** تأثير حرف الشرط فيه في المعنى حيث جعل الماضي بمعنى المستقل فلا حاجة إلى الربط بالفاء. [دراية: ٢٢٠]

فيه الوجهان: الإتيان بالفاء وتركها؛ لأن حرف الشرط غير مؤثر في تغير معناه كما كانت مؤثرة في انماضي فتوتى بالفاء، ومؤثره في تغير المعنى خاصة حيث يكون معنى الاستقلال، فيترك الفاء لوجود تأثير حرف الشرط من وجه وإن لم يكن التأثير قوياً. [دراية: ٢٢١] **فيجب الفاء فيه:** أي في الجزاء في جميع هذه الصور، وجه انوحوب أن حرف بشرط غير مؤثر فيه معنى؛ لأنه لم تحعه بمعنى الاستقلال ولا لفظاً؛ لأنه لم يجعله محروماً فوحشت الفاء؛ لئلا عني أنه جوب الشرط ولصاطبة ههنا أن حرف الشرط إن كانت مؤثرة في الجزاء لم حر دخول فاء فيه وإن كانت تختمل أن تأثير وعدمه جار فيه بوجهان وإن كانت غير مؤثرة قصداً يجب دخول الفاء عنه.

والتالية: أن يكون الجزاء مضارعاً منفياً بغير "لا" كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِيناً فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾.

والتالثة: أن يكون جملة اسمية، كقوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾.

والرابعة: أن يكون جملة إنشائية، إما أمراً، كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾ (الأنعام: ١٦٠).

وإما نهياً، كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ (ال عمران: ٣١).

وقد يقع "إذا" مع الجملة الاسمية موضع الفاء، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ (الروم: ٣٦).

وإنما تُقدَّر "إن" بعد الأفعال الخمسة التي هي الأمر، نحو: "تَعَلَّمْ تَنْج"، والنهي، نحو:

"لا تَكْذِبْ يَكُنْ خَيْراً لَكَ" والاستفهام، نحو: "هل تَزُورُنَا نُكْرِمُكَ"، والتمني، نحو: "لَيْتَكَ

عِنْدِي أَحَدُكُمْ"، والعرض، نحو: "أَلَا تَنْزِلُ بِنَا تُصِيبُ خَيْراً".

أي أن لا تكذب

إما هيا: أو استفهاماً، كقولك: "إِنْ تَرَكْتُمْ فَمَنْ يَرْحَمُنَا" أو دعاء، كقولك: "إِنْ أَكْرَمْتَنَا فَمَنْ حُثَّ اللَّهُ".

وقد يقع "إذا" التي للمفاجأة مع جملة الاسمية التي وقعت جراً موضع الفاء أي في محل الفاء؛ لأن "إذا"

لمفاجأة تدل على التعقيب كالفاء؛ لأن "إذا" للمفاجأة مبنية على حدوث أمر عادي، فأشبهه الجراء ولذا قاربتها

الفاء عائداً. وإنما قال: "مع الجملة الاسمية" فلا تقع موقع الفاء في غيرها، وفي كنهه "قد" المقيدة بتقريب إشارة إلى

أن وقوع الفاء أكثر وفي قوله موضع الفاء إشعار بأن "إذا" و"الفاء" لا يجتمعان. ولهذا لا يقل وقد يكفي

بـ "إذا" مع الجملة الاسمية مع أنه أخصر. [دراية: ٢٢٢]

وإنما تقدر أن: ما ذكر معاني الحوارم المنسوبة أراد أن يذكر المواضع التي يقدر أن اشترطية التي يحرمها

المضارع بعدها فقال: وإنما تقدر أن إلج. [دراية: ٢٢٢] التي هي الأمر: تحقيقاً أو قوة يبدل فيه نحو: حسبت

يتم الناس فإن حسبت يسر مبرلة اكتف فكأنه قال كسفت يتم الناس. [دراية: ٢٢٢]

ألا تنزل بنا إلج: أي إن تنزل بنا تعيب حياء؛ لأن كلمة العرض وهي همزة الاستفهام دخلت على حرف

القي فيعيد الإثبات فقدر الشرط مثلاً مع أنه مضي لا يدل على الإثبات. [دراية: ٢٢٢]

وبعد النفي في بعض المواضع، نحو: لا تفعل شراً يكن خيراً لك.

وذلك إذا قصد أن الأول سبب للثاني، كما رأيت في الأمثلة، فإن معنى قولنا: "تَعْلَمُ تنج" هو: إن تَعْلَمُ تنج، وكذلك البواقي، فلذلك امتنع قولك: "لا تكفر تدخل النار" لامتناع السببية؛ إذ لا يصح أن يقال: إن لا تكفر تدخل النار.

الثالث: الأمر

وهو صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب، بأن تحذف من المضارع حرف المضارعة، ثم تنظر فإن كان ما بعد حرف المضارعة ساكناً، زدت همزة الوصل مضمومة إن انضم ثالثه، نحو: "انصر" ومكسورة إن انفتح أو انكسر، كـ "اعلم، واضرب، واستخرج" وإن كان متحركاً،

في بعض المواضع هذا ما وقع في بعض السج وهو سهو؛ لأن تقدير أن لا يصح بعد النفي مصفاً كما سذكره. [دراية: ٢٢٢] وذلك أي تقدير "أن" بعد الأفعال الخمسة المذكورة إذا قصد أن الأول إيج. [دراية: ٢٢٢] فإن معنى إلخ. هذا بيان وإثبات السببية الأول للثاني. [دراية: ٢٢٢] فلذلك أي لأجل إن قصد سببية الأول لثاني شرط لتقدير "إن" بعد الأفعال الخمسة امتنع قولك لا تكفر تدخل النار في النهي؛ لأن عدم الكفر ليس سبباً لدخول النار وإنما سببه الكفر. [دراية: ٢٢٢] الثالث الأمر لما فرع عن القسم الثاني للفعل وهو المضارع، شرع في بيان القسم الثالث وهو الأمر فقال: القسم الثالث من تلك الأقسام الأمر. [دراية: ٢٢٣]

الفعل إلخ. احترره عن النهي، "من الماعل" احترار عما يطلب به قول الفعل عن مفعول ما لم يسم فاعله، "المخاطب" احترار عما عن الأمر العائب والمتكلم؛ لدحوهما في الفعل المضارع لقاء حرف المضارعة فيها وإن دخلها حازم. [دراية: ٢٢٣] بأن تحذف إلخ. إنما تحذف؛ لأنها أمانة المضارعة فلا بد من إزالتها حتى لا يكون أثر الصيغة ناقياً. (يوسمية) مضمومة إلخ: لئلا يلزم التباسه بالمضارع المتكلم على تقدير الفتح، ولا الاستقبال على تقدير الكسر ويحصل الاتباع. ومكسورة: إنما كسرت همزة الوصل لئلا يرم لاشناس فيما إذا كان ثالثه مفتوحاً بالمضارع المجهول على تقدير الصمة، والماضي الرباعي على تقدير الفتحة وفيما كان ثالثه مكسوراً بالأمر من الرباعي على تقدير الفتحة، والماضي الرباعي المجهول على تقدير الصمة. [دراية: ٢٢٤]

فلا حاجة إلى الهمزة، نحو: "عِدْ وحاسِبْ" والأمر من باب الإفعال من القسم الثاني.
وهو مبني على علامة الجزم، كـ "اضْرِبْ، واغْزُ، وارِم، واسع، واضْرِبَا، واضْرِبُوا، واضْرِبِي".
فصل : فعل ما لم يُسم فاعله:

هو فعل حُذِفَ فاعله، وأقيم المفعول مقامه، ويختص بالمتعدي.
وعلامته في الماضي: أن يكون أوله مضموما فقط، وما قبل آخره مكسوراً في الأبواب
التي ليست في أوائلها همزة وصل، ولا تاء زائدة، نحو: "ضُرِبَ ودُحِرَجَ وأُكْرِمَ" وأن
يكون أوله وثانيه مضموما، وما قبل آخره مكسوراً فيما أوله تاء زائدة، نحو: "تُفْضَلُ
وتُضْرَبُ" وأن يكون أوله وثالثه مضموما، وما قبل آخره كذلك فيما أوله همزة
وصل، نحو: "أُسْتُخْرِجَ وأُقْتَدِرَ" والهمزة تتبع المضموم إن لم تُدرَج.
وفي الماضي المجهول

والأمر إلخ: جواب عن سؤال مقدر تقريره: إن ما ذكرت من القاعدة منقوض بمثل أكرم أمر من الإكرام
مأخوذ من تكرم وما بعد حرف المضارعة فيه وهو الكاف ساكن وعين المصارع غير مضموم، فوجب أن يقال
في الأمر المأخوذ منه إكرم بكسر الهمزة. وتقرير الجواب: نعم إلا أن ما بعد حرف المضارعة في تكرم ليس
ساكناً؛ لأن ما بعده همزة مفتوحة محدوفة؛ لأن أصل تكرم تأكرم على وزن تأفعل. [كذا في الدراية: ٢٢٤]
مكسوراً إلخ: إنما عبرت الصيغة ليميز المعروف عن المجهول وإنما حص التعبير في المجهول لكونه فرعاً للمعروف. وأما
اختيار هذا النوع من التعبير فلأن معنى المجهول غير معهود وهو إساد الفعل إلى الفاعل، فاختر له لفظ غير معهود
ليكونا متوافقين في عدم المعهودية، وإنما كان غير معهود؛ لأن هذا البناء لم يحى في كلامهم؛ لاستثقالهم الخروج من
الصيغة إلى الكسرة كعكسه. [دراية: ٢٢٥] **وأن يكون إلخ:** إنما لم يقتصروا على صم الأول في هذين البابين بل
ضموا الثانية أيضاً؛ إذ لو اقتصروا على صم الأول وقالوا تفصل وتضارب بفتح ما بعد الفاء لالتبس مضارع فضل
بالتشديد بمضارع فاضل. [دراية: ٢٢٦] **مضموما:** إنما لم يقتصروا على ضم همزة الوصل في هذه الأبواب أيضاً بل
ضموا التاء كذلك؛ لأنهم لو اقتصروا على ضمها وقالوا استخرج مثلاً، بضم الهمزة وفتح الباء التبس بالأمر من
ذلك الباب في حالة الوصل عند الوقف؛ لأنها تسقط فيها. (إلغامية) **تتبع المضموم.** لا المكسور وإن كان الأصل في
همزة الوصل الكسرة؛ لأنه يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة على تقدير كسرها وهو مستكره عندهم.

وفي المضارع: أن يكون حرف المضارعة مضموما، وما قبل آخره مفتوحا، نحو: "يُضْرَبُ" ^{حقة مفعلة} ويُستخرج "إلا في باب المفاعلة والإفعال والتفعيل والفعللة ومدحقاتها الثمانية؛ فإن العلامة فيها فتح ما قبل الآخر، نحو: "يُحَاسَبُ، ويُدَحَّرَجُ".

وفي الأجوف: ماضيه مكسورة الفاء، نحو: "قِيلَ وَبِعَ"، وبالإشمام، نحو: "قِيلَ وَبِعَ" وبالواو، نحو: "قُولَ وَبُوعَ". وكذلك باب "أُخْتِيرَ وَأُنْقِدَ" دون "أُسْتُخِيرَ وَأُقِيمَ" لفقد "فُعِلَ" فيهما. وفي مضارعه تقب العین ألفا، نحو: "يُقَالُ وَيُبَاعُ" كما عرفت في التصريف مستقصى.

فصل

الفعلُ إمّا متعدّدٌ: وهو ما يتوقّف معناه على متعلّق غير الفاعل، كـ "ضرب" وإمّا لازم: وهو ما بخلافه، كـ "قعد وقام".

مثال متوصح فقط

فتح ما قبل الآخر أي فقص: لأن صم حرف مضارعة مشترك بين المعروف والمجهول. [درية: ٢٢٦] **وبالإشمام** جاء في الماضي بالأجوف ثلاث لغات: "حدها ما مر وهو فصح، ولآخر ما أشار إليه مصنف بقوله: وبالإشمام، وهو أن سحو كسرة فاء لفعل نحو نصمة فتميل ياء الساكنة بعدها الواو قليلا؛ إذ هي تدعى حركة ما قبلها **وبالواو**، بإسكان الواو بلا نقل وجعل الياء و و سكوتها وانضمام م فيها. [درية: ٢٢٧] **وكذلك** أي مثل باب قيل وبيع، وباب حنير وأقيد؛ فكان مشاركة بين لابين في لتعيل، دون سحير وأقيم حيث جاء فيهم إلا اكسرة دون الإشمام و و و فقد فعل أي عدم حرك ما قبل العين في سحير وأقيم في الأصل إذا أضفهم سحير وأقيم بالياء والواو مكسورين والقياس فيهما إذا سكن قبلهما أن يتقل حركتهما إليه وتجعل العين ياء إذا كانت واوا فيقال: استخير وأقيم لغة واحدة. [درية: ٢٢٧]

في التصريف: أي في علم التصريف مستقصى أي حال كونه مستوفى، فيه إشارة إلى أن بيان كيفية جهول من وظائف علم التصريف دون النحو إلا أنه بيّنها استطرادا ولو ضمنا. [درية: ٢٢٨]

الفعل إمّا متعدّد إلخ: لما فرغ عن تفسير الفعل المذكور شرع في بيان القيد بنقسمي فعل وهو المتعدي واللازم، إذ هما قيدان للفعل لا فسمان له، فإن المتعدي أع من الفعل وشبهه وكذا غير متعد. [درية: ٢٢٨]

كـ "ضرب": فإن ضرب يتوقف فهمه على متعلق حيث لا يتم بدون لمصروب وهو ما بخلافه: أي خلاف المتعدي يعني ما يتوقف فهمه على متعلق كـ "قعد"، فإن القعود لا يتوقف فهمه على متعلق. [درية: ٢٢٨]

والمتعدّي قد يكون متعدّيًا إلى مفعول واحد، كـ "ضرب زيد عمروًا"، وإلى مفعولين، كـ "أعطى زيد عمروًا درهمًا". ويجوز فيه الاختصار على أحد مفعوليه كـ "أعطيتُ زيدا" أو "أعطيتُ درهماً" بخلاف باب "علمتُ". وإلى ثلاثة مفاعيل، نحو: "أعلم الله زيدًا عمروًا فاضلاً" ومنه "أرى وأنبأ ونبأ وأخبر وأخبر وحدث".

وهذه السبعة مفعولها الأول مع الأخيرين كمفعولي "أعطيتُ" في جواز الاختصار على أحدهما، تقول: "أعلم الله زيدًا".

والثاني مع الثالث كمفعولي "علمتُ" في عدم جواز الاختصار على أحدهما، فلا تقول: "أعلمتُ زيدًا خير الناس" بل تقول: "أعلمتُ زيدا عمروًا خير الناس".

قد يكون: وهذا هو الأغلب في أفراد المتعدي.

على أحدهما أي أحد مفعولي أعطيت نحيث لا يكون موبيا أصلا، ولذا لم يقل في حوار حذفه.

والثاني أي المفعول الثاني مع المفعول الثالث من هذه الأفعال كمفعولي علمت في عدم حوار الاختصار على أحدهما أي أحد مفعولي علمت، فلا يجوز فيه الاختصار على الثاني بدوون الثالث، ولا على الثالث بدوون الثاني، بل إذا ذكر الثاني يجب ذكر الثالث، وبالعكس كما في مفعولي باب علمت، حيث لا يجوز فيه الاختصار على كل واحد منهما وإذا لم يجر الاختصار على أحد المفعولين الآخرين من هذه الأفعال فلا تقول أعلمت زيدا خير الناس.

أفعال القلوب ما فرغ عن بيان تعدية الفعل ولزومه شرع في باب أفعال القلوب، وبما أفردها بالذكر لاختصاصها بأحكام ليست في غيرها وهذا هو الوجه لأفراد الأفعال المافضة وما بعدها، فقل: أفعال القلوب. وهي سبعة وتسمى هذه الأفعال أفعال الشك واليقين أيضاً، وإنما سميت هذه الأفعال بأفعال القلوب، لعدم افتقارها في صدورهما إلى الحورج والأعضاء الطاهرة بل يكفي فيه اقوى الباصرة؛ لأن بعضها لشك، وبعضها ليقين، وكلاهما من أفعال القلوب، ولذا تسمى بأفعال الشك واليقين. فأما التي منها لشك فهي ثلاثة طست وحست وحنت، وأما التي منها ليقين، فهي ثلاثة أيضاً علمت ورأيت ووحدت. واسماع منها يصح لكن منهما وهو رعمت وانحصارها في السعة استفرائي لا عقني وإلا فـ "عرفت واعتقدت" من أفعال القلوب أيضاً، وليساً متعددين إلى مفعولين استعمالاً ولا يجري فيه أحكامها. [دراية: ٢٢٩]

فصل: أفعال القلوب:

"عِلِمْتُ وَظَنَنْتُ وَحَسِبْتُ وَخِلْتُ وَرَأَيْتُ" وَزَعَمْتُ وَوَجَدْتُ" وَهِيَ أَفْعَالٌ تَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، فَتَنْصِبُهُمَا عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، نَحْوُ: "عِلِمْتُ زَيْدًا فَاضِلًا" وَ"ظَنَنْتُ عَمْرًا عَالِمًا".
 أَي عَلَى الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ
 وَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالُ خَوَاصٌّ:

مِنْهَا: أَنْ لَا يُقْتَصَرُ عَلَى أَحَدٍ مَفْعُولِيهَا، بِخِلَافِ بَابِ "أَعْطَيْتُ" فَلَا تَقُولُ: "عِلِمْتُ زَيْدًا".
 وَمِنْهَا: جَوَازُ الْإِلْغَاءِ إِذَا تَوَسَّطَتْ، نَحْوُ: "زَيْدٌ ظَنَنْتُ عَالِمٌ" أَوْ تَأَخَّرَتْ، نَحْوُ: "زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ".
 وَمِنْهَا: أَنَّهَا تَعْلَقُ عَمَلُهَا إِذَا وَقَعَتْ قَبْلَ الْاسْتِفْهَامِ، نَحْوُ: "عِلِمْتُ أَزِيدَ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو"
 لِئَلَّا يَفُوتَ صَدَارَةُ الْاسْتِفْهَامِ
 وَقَبْلَ النَّفْيِ، نَحْوُ: "عِلِمْتُ مَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ" وَقَبْلَ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ، نَحْوُ: "عِلِمْتُ لَزِيدَ مَنْطَلِقٍ"،
 وَمِنْهَا: أَنَّهَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُهَا وَمَفْعُولُهَا ضَمِيرَيْنِ مُتَّصِلَيْنِ لَشَيْءٍ وَاحِدٍ،

أفعال القلوب: وَهِيَ أَفْعَالٌ تَفِيدُ الْيَقِينَ أَوْ الرَّجْحَانِ، وَهِيَ سَبْعَةٌ.

وَاعْلَمْ لَمَّا مَرَعَ عَنْ تَعْدَادِ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ شَرَعَ فِي بَيَانِ حَصَائِصِهَا فَقَالَ: "وَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالُ حَصَائِصُ مِثْلِهَا أَنْ لَا يُقْتَصَرُ عَلَى أَحَدٍ مَفْعُولِيهَا"، بَلْ يَذْكُرُ أَحَدَهُمَا مَمْرَدًا عَنِ الْآخَرِ وَإِنْ جَارَ أَنْ لَا يَذْكُرَ أَحَدًا مَعًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَخْشَى الْفِتْنَةَ﴾ (يَكْفَى ٥٢) أَي زَعَمْتُمُوهَا إِيَّاهُمْ. وَإِنَّمَا لَا يَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى أَحَدٍ مَفْعُولِيهَا، لِأَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالُ تَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، فَكَمَا أَنَّ الْمُبْتَدَأَ لَا يَدُلُّهُ مِنَ الْخَبَرِ وَبِالْعَكْسِ لَا يَدُلُّ أَحَدٌ مَفْعُولِيهَا مِنَ الْآخَرِ، خِلَافَ بَابِ أَعْطَيْتُ حَيْثُ يَجُوزُ فِيهِ الْاِقْتِصَارُ عَلَى أَحَدٍ مَفْعُولِيهِ. [دَرَايَةُ: ٢٣٠]

جَوَازُ الْإِلْغَاءِ. أَي جَوَازُ إِهْمَالِ عَمَلِهَا لَفْظًا وَمَعْنَى، وَإِنَّمَا جَارَ الْإِلْغَاءِ فِي الصُّورَتَيْنِ؛ لِأَنَّ مَفْعُولِيهَا كَلَامٌ مُسْتَقِلٌ لَصِحَّةِ الْحَمْلِ، فَتَمْنَعُ عَنْ كَوْنِهَا مَعْمُولِينَ مَعَ صَعْفِ الْعَامِلِ بِالتَّوَسُّطِ وَالتَّأَخُّرِ عَنْ أَحَدِهِمَا أَوْ كِلَيْهِمَا. [دَرَايَةُ: ٢٣٠]

أَنَّهَا تَعْلَقُ عَمَلُهَا. وَإِنَّمَا تَعْلَقُ عَمَلُ هَذِهِ الْأَفْعَالِ عِنْدَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ لِاِقْتِضَاءِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا صَدْرَ الْكَلَامِ، فَلَوْ عَمِتْ لَمْ تَكُنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ فِي صَدْرِ الْكَلَامِ فَتَهْمَلُ عَنِ الْعَمَلِ لَفْظًا، لِئَلَّا يَرُولَ صَدَارَتُهَا. [دَرَايَةُ: ٢٣١]

تَعْلَقُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ لَا تَعْمَلُ لَفْظًا وَتَعْمَلُ مَعْنَى، وَلِذَلِكَ سَمِّيَ تَعْلِيْقًا.

ضَمِيرَيْنِ لَشَيْءٍ وَاحِدٍ. بِخِلَافِ سَائِرِ الْأَفْعَالِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهَا اجْتِمَاعُ ضَمِيرِي الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ لَشَيْءٍ وَاحِدٍ، حَتَّى لَا يَصِيرَ الشَّخْصُ الْوَاحِدُ فَاعِلًا وَمَفْعُولًا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ، فَإِنَّهُ مُمْتَنِعٌ فَلَا يَقَالُ: 'ضَرَبْتَنِي وَصَرَبْتَنِي' بَلْ 'ضَرَبْتُ نَفْسِي وَضَرَبْتُ نَفْسَكَ' بِإِيرَادِ النَّفْسِ الْمُضَافِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ وَكَافِ الْخُطَابِ. [دَرَايَةُ: ٢٣١]

نحو: "علمتني منطلقاً" و "ظننتك فاضلاً".

واعلم: أنه قد يكون "ظننت" بمعنى **اتَّهَمْتُ**، و"علمت" بمعنى **عرَفْتُ**، و"رأيت" بمعنى أبصرت، و"وجدت" ^{أي الشان} بمعنى **أَصَبْتُ الضَّالَّةَ**، فتتصب مفعولاً واحداً فقط، فلا تكون حينئذ من أفعال القلوب.

فصل: الأفعال الناقصة: أفعالٌ وُضِعَتْ لتقرير الفاعل على صفةٍ غير صفةٍ مصدرها، وهي "كان وصار وأصبح وأمسى إلى آخرها.

تدخل على الجملة الاسمية؛ لإفادة نسبتها حكم معناها، فترفع الأول، وتنصب الثاني، فتقول: "كان زيد قائماً".

و"كان" على ثلاثة أقسام: **ناقصة:** وهي تدلّ على ثبوت خبرها لفاعلها في الماضي، إمّا دائماً، نحو: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيماً حَكِيماً﴾ أو منقطعاً، نحو: "كان زيد شاباً" **وتامة:** وهي بمعنى "ثَبَّتَ وَحَصَلَ" نحو: "كان القتال" أي حصل القتال، **ورائدة:** وهي لا يتغيّر

اتَّهَمْتُ: فهو من الظن بمعنى التهمة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَىٰ عَيْبٍ مِّنْ عِيبٍ﴾ (التكوير: ٢٤) أي متهم. (يوسفية)
على صفة: غير صفة مصدر إمّا وصف الصفة بهذا؛ لأنه ما من فعل إلا وهو موضوع لتقرير الفاعل على صفة فـ"ضرب" يدل على تقرير فاعله على الضرب، و"فتح" يدل على تقرير فاعله على الفتح إلا أن الصفة التي يدل سائر الأفعال على تقرير الفاعل عليها هي مصدرها، وأما الصفة التي يدل الأفعال الناقصة على تقرير فاعلها عليها فهي غير مصدرها وهي الأحار، وإمّا سميت هذه الأفعال ناقصة لنقصانها عن غيرها من الأفعال؛ لأنها لا تدل إلا على الزمان. [دراية: ٢٣٢] **مصدرها:** أي مصدر الأفعال الناقصة. **إفادة نسبتها:** حكم معناها أي لتفيد هذه الأفعال حكم معناها في خبرها فإن معنى صار مثلاً الانتقال وخبره لا يتصف بالانتقال بل يكون منتقلاً إليه فهو في حكم الانتقال فقد أعاد صار حكم معناه في خبره. **فترفع الأول:** لكونه فاعلاً وتنصب الثاني لكونه مشبهاً بالمفعول به في توقف الفعل عليه. [دراية: ٢٣٣] **ناقصة:** لنقصانها وعدم تمامها بالفاعل فقط. **وتامة:** لأنها تتم بالفاعل ولا يحتاج إلى الخبر.

و"ليس" يدلّ على نفي معنى الجملة حالاً، وقيل: **مطلقاً**، نحو: "ليس زيد قائماً" وقد عرفت بقیة أحكامها في القسم الأول، فلا تُعيدّها.

فصل: أفعال المقاربة:

هي أفعال وُضِعَتْ للدلالة على دُئُو الخبر لفاعلها، وهي ثلاثة أقسام:
الأول: للرجاء، وهو "عسى" وهو فعل جامد لا يُستعمل منه غير الماضي، وهو في العمل مثل: "كاد"، إلا أن خبره فعل مضارع مع "أن" نحو: "عسى زيد أن يقوم". ويخور تقدم الخبر على اسمه، نحو: "عسى أن يقوم زيد"، وقد يحذف "أن" نحو: "عسى زيد يقوم".
والثاني: للحصول، وهو "كاد" وخبره مضارع دون "أن" نحو: "كاد زيد يقوم" وقد تدخل "أن" نحو: "كاد زيد أن يقوم".
والثالث: للأخذ والشروع في الفعل، وهو "طفق وجعل وكرّب وأخذ".

حالا. لأن العرب يستعملها لذلك، تقول: ليس زيد قائماً أي الآن. (يوسفية) **مطلقاً** أي حال كان أو غيره كقوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾ **مضاهة غيبة** (هود ٨) يوم القيامة فهي مهي المستقل. أحب عن الآية بأن هذا الإحار لما كان صادراً عن الاختلاف في إحارته جعل كالواقع فكانه واقع في الحال. [دراية: ٢٣٤]
بقية أحكامها. من جوار تقدم أحارها على اسمائها في الكل، وعلى نفس الأفعال أيضاً في العشرة الأول. وعدم جواز ذلك فيما في أوله ما، والخلاف في ليس. [دراية: ٢٣٤]

أفعال المقاربة ذكرها عقيب الأفعال الناقصة لاشتراكها في اقتضاء الخبر، لأنها موضوعة لتقرير الفاعل على صفة معينة إلا أن حرها أحص، وهو كونه فعلاً مضارعاً وحر الأفعال الناقصة أعم. [دراية: ٢٣٥]
نحو عسى إلخ أي قارب زيد القيام فإن "يقوم" مرفوع المحل بأنه فاعل عسى و"زيد" فاعل "يقوم". ويستعني به عن حره، وعسى على هذا الاستعمال تامة، وعلى الاستعمال الأول ناقصة. [دراية: ٢٣٥] **وقد يحذف أن** من حر عسى تشبيهاً له — كاد في الاستعمال، فالأولى أن يذكره جسه ويقول: عسى زيد أن يقوم. [دراية: ٢٣٥]
طفق. أي أحد وأوشك بمعنى أسرع عطف على قوله أحد، فيكون من حملة القسم الثالث. واستعمال أي استعمال أو شئت لا معناه نحو: عسى وكاد أي مثل استعمال عسى وكاد، فيستعمل تارة مثل عسى في كوها =

واستعمالها مثل "كاد" نحو: "طفق زيد يَكْتُبُ" و"أوشك" واستعمالها مثل "عسى و كاد".

فصل: فعل التعجب: ما وضع لإنشاء التعجب، وله صيغتان:

"ما أَفْعَلَهُ" نحو: "ما أَحَسَّنَ زيدا" أي أيَّ شيءٍ أَحَسَّنَ زيدا، وفي "أحسن" ضمير "هو" فاعله. و "أَفْعِلْ بِهِ" نحو: "أَحْسِنْ بزيد" ولا يُنَيَّن إلاَّ مَّا يُبْنَى منه أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ، ويتوصَّل في الممتنع بمثل "ما أَشَدَّ استِخراجا" في الأوَّل و"اشدُّد باستِخراجه" في الثاني، كما عرفت في اسم التَّفْضِيلِ. ولا يجوز التَّصَرُّفُ فيهما بتقديم ولا تأخير ولا فصل،

= مقتضية للحر. وكوها مستعينة به أنه إذا كان اسمها مع أن نحو: أو شك ريد أن يقوم، وأوشك أن يقوم ريد، وتارة مثل كاد في اقتضاء الاسم والحر وكون الخبر فعلا مضارعاً دون أن نحو: أو شك ريد يقوم. [دراية: ٢٣٦]

فعلا التعجب [وفي بعض السح فعل التعجب] هو انفعال النفس عند إدراك ما حفي سسه. [دراية: ٢٣٦]
وله صيغتان مبتدأ متقدم الخبر وهو جملة معترضة. وقوله: 'ما أفعله وأفعل' به خبر لقوله فعلا التعجب نحو: ما أحسن زيد فقوله: 'ما' استهامية مبتدأ وأحسن فعل وفيه ضمير هو راجع إلى مبتدأ فاعله، وزيدا مفعول به، والجملة خبر المبتدأ وهو "ما"، والجملة اسمية استهامية. [دراية: ٢٣٦] **أحسن بريد** المحرور ههنا فاعل عند سبويه، فعلى هذا الوجه لا يكون الضمير في أحسن؛ لأن الفاعل لا يكون إلا واحداً، وم يجب استتار ضمير الفاعل؛ لأن الأمر ههنا بمعنى الماضي. والهمزة لصيرورة لا متعدية، وإساء رائدة في الفاعل كما في قوله تعالى: **أحسن بريد** (النساء ٧٩) فيكون معنى أحسن بريد صار ريد ذات حسن، ومفعول عند الأحفش. [دراية: ٢٣٦]

أفعل التفصيل لوجود المشاهدة بينهما يكون كل واحد منهما لصناعة والتوكيد، فلا يسيان إلا من ثلاثي مجرد قابل للريادة والنقصان ليس بنون ولا عيب. وبالتقييد 'نقون الريادة والنقصان' احترز عن نحو: مات ريد؛ إذ لا يقال فيه: ما مات ريداً؛ لأن الموة لا يقبل الريادة والنقصان، فلا يكون موت أحد رائداً من موت آخر. (يوسفية) **وتوصل الخ** وهو الرباعي المجرد والمريد فيه والثلاثي المريد فيه والثلاثي المجرد مما فيه لون وعيب بمثل ما أشد استخراجاً، بأن يوقع مصدر ذلك الفعل امتنع مفعولاً وأشدد باستخراجه بأن يقع مصدر ذلك الفعل الممتنع مجروراً بالناء. [دراية: ٢٣٧] **بتقديم وتأخير** أي بتقدم المفعول والمحرور وتأخير الفعل عنهما، فلا يجوز أن يقال: "ما زيد أحسن" ولا أن يقال: 'بريد أحسن'. ولا فصل بين الفاعل فلا يجوز أن يقال: "ما أحسن اليوم ريداً، ولا أحسن اليوم بريد" وإنما لا يجوز هذه التصرفات في صيغتي التعجب؛ لكونهما غير متصرفين، فعد النقل إلى النعت أجرياً مجزئاً الأمثال، فلا يتغيران كما لا يتغير الأمثال ولاقتضائهما صدر الكلام لما فيهما من معنى الإشاء. [دراية: ٢٣٧]

والمآزني أجاز الفصل بالظرف، نحو: "ما أحسنَ اليومَ زيدا".

فصل أفعال المدح والذم: ما وضع لإنشاء مدح أو ذم.

أمّا المدح، فله إعلان: "نعم" وفاعله اسم معرف باللام، نحو: "نعمَ الرَّجلُ زيد"، أو مضاف إلى المَعْرِف باللام، نحو: "نعم غلامَ الرَّجلِ زيد".

وقد يكون فاعله **مضمرا**، ويجب تمييزه بنكرة منصوبة، نحو: "نعم رجلا زيد" أو بـ "ما" نحو: قوله تعالى: ﴿فَنِعْمًا هِيَ﴾ أي: نعم شيئا هي.

و"زيد" يسمّى **المخصوص بالمدح**.^(البقرة: ٢٧١)

"وحبّذا" نحو: "حبّذا زيد" فـ "حبّ" فعل المدح، وفاعله "ذا" والمخصوص بالمدح "زيد". ويجوز أن يقع قبل مخصوص "حبّذا" أو بعده تمييز، نحو: "حبّذا رجلا زيد، وحبّذا زيد رجلا" أو حال، نحو: "حبّذا راكبا زيد، وحبّذا زيد راكبا".

وأمّا الذمّ، فله إعلان أيضا: "بئس" نحو: "بئس الرَّجلُ زيد، وبئس غلامَ الرَّجلِ زيد، وبئس رجلا زيد". و"سَاء" نحو: "سَاء الرَّجلُ زيد، وسَاء غلامَ الرَّجلِ زيد، وسَاء رجلا زيد". وساء "مثل" بئس" في سائر الأقسام.

مضمرا: للاختصار؛ لأن قولك: "نعم رجلا" أحصر من قولك "نعم الرجل زيد". [درية: ٢٣٨] أو بعده تمييز مطابق لذلك المخصوص في الأفراد والتثنية والجمع والتأنيث نحو: "حبّذا رجلا زيد" مثال ما كان التمييز واقعا قبل مخصوص جدا، "وحبّذا زيد رجلا" مثال ما كان التمييز واقعا بعد مخصوص جدا، أو حال أي يجوز أن يقع قبل مخصوص جدا، أو بعده حال على وفق المخصوص فيما ذكر نحو: حبّذا راكبا زيد في وقوع الحال قبل مخصوص جدا، أو حبّذا زيد راكبا في وقوع الحال بعد مخصوص جدا. [درية: ٢٣٩] **بئس الرجل** مثال الفاعل بئس المعروف باللام. **غلام الرجل**. مثال فاعله المضاف إلى المعروف. **وبئس رجلا:** مثال فاعله المضمّر المميز بنكرة منصوبة.

وساء مثل بئس: وساء وبئس كلاهما مثل: نعم في تلك الأحكام المذكورة والأقسام المذكورة في فاعله. (إلهامية)

القسم الثالث: في الحروف.

وقد مضى تعريفه، وأقسامه سبعة عشر:

حروف الجرّ، والحروف المشبهة بالفعل، وحروف العطف، وحروف التّنبية، وحروف النداء، وحروف الإيجاب، وحروف الزيادة، وحرفا التفسير، وحروف المصدر، وحروف التحضيض، وحرف التوقع، وحرفا الاستفهام، وحروف الشرط، وحرف الردع، وتاء التأنيث الساكنة، والتنوين، ونونا التأكيد.

فصل: حروف الجرّ: حروف وُضعت لإفضاء الفعل وشبهه، أو معنى الفعل إلى ما يليه، نحو: "مررت بزيد، وأنا مارّ بزيد، وهذا في الدار أبوك" أي: الذي أشير إليه فيها. وهي تسعة عشر حرفاً: ^{مثار أفضاء الفعل} "من" وهي لا ابتداء الغاية،

القسم الثالث: ما فرغ عن القسم الثاني وهو الفعل شرح في قسم ثالث وهو الحرف ففصل: القسم الثالث. **حروف الجرّ:** كان الأسبب تقدم حروف المشبهة بالفعل على حروف آخر على طبق تقدمه لرفع وانصبوب على محرور إلا أنه قدم حروف الجرّ عليها مرّة؛ لأصالتها في عملها وفعلية حروف المشبهة، أو كثرة دورها في الكلام. وإنما سميت بحروف الجرّ لأنها آخر معاني الأفعال إلى ما يبيها. [درية: ٢٤٠] أو **معنى الفعل:** وهو ما يستلزم منه معنى الفعل ولا يكون من تركيب كالحرف والجرّ والمحرور وحروف سداء وحروف انتبيه واسم لإشارة واسم فعل وانتمى واترحي ولتشبيه، وغير ذلك مما يدل على معنى الفعل. [درية: ٢٤٠]

إلى ما يليه. كلمة 'ما' عبارة عن اسم، والصغير المرفوع، المسكن في تبيه عائد إلى الحروف، والمنصوب المندرج راجع إلى 'ما' أي إلى اسم تبي الحروف ذلك الاسم. [درية: ٢٤٠]

وأنا مار. مثار إفضاء مشبه الفعل. **من** أي أحدها من قدمها على سائر حروف، لأنها لا ابتداء فهي لا ابتداء أو. [درية: ٢٤٠] **لا ابتداء الغاية:** الغاية بمعنى نهاية، فيكون المعنى من موضوع لا ابتداء له نهاية، ولا يستعمل في ابتداء لا نهاية له، كالأمر الأبدية. وهذا يعني تفسير لغاية بنهاية حسن من تفسيرها بامسافة؛ لأنه يوجب أن يكون استعماله في المرام محاراً إلا أن يراد بامسافة المسافة الحقيقية أو التفسيرية. ثم اعمد أن قصة 'من' قد جيء بحرف لا ابتداء من غير قصد إلى انتهاء مخصوص مع صحة أن يكون في مقادتها الانتهاء كما بقول: أعود بالله من الشيطان الرجيم فإن معنى 'أعود بالله' التحجى إليه. [درية: ٢٤١]

وعلامته: أن يصحّ في مقابلته الانتهاء، نحو: "سرتُ من البصرة إلى الكوفة". وللتبيين،
وعلامته: أن يصحّ وضع "الذي" مكانه، كقوله تعالى ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾
وللتبويض، وعلامته: أن يصحّ لفظ "بعض" مكانه، نحو: "أخذت من الدراهم" أي: بعض
الدراهم. وزائدة، وعلامته: أن لا يخلّ المعنى بإسقاطها، نحو: "ما جاءني من أحد".

ولا "تراد" من في الكلام الموجب، خلافاً للكوفيين. وأما قولهم: "قد كان من مطر"
وشبهه، فمتأوّل. و "إلى" وهي لانتهاء الغاية، كما مرّ. وبمعنى "مع" قليلاً، كقوله تعالى:

﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾
(البقرة: ٦٦)

و "حتّى" وهي مثل "إلى" نحو: "نمت البارحة حتّى الصباح".

وبمعنى "مع" كثيراً، نحو: "قدم الحاجّ حتّى المشاة".

ولا تدخل إلّا على الظاهر، فلا يقال: "حتاه" خلافاً للمبرّد.

الانتهاء أو من زمان كما تقول: صمت من يوم الجمعة إلى يوم الخميس. **الرجس** أي: الرّجس الذي هو الأوثان
من الأوثان. أي الرّجس الذي هو الوثن. [درية: ٢٤٢] **ولا تراد من في الكلام الموجب**: على مذهب
المصريين فيرد في غير الموجب، خلافاً للكوفيين والأحمش فإنهم حوّلوا ريدتها في الموجب في سمّ الرّجس أيضاً.
واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿عَفْرُكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ [الاحقاف: ٣١] ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ سُبُلَ اللَّهِ أَلَمْ يَعْلَم بِمِصْرَ آلِ يُونُسَ﴾ [سورة: ٥٣]
أحيط عن الآيات بأن قوله تعالى: ﴿يَعْفُكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ حصص لأمة نوح عليه السلام وعفرون جميع ذنوب أنه
محمد، لا يوجب عفراً جميع ذنوب أمة نوح عليه السلام، فعلم من هذا أن كلمة "من" في قوله تعالى: ﴿عَفْرُكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾
ذُنُوبِكُمْ للتبويض لا للزيادة. [درية: ٢٤١]

الموجب: وهو ما لا يكون فيه نفي أو استفهام.

وأما قولهم إلخ مما يوهّم زيادة "من" في الكلام الموجب فمتأوّل، فقوله: "وَأَمَّا قَوْلُهُمْ إلخ" إشارة إلى الاعتراض.
وقوله: "مأوّل" إشارة إلى الخواص عنه إما تقرير الاعتراض فظاهر، وأمّ تقرير الخواص: فهو أنه محمول على
التبويض أي قد كان بعض مطر أو على التبيين أي قد كان شيء من مطر. (إمامية) **خلافاً للمبرّد**: فإنه أجاز
دحوها على الضمير أيضاً وتمسك بقول الشاعر. وأجاب عنه الجمهور بأنه شاذ لا يقاس عليه غيره. (يوسعية)

وأما قول الشاعر:

فلا والله لا يبقى أناسٌ فتيّ حتّاك يا ابن أبي زياد

فشاذ.

و"في" وهي للظرفيّة، نحو: "زيد في الدار" و "الماء في الكوز".

وبمعنى "على" قليلا، نحو: قوله تعالى ﴿وَلَأَصْلَبَنَكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾

والباء، وهي للإلصاق حقيقة، نحو: "به داء" أو مجازا، نحو: "مررت ^(طه ٧١) بزيد" أي التصق مروري. بمكان يقرب منه زيد.

وللاستعانة، نحو: "كُتِبَ بالقلم".

وقد يكون للتعليل، كقوله تعالى ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعَجَلِ﴾ ^{أي مستعينا به} وللمصاحبة، كـ "خرج زيدٌ بعشيرته".

وللمقابلة، كـ "بعثُ هذا بذاك".

وللتعديّة، كـ "ذهبتُ بزيد".

وللظرفيّة، كـ "جلستُ بالمسجد".

وزائدة قياسا في خبر النفي، نحو: "ما زيد بقائم" وفي الاستفهام، نحو: "هل زيد بقائم؟".

وسَمَاعا في المرفوع، نحو: "بحسبك زيد" أي حسبك زيد، و﴿كَفَى بِاللّهِ شَهِيدًا﴾ ^{متدا حمر}

(الرعد: ٤٣)

للظرفية أي يجعل ما بعدها ظرفا لما قبلها إما حقيقة نحو: زيد في الدار، وماء في الكور، أو توسعا واعتبارا نحو: طرت في الكتاب والجاهة في الصدق. [دراية: ٢٤٣] **للإلصاق**. إما حقيقة كـ "به داء"، أو مجازا نحو: مررت بزيد [دراية: ٢٤٣] **وللاستعانة**: أي للدلالة على أن ما دخلت هي عليه آلة للمفعول. (يوسفية)

في المرفوع: أي سواء كان المرفوع مبتدأ نحو: "بحسبك زيد" فقوله: "بحسبك" مبتدأ ويريد خبره والباء زائدة =

أي كفى الله، وفي المنصوب، نحو: "ألقى بيده" أي ألقى يده.
واللام، وهي للاختصاص، نحو: "الجل للفرس" و "المال لزيد".
وللتعليل، كـ "ضربته للتأديب".

وزائدة، كقوله تعالى: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾ أي ردفكم.

ويعنى "عن" إذا استعمل مع القول كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ

(المل: ٧٢)

وما يشق منه

كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾ وفيه نظر.

(الأنف: ١١)

ويعنى الواو في القسم للتعجب، كقول الهذلي:

لله يبقى علي الأيام ذو حيدٍ بمُشْمَحِرٍ به الظَّيَّانُ والآس

و"رُبَّ" وهي للتقليل، كما أن "كم" الخبرية للتكثير، وتستحق صدر الكلام، ولا تدخل إلا
على نكرة موصوفة، نحو: "رُبَّ رجل كريم لقيته" أو مضمّر مبهم مفرد مذكر أبدا مميّز

= في المرفوع وهو مبتدأ أو فاعلا نحو: ﴿كفى الله شهيداً﴾ (النساء: ٧٩) أي كفى الله شهيدا، فالباء رائدة في
المرفوع وهو الماعل، وفي المنصوب نحو: ألقى بيده أي نفسه، فالباء رائدة في المنصوب، وهو المفعول قال
الله تعالى: ﴿وَلَا تُفَوِّتُوا يُدَيْكُمْ﴾ (القرة: ١٩٥) أي التهلكة أي لا تلقوا أيديكم أي أنفسكم إلى الهلاك بترك الجهاد
فإنكم إذا تركتم الجهاد غلبت الأعداء عليكم فهلكنم. [دراية: ٢٤٤]

ردف لكم: أي ردفكم، فاللام زائدة؛ لأن ردف متعد بنفسه. (إهامية)

ويعنى الواو إلخ: أي يستعمل اللام بمعنى الواو الكائنة في القسم للتعجب أي عند التعجب في اسم الله،
ولا يستعمل إلا في الأمور العظام، فلا يقال: لله لقد طار الدباب. وإنما لم يقل بمعنى الباء في القسم مع أن الباء
أصل فيه تنبيه على أنها كواو القسم لا كـ "بانه". [دراية: ٢٤٤] يبقى إلخ: فقوله: "لله" متعلق بأقسم وكلمة
"لا" هها مضمرة لأمن الالتباس أي لا يبقى، وقوله: "ذو حيد" فاعل يبقى ومُشْمَحِر متعلق به، وقوله: "نه

الظيان والآس جملة اسمية وقعت صفة لمُشْمَحِر والحيد جمع حيد، وهي عقد في قرني الوعل ويجمع حيد. [دراية: ٢٤٤]

نكرة موصوفة: لأن مجرورها في معنى التميز عنها؛ لأنها للتقليل كما أن كم للتكثير ففيه شائبة تعدد الطالِب
للتميز وهو لا يكون إلا نكرة. [دراية: ٢٤٥]

بنكرة منصوبة، نحو: "رُبَّه رجلاً ورُبَّه رجلين ورُبَّه رجلاً، ورُبَّه امرأة كذلك ورُبَّه امرأتين".
وعند الكوفيين يجب المطابقة، نحو: "رُبَّهما رجلين، ورُبَّهم رجلاً" ورُبَّها امرأة".

وقد تلحقها "ما" الكافّة فتدخل على الجملتين، نحو: "رُبَّما قام زيد، ورُبَّما زيد قائم".
ولابدّ لها من فعل ماضٍ؛ لأنَّ "رُبَّ" للتقليل المحقق، وهو لا يتحقّق إلّا به، ويحذف ذلك
الفعل غالباً، كقولك: "رُبَّ رجل أكرمني" في جواب مَنْ قال: هل لقيتَ من أكرمك؟
أي رُبَّ رجل أكرمني لقيته، فـ"أكرمني" صفة الرجل و"لقيته" فعلها، وهو محذوف.
و واو "رُبَّ" وهي الواو التي تبدأ بها في أوّل الكلام، كقول الشاعر:

وبلدةٍ ليس لها أنيس إلاّ اليعافيرُ وإلاّ العيس

و واو القسم، وهي تختصّ بالظاهر، نحو: "والله والرحمن لأضربنّ" فلا يقال: "وك".

كذلك. لأن المصمر عائد إلى شيء في الدهر، لا إلى شيء سبق ذكره ليحب المطابقة، وهذا عند البصريين.
وعند الكوفيين يجب المطابقة أي مطابقة المضمر التميز في الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فيقولون،
نحو: ربه رجلاً إلخ. [دراية: ٢٤٥] **وقد تلحقها إلخ.** ولا يخور أن يكتب إلّا موصولة بخلاف غيرها من أقسام
"ما" الاسمية، فإنها لا تكتب إلّا مفصولة. [دراية: ٢٤٦] **صفة الرجل** لما تقرر أن محورها لا بد له من صفة،
وفعلها أي فعل رب، وهو لقيته محذوف، وإنما حذف فعلها بقرينة السؤال؛ لأنها كثيراً ما تقع جواباً لسؤال
مذكور. أو مقدر لحصول العلم به؛ لأن الحار والمجرور يدل على الفعل العام، وهو حصل أو كان. وإنما قال
عالياً؛ لأنه قد يحى فعلها ظاهراً نحو: رب رجل أكرمني لقيته. [دراية: ٢٤٦]

وواو رب: أي التي تكون بمعنى رب، وفي حكمها وهذا تستحق صدر الكلام كما أشار إليه المصنف بقوله:
وهي الواو التي تبدأ بها في أوّل الكلام. [دراية: ٢٤٦] **وبلدة:** أي رب بلدة، والبلدة كل جزء من الأرض.
مستجير ليس ها أنيس أي المواس وكل ما يواس به. إلا اليعافير جمع يعفور وهو ولد الطي بلون الثراب.
والعيس بالكسر جمع عيساء وهي الإبل الأبيض التي يخالط بياصها شيء من الصفرة. [دراية: ٢٤٦]

وهي تختص بالظاهر: فلا يقال: "وك لأفعلن كذا" خطأ لدرجتها عن درجة الأصل، وهو الباء من حيث
نحوصها بأحد القسمين، وإنما اختار المظهر لأصالته. [دراية: ٢٤٦]

وتاء القسم، وهي تختصّ بالله وحده، فلا يقال: "تالرحمن". وقولهم: "تَرَبَّ الكعبة" شاذّ. وباء القسم، وهي تدخل على الظاهر والمضمر، نحو: "بالله" و"بالرحمن" و"بك". ولا بدّ للقسم من الجواب، وهي جملة تسمّى المقسم عليها، فإن كانت موجبة، يجب دخول اللام في الاسميّة والفعليّة، نحو: "والله لزيد قائم، ووالله لأفعلنّ كذا"، و"إنّ" في الاسميّة، نحو: "والله إنّ زيدا لقائم".

وإن كانت منفيّة، وجب دخول "ما، ولا" نحو: "والله ما زيد بقائم، ووالله لا يقوم زيد". واعلم أنّه قد يحذف حرف النفي لزوال اللبس، كقوله تعالى: ﴿تَاللّٰهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفُ﴾ (يوسف: ٨٥) أي: لا تفتأ.

ويحذف جواب القسم إن تقدّم ما يدلّ عليه، نحو: "زيد قائم والله" أو توسط القسم، نحو: "زيد والله قائم".

و"عن" للمجاوزة، نحو: "رمىّ السهم عن القوس إلى الصيد". و"على" للاستعلاء، نحو: "زيد على السطح".

وحده: أي دون غيره من الأسماء الظاهرة والمضمرة. [دراية: ٢٤٧] **ترب الكعبة:** جواب عن سؤال تقريره: إن ما قلتم من اختصاصه باسم الله وحده مقوض بقول العرب: ترب الكعبة، وبه استدلّ الأخفش في عدم اختصاصه باسم الله وحده بأنه شاذ لا يقاس عليه غيره. (يوسفية) **والله إلخ:** وإنما وجبت في الجملة المقسم عليها أحد الأشياء الأربعة المذكورة للربط بين الجملتين؛ لاستقلال كل واحد منهما بدون الأخرى. [دراية: ٢٤٧] **أي لا تفتأ:** لأن المضارع المثلث لا بد له من أن يقترب باللام وهو هها متعب، فعلم أنه منفي وحرف النفي عنه محذوف. [دراية: ٢٤٧] **ويحذف:** وإنما حذف جواب القسم في هاتين الصورتين؛ لأنه لما تقدم على القسم ما يدلّ عليه وهو جوابه في المعنى أو توسط القسم بين جزئي ما هو جوابه في المعنى استغنى عن الإعادة. **للمجاوزة:** وهو إما حقيقي كـ "رمىّ السهم عن القوس"، أو غير حقيقي كأطعمته عن الجوع وكسوته عن العرى. (يوسفية)

وقد يكون "عن وعلى" اسمين إذا دخل عليهما "من" فيكون "عن" بمعنى "الجانب" تقول: "جلستُ من عن يمينه"، نحو: "نزلتُ من على الفرس".

والكاف للتشبيه، نحو: "زيد كعمرو". وزائدة، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (الشورى: ١١) وقد تكون اسما، كقول الشاعر:

يَضْحَكُنَّ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمَّ

و"مذ ومُنذ" للزمان، إمّا للابتداء في الماضي، كما تقول في شعبان: "ما رأيته مذ رَجَبَ". وللزمنية في الحاضر، نحو: "ما رأيته مذ شهرنا ومنذ يومنا" أي: في شهرنا وفي يومنا. و"خلا وعدا وحاشا" للاستثناء، نحو: "جاءني القوم خلا زيدا، وحاشا عمرو، وعدا بكر".

إذا دخل عليهما من فحينئذ يكون "عن" بمعنى الجانب و"على" بمعنى فوق كما تقول: جلست من عن يمينه أي من جانب يمينه، ومنه قوله: 'ومن عن يميني مرة وأمامي'، و"نزلت من على الفرس" أي من فوق الفرس، ومنه قوله: "عدت من عليه بعد ما تم ظمؤها"، فيكون اسمين بدليل دخول "من" عليهما. [دراية: ٢٤٨] **على الفرس**: ويكون "على" بمعنى "فوق".

للتشبيه ولابد للتشبيه من أربعة أشياء: المشبه وهو زيد، والمشبه به وهو عمرو، ووجه التشبيه وهو المناسبة بينهما، وأداة التشبيه، كل ذلك في "زيد كعمرو". [دراية: ٢٤٨]

كقول الشاعر: وهو العجاج، يضحكي عن أسنان مثل البرد الدائب للطفافة. والبرد: حب العمام، والاقمام الذوب. **مذ رجب**: أي انتفاء رؤيتي إياه من شهر رجب. [دراية: ٢٤٩]

في شهرنا وفي يومنا: أي انتفاء رؤيتي إياه فيهما، ولا يجوز دخولهما على المستقل؛ لأهما وضعاً للماضي والحال. [دراية: ٢٤٩]

للاستثناء: أي هذه الثلاثة فيها معنى الاستثناء إذا جررت بها ما بعدها تكون حرف جر. ولهذا عدّها منها نحو: "جاءني القوم خلا زيدا، وحاشا عمرو، وعدا بكر"، وإذا نصت بها بعدها تكون أفعالا، فهذه الثلاثة قد تكون حروفا، وقد تكون أفعالا، والخمسة التي قبلها قد تكون حروفا وقد تكون اسما. وأما أحد عشر وهي التي قبل تلك الخمسة فلا تكون إلا حرفا. [دراية: ٢٤٩]

فصل: الحروف المشبهة بالفعل:

ستة: إن، أن، كأن، لكن ليت لعل.

وهذه الحروف تدخل على الجملة الاسمية، فتنصب الاسم وترفع الخبر، كما عرفت، نحو: إن زيدا قائم. وقد يلحقها ما "الكافة" فتكفها عن العمل، ^{أي على استئداء والخبر} وحينئذ تدخل على الأفعال، ^{أي بمعها} تقول: "إنما قام زيد".

واعلم: أن "إن" المكسورة الهمزة لا تغير معنى الجملة، بل تؤكد، و "أن" المفتوحة الهمزة مع ما بعد ما من الاسم والخبر في حكم المفرد، ولذلك يجب الكسر إذا كان في ابتداء الكلام، نحو: "إن زيدا قائم" وبعد القول، كقوله تعالى: ﴿يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ﴾ وبعد الموصول، نحو: "ما رأيت الذي إنه في المساجد" وإذا كان في خبرها اللام، نحو: "إن زيدا لقائم". ويجب الفتح حيث تقع فاعلا، نحو: "بلغني أن زيدا قائم" وحيث تقع مفعولا، نحو: "كرهت أنك قائم" وحيث تقع مبتدأ، نحو: "عندي أنك قائم" وحيث تقع مضافا إليه،

الحروف المشبهة: أي ستة، وإنما سميت بهذا الاسم؛ لما إنها تقسم إلى ثلاثية ورباعية كالفعل ومن حيث أنها بنيت على الفتح. (يوسفية) فتكفها عن العمل: لأن 'ما' الكافة أخرجت هذه الحروف عن نوع مشابقتها بالفعل وهو اقتضاءها الاسمين ولأنها وقعت فاصلة، فتضعف عن العمل. ثم الغرض من إلحاق "ما" الكافة بهذه الحروف الحصر والتأكيد في إنما وإفادة معناها في الجملتين الاسمية والفعلية في النواقي. [دراية: ٢٥٠] واعلم: هذا شروع في بيان أحوال كل واحد من الحروف الستة وأشار إلى التفرقة بين أن المكسورة والمفتوحة فقال: اعلم. [دراية: ٢٥٠] بل تؤكد: تأييد الضمير إما بعودها إلى الجملة، أو إلى المعنى باعتبار المضاف إليه. (يوسفية)

في حكم المفرد: حيث لا يشتمل على إسناد صحيح تام يصح السكوت عليه، وطريقه جعل الجملة التي بعدها في حكم المفرد أن يجعل مصدر الخبر مضافا إلى الاسم فتقول: بلغني أن زيدا قائم، أي بلغني قيام زيد. [دراية: ٢٥٠] **في خبرها اللام:** لأن اللام لتأكيد معنى الجملة، وكذا يكسر بعد الأمر، وكذا بعد النهي، وكذا بعد الدعاء كقوله تعالى: ﴿رَبِّهِمْ سَمِعُوا مُنَادِيَ﴾ (ال عمران: ١٩٣) وبعد النداء. [دراية: ٢٥١]

نحو: "عجبت من طول أن بكرًا قائم" وحيث تقع مجروراً، نحو: "عجبت من أن بكرًا قائم" وبعد لو نحو: "لو أنك عندنا لأكرمئك" وبعد "لولا" نحو: "لولا أنه حاضر لغاب زيد". ويجوز العطف على اسم "إن" المكسورة، بالرفع، والنصب باعتبار المحل واللفظ، نحو: "إن زيدا قائم وعمرو وعمرواً".
دون المفتوحة

واعلم: أن "إن" المكسورة يجوز دخول اللام على خبرها وقد تخفف فيلزمها اللام كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَّيُؤَيِّنَنَّهُمْ﴾ (هود: ١١١) وحينئذ يجوز إلغاؤها، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ (يس: ٣٢) ويجوز دخولها على الأفعال على المبتدأ والخبر، نحو: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الْغَافِلِينَ﴾ (يوسف: ٣) (الشعراء: ١٨٦)

نحو عجت إلح. وإنما وجب الفتح في هذه الصورة؛ لأن كل واحد من الفاعل والمفعول والمضاف إليه والمبتدأ لا يكون إلا مفرداً. (يوسفية) **لو أنك إلح.** لأن ما بعد "لو" فاعل؛ لأن مدحول "لو" لا يكون إلا فعلاً حقيقياً أو تقديرية؛ لكونه حرف الشرط والفاعل يجب أن يكون مفرداً. [دراية: ٢٥١]

لو لا أنه حاصر إلح: لأن ما بعد لو لا الابتدائية مبتدأ محذوف الخبر، والمبتدأ يجب أن يكون مفرداً. [دراية: ٢٥١]

بالرفع: كما جاء في القرآن المجيد: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ (التوبة: ٣). بالرفع، علم منه أن العطف على محل اسم إن أولى من العطف على لفظها. (شرح هداية النحو) **دخول اللام:** لأن لام الابتداء إما تدخل لتأكيد الجملة، والمكسورة مع اسمها وخبرها جملة بخلاف المفتوحة؛ لكونها معنى المفرد نحو: أن زيدا لقائم. [دراية: ٢٥٣]

فيلزمها اللام بعد تخفيف إن سواء كانت إن عاملة أولاً، إما في صورة الإهمال، فللفرق بين المحففة والنافية في مثل أن زيدا لقائم، باللام وأن زيدا قائم بغير اللام. وأما في صورة الأعمال فلا طراد الباب. [دراية: ٢٥٣]

إلغاؤها. لبطلان مشابقتها بالمعل لفظاً، ويعلم من قوله يجوز جواز إعمالها أيضاً؛ لأن الأفعال التي حذف منها شيء تعمل نحو: لم يك زيدا قائماً، كذلك الحرف المحذوف عنه شيء يعمل. [دراية: ٢٥٤]

ويجوز دحوها: وإما جار دخولها على هذه الأفعال؛ لحوار إلغائها والحصول تأكيد الجملة الاسمية التي هو مقتضاها وأصلها حينئذ، ولذلك خص دحوها هذه الأفعال. [دراية: ٢٥٤]

وكذلك "أن" المفتوحة قد تخفف، فحيثُذ يجب إعمالها في ضمير شأن مقدّر، فتدخل على الجملة اسمية كانت، نحو: "بلغني أن زيد قائم" أو فعلية، نحو: "بلغني أن قد قام زيد". ويجب دخول "السين أو سوف أو قد أو حرف التّفي" على الفعل، كقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضِيٌّ﴾ والضمير المستتر اسم "أن" والجملة خبرها. و"كان" للتشبيه، نحو: "كان زيد الأسد". وهو مركّب من كاف التشبيه وإنّ المكسورة، وإلما فتحت؛ لتقدّم الكاف عليها، تقديره: "إنّ زيدا كالأسد".

وقد تخفف، فتلغى عن العمل، نحو: "كان زيد أسد".

و "لكن" للاستدراك، ويتوسّط بين كلامين متغايرين في المعنى، نحو: "ما جاء زيد لكنّ عمروا جاء، وغاب زيد لكنّ بكرا حاضر".

في ضمير شأن مقدّر: إذ لو لم يقدّروا لعملها ضمير شأن مقدّر ولم يحددها عامّة في الظاهر، للزم مزيّة المكسورة التي هي أضعف تشبيها بالفعل على المفتوحة التي هي أقوى منها في ذلك، كقولنا أشهد أن لا إله إلا الله، وإذا وجب إعمال أن المفتوحة المخففة في ضمير مقدّر فتدخل على الجملة اسمية كانت نحو: بلغني أن زيدا قائم. [دراية: ٢٥٤]

كقوله تعالى إلخ: هذا نظير السين وأما نظير "سوف" فهو كقوله:

واعلم فعلم المرء ينفعه وسوف يأتي كل ما قدر

ونظير قد قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَنْ قَدْ أُنْعِمَ﴾ (الحج: ٢٨) ونظير حرف الفي في قوله تعالى: ﴿فَلَا يَرْوُنَّ إِلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ﴾ (ص: ٨٩) ﴿يَحْسَبُ أَنَّ مِثْرَهُ حُذُفٌ﴾ (السد: ٧) ثم أشار إلى وجه تركيب أن المفتوحة المخففة والضمير أي ضمير الشأن المستتر أي المقدّر اسم أن المفتوحة المخففة والجملة الواقعة بعدها خبرها أي خبر أن، وإلما وجب دخول أحد هذه الحروف الأربعة على الفعل الذي تدخل عليه أن هذه ليكون عوضا عما زال عنها من حذف إحدى بوابها. [دراية: ٢٥٤] وإلما فتحت إلخ. دفع لسؤال شاء من كلام سابق وهو أن كلمة كان لما لم يكن حرفا برأسها، بل كانت مركبة من كاف التشبيه وإن مكسورة اهمزة يبعي أن تكسر اهمزة فيها، ولم تكسر بل تفتح، فما وجه فتحها؟ أجاب عنه إلما فتحت لتقدم الكاف عليها وبعد حرف الجر تفتح همزة مادة أن كما عرفت؛ لأن حرف الجر لا تدخل إلا على المفرد، فتفتح ههما رعاية للصورة وإن كان المعنى على الكسر. [دراية: ٢٥٥]

ويجوز معها الواو، نحو: "قام زيد ولكن عمرو قاعد".

وقد تخفف، فتلغى، نحو: "ذهب زيد لكن عمرو عندنا".

و "ليت" للتمني، نحو: "ليت زيدا قائم"، وأجاز الفراء "ليت زيدا قائما" بمعنى أتمنى.

و "لعل" للترجي، كقول الشاعر:

أحبُّ الصالحين ولستُ منهم لعلَّ الله يرزُقني صلاحاً

وشذَّ الجرجاني، نحو: "لعلَّ زيد قائم".

وفي "لعل" لغات: "علّ" و "عنّ" و "أنّ" و "لأنّ" و "لَعَنَّ".

وعند المبرد أصله "علّ" زيد فيه اللام، والبواقي فروع.

فصل: حروف العطف:

حروف العطف عشرة: "الواو، والفاء، وثمّ، وحتى، وأو، وإمّا، وأم، ولا، وبل، ولكن".

فالأربعة الأول للجمع.

معها الواو ليمرق بين لكن هذه ويبر لكن للعطف؛ لأن دخول حرف العطف عليها لا يحور. (إهامية)

فتلغى عمشأهتها "لكن" للعطف لفظاً ومعنى أحرّيت مجريها في الإنشاء. [دراية: ٢٥٦]

معنى أتمنى وهذا الفعل متعد إلى مفعولين الجزاء منصوبان على المفعولية معنى ليست. (يوسفية)

كقول الشاعر: قيل: قائل إمام المسلمين أبو حنيفة رحمه الله، ولم يبلغ ذلك المصنف، ولو بلغه لم يرض بنسبة

الشاعرية إليه رحمه الله. [دراية: ٢٥٧] **علّ** أي أحدها "علّ" بدون اللام، والثاني "عنّ" بدون اللام الأولى، وقلب

اللام الثانية نونا، والثالثة "إنّ" بقلب العين ألفا قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَ لَا تُقْبَلُ﴾ (الأنعام: ١٠٩) أي لعنها

إذا جاءت إلخ فيمن قرء بالفتح، والرابعة "لأنّ" بثوت اللام الأولى وقلب العين ألفا وقلب اللام الثانية نونا،

والخامسة "لَعَنَّ" بقلب اللام الثانية نونا فقط. [دراية: ٢٥٧] **فالأربعة الأول** وهي من الواو إلى حتى، للجمع

بين المعطوف والمعطوف عليه فيما حصل للمعطوف عليه من الحكم. (يوسفية)

فألواو للجمع مطلقا، نحو: "جاءني زيد وعمرو" سواء كان "زيد" متقدّما في المحي أو "عمرو".
والفاء للترتيب بلا مهلة، نحو: "قام زيد فعمر" إذا كان "زيد" متقدّما و "عمرو" متأخرا بلا مهلة.
و"ثم" للترتيب بمهلة، نحو: "دخل زيد ثم عمرو" إذا كان "زيد" متقدّما، وبينهما مهلة.
و"حتى" كـ"ثم" في الترتيب والمهلة، إلا أن مهلتها أقل من مهلة "ثم". ويشترط أن يكون معطوفها داخلا في المعطوف عليه.

وهي تفيد قوة في المعطوف، نحو: "مات الناس حتى الأنبياء" أو ضعفا فيه، نحو: "قدم الحاج حتى المشاة".

و"أو وإما وأم" هذه الثلاثة لثبوت الحكم لأحد الأمرين مبهما لا بعينه، نحو: "مررت برجل أو امرأة".

بلا مهلة: أي مع وصل عادة نحو: قوله تعالى: ﴿فَحِثُّ نَعْمَةٍ فَصْنَعُهُ فَحَقِيقًا مُصْنَعُهُ عَصَامَةً﴾ (المومن: ١٤) **بلا مهلة** من أسماء ماء فتصنع الأرض مضمرة (الحج: ٦٣) [دراية: ٢٥٧] **في المعطوف عليه:** لكونها للعاية اتفق الحاة على أن حتى العاطفة يجب أن يكون معطوفها داخلا في المعطوف عليه حقيقة حتى يحر الصباح ولا ينصب في قولك تمت البارحة حتى الصباح قال الرضي إن ما بعد حتى العاطفة يجب أن يكون جزءا لما قبلها أو لما دل عليه ما قبلها. وأما الجارة فالأكثر على تجويز كون ما بعدها متصلا بأحر جزء مما قبلها نحو: تمت البارحة حتى الصباح انتهى كلامه. وهذا التصريح يوجب أن يكون ما بعد حتى العاطفة جزءا لما قبلها حقيقة ولا يكفيها الحزنية الاعتبارية وبأنه يجوز في تمت البارحة حتى الصباح أن يكون فيه حتى عاطفة ويكون الصباح منصوبا وإنما الخلاف جواز حره فجاز عند الجمهور دون السراي مع جماعة. [دراية: ٢٥٨]

لأحد الأمرين: أو الأمور واكتفى المصنف بأقل مما لا بد منه، فتم يقل أو الأمور، وكذا فعل غير موضع من هذا مختصر حيث قال الكلام ما تضمن كلمتين وإذا تنازع المعلان إلخ. [دراية: ٢٥٨]

مبهما: فإن قيل ألما جاءت لكل الأمرين في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُصْغِ مِنْهُمْ شَيْئًا وَكَفُّوا﴾ (الاسان: ٢٤) أجاب عنه البعض أن أو في الآية المذكورة مستعملة لأحد الأمرين على ما هو الأصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الأحد المبهم في سياق النفي. [دراية: ٢٥٨]

و"إمّا" إنّما تكون حرف العطف إذا كان تقدّم عليها "إمّا" أخرى، نحو: "العدد إمّا زوج وإمّا فرد".

ويجوز أن يتقدّم "إمّا" على "أو" نحو: "زيد إمّا كاتب أو أمّي".

و"أم" على قسمين: متّصلة، وهي: ما يُسأل بها عن تعيين أحد الأمرين، والسائل بها يعلم ثبوت أحدهما مُبهماً، بخلاف "أو وإمّا" فإنّ السائل بهما لا يعلم ثبوت أحدهما أصلاً. وتستعمل بثلاثة شرائط:

الأوّل: أن يقع قبلها همزة، نحو: "أزيد عندك أم عمرو".

الثاني: أن يليها لفظٌ مثل ما يلي الهمزة، أعني: إن كان بعد الهمزة اسم، فكذلك بعد "أم" كما مرّ، وإن كان بعد الهمزة فعلٌ، فكذلك بعدها، نحو: "أقام زيد أم قعد" فلا يقال: "أرايت زيدا أم عمرا".

الثالث: أن يكون أحد الأمرين المستويين محققاً، وإنّما يكون الاستفهام عن التعيين،

وامّا إنّما إشارة إلى الفرق بين أما وأو بعد اشتراكهما في المعنى بقوله: "وإمّا إمّا" تكون حرف العطف [دراية: ٢٥٩] على قسمين إشارة إلى تحقيق معنى "أم"، وإلى الفرق بينهما وبين أو وإمّا بقوله: "وأم على قسمين متّصلة" تسميتها بها؛ لأن ما بعدها متّصل بما قبلها، أي ليس ما بعدها وما قبلها كلامين مستقيمين بل المجموع كلام مستقيم بخلاف أم المقصعة فإن ما بعدها مفصل عما قبلها أي كل واحد منهما كلام مستقل. [حواشي شرح جامي] همزة والمراد بالهمزة أمّه من أن يكون لفظاً نحو: "أزيد عندك أم عمرو" أو تقديراً كقول الشاعر:

لعمرى ما أدري وإن كنت دارياً بسبع رميت الجمر أم بثمان

أي أسبع بخلاف أو وإمّا، فإنه لا يلزم أن يقع قبلها همزة. [دراية: ٢٥٩]

أرأيت الخ بدون الفعل بعد أم في مقابلة الهمزة؛ لأن أم في هذا التركيب لا يليها لفظ مثل ما يلي الهمزة، لأن ما بينها اسم، وما يلي الهمزة فعل، فلا يوجد الشرط المذكور فيه فلم يخر. [دراية: ٢٥٩]

فلذلك يجب أن يكون جواب "أم" بالتعيين، دون "نعم" أو "لا" فإذا قيل: "أزيد عندك أم عمرو" فجوابه بتعيين أحدهما، أمّا إذا سئل بـ "أو" و "إمّا" فجوابه "نعم" أو "لا".
 أي جواب هذا القول
 ومنقطعة، وهي: ما تكون بمعنى "بل" مع الهمزة كما رأيت شبحاً من بعيد، وقلت: إنّها لا بل على سبيل القطع، ثمّ حصل لك شكّ أنّها شاة، فقلت: أم هي شاة، تقصد الإعراض عن الإخبار الأوّل، والاستئناف بسؤال آخر، معناه: بل أهي شاة. واعلم: أنّ "أم" المنقطعة لا تُستعمل إلّا في الخبر، كما مرّ، وفي الاستفهام، نحو: "أعندك زيد أم عمرو" سألت أوّلاً عن حصول زيد، ثمّ أضربت عن السؤال الأوّل وأخذت في السؤال عن حصول عمرو.

فلذلك أي لأجل أنّها لطفت التعيين بعد العلم بثبوت أحد المستويين عند امتكّم نعت أن يكون جواب أم أي ما يسأل بها بالتعيين أي بتعيين أحد المستويين؛ لأن الاستفهام عنه دون نعم أو لا لعدده أفادتهما التعيين بخلاف أو وإما؛ لأن السائل هما لا يتيقن بوجود أحدهما فإذا سئل بـ "أو وإما" مع الهمزة. وقيل أحاءك ريد أو عمرو، وأحاءك إما ريد أو عمر، ويصح جوابهما بنعم أو لا؛ لأن المطلوب بالسؤال أن أحدهما لا يعينه جاءك. [درية: ٢٦٠]

معنى بل مع الهمزة أي للإضراب عن الأوّل، والشك في الثاني هذا هو الأكثر وقد يجيء بمجرد الإضراب إذا كان ما بعدها مقطوعاً به كقوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ مُبْهِنِينَ﴾ (الحجرات ٥٢) إذ لا معنى للاستفهام ههنا أو كان ما بعدها مشتملاً على حرف الاستفهام كقوله تعالى: ﴿أَمْ مِنْكُمْ مَنْ يُسِيْرُ حُصُونَكُمْ﴾ (الأنعام ١٦) (من الشروح المتفرقة) **على سبيل القطع**: ولأنك إذا رأيته اعتقدت أنّها بل بلا شك. [درية: ٢٦٠]

شك أنّها شاة: لأنك إذا قربت منها علمت إنّها ليس بإبل، واعترضت عن الإحار فقلت بعد الشك في كونهما إبلا أم هي شاة: واعترض على قولهم أنّها لإبل أم هي شاة بأنّه من باب عطف الإنشاء على الإحار، وقد اتفقوا على عدم جواز هذا العطف. وأجيب بأنّه استفهام مستأنف فلا يلزم عطف الإنشاء على الإحار. وفيه نظر؛ لأنه يرم على هذا أن لا يكون أم المنقطعة من حروف العطف بل يكون حرف استئناف والكلام في عدها معها فالصواب ما أجاب به بعض الفضلاء حيث قال: يحور عطف الإنشاء على الإخبار بتأويل القصة وجعل عطف قصة على قصة سيما في مقام الإضراب. [درية: ٢٦٠]

و"لا و بل ولكن" جميعها لثبوت الحكم لأحد الأمرين معينا.

أما "لا" فلنفي ما وجب للأول عن الثاني، نحو: "جاءني زيد لا عمرو".

و"بل" للإضراب عن الأول والإثبات للثاني، نحو: "جاءني زيد بل عمرو" ومعناه: بل

جاءني عمرو، و"ما جاء بكر بل خالد" معناه: بل ما جاء خالد.

و"لكن" للاستدراك، ويلزمها النفي قبها، نحو: "ما جاءني زيد لكن عمرو جاء" أو

بعدها، نحو: "قام بكر لكن خالد لم يقم".

فصل: في حروف التنبيه

ثلاثة: حروف وضعت لتنبيه المخاطب؛ لثلاث يفوته شيء من الكلام.

وهي ثلاثة: "ألا وأما وها"، فـ "ألا وأما" لا يدخلان إلا على الجملة، اسمية كانت، نحو:

قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ وقول الشاعر شعر:

أما والذي أبكى وأضحك والذي أمات وأحيى والذي أمره الأمر

جميعها أي جميعها مشتركة في كونها لثبوت الحكم. (بوسمية) **جاءني زيد لا عمرو** فلا يعطف بها إلا في

الإيجاز يخور أن يقال: "ما جاء زيد لا عمرو" ولا يحسن معها إظهار العامل نحو: "ما جاء زيد لا جاء عمرو"،

وثلا يشته بالدعاء ولا يعطف بها إلا الاسم وعطف على المضارع ما نادر وما وقعت بعد غير فهي لتأكيد

النفي لا للعطف نحو: ٥٥ لا يفسد (الغنة: ٧) [بوسمية] **للاصراب** أي تصرف الحكم عن الأول.

ويلزمها النفي فلا تستعمل بدونه؛ لأنها للمعايرة بين المعطوف والمعطوف عليه معنى. [دراية: ٢٦١]

حروف النسب. [سميت بها لتسوية المحاص بها عن له قدرة العنة] قال بعض المحققين: الظاهر أنها ليست حروف

المعاني بل هي أصوات وضعت لعرض التنبيه، فالأليق أن تجعل من قبيل حروف الزيادة. [دراية: ٢٦١]

لا تدخلان الج لأنهما وضعتا لتأكيد مضمون الجملة تفتح بهما الكلام؛ لإيقاظ السامع ولتنبيهه عليه؛

فلا تدخلان إلا على الجملة. [دراية: ٢٦٢]

أما والذي الج: الاستشهاد على أن أما لتنبيه دخلت على الجملة الاسمية، معناه: أقسم بالله الذي يبكي ويضحك =

أو فعلية، نحو: "أما لا تفعل" و "ألا تضرب".

والثالث "ها" تدخل على الجملة، نحو: "ها زيد قائم" والمفرد، نحو: "هذا وهؤلاء"

وهذان وهذان

حروف النداء خمسة: ويا وأيا وهيا وأي والهمزة المفتوحة.

فـ "أي" والهمزة للقريب، و "أيا وهيا" للبعيد، و "يا" لهما وللمتوسط، وقد مرّ أحكام المنادى.

فصل حروف الإيجاب ستة: ونعم وبلى وأجل وجبر وإن وإي.

أما "نعم" فلتقرير كلام سابق، مثبتا كان أو منفيًا، نحو: "أجاء زيد" قلت: نعم، و "أما"

أي لتثبيت مضمونه

جاء زيد" قلت: نعم.

و "بلى" تختص بإيجاب ما نفي استفهاما، كقوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ أو

(الأعراف: ١٧٢)

خبرا، كما يقال: "لم يقم زيد" قلت: بلى، أي قد قام.

و "إي" للإثبات بعد الاستفهام، ويلزمها القسم، كما إذا قيل: "هل كان

كذا؟" قلت: إي والله.

= وبالدي هو يحيى ويميت أشار بهذا إلى قوله تعالى: ﴿لَهُ هُم مَّخْبُوتٌ وَيَكْفِي وَتَعْلَمُ أَمْرَهُ خَبْرًا﴾ (سج: ٤٤، ٤٣)

وبالله الذي لا حكم غيره سواه، هو إشارة إلى قوله تعالى: ﴿لَا تَحْكُمُ إِلَّا بِحُكْمِ اللَّهِ﴾ (الأحكام: ٥٧) [دراية: ٢٦٢]

ويا لهما. أي للقريب والبعيد وفي الاستغاثة والندبة للبعيد حقيقة وحكما كإسماهي والائم والمخير. ووجه التخصيص

أن نداء البعيد يحتاج إلى رفع الصوت وذلك بكثرة الحروف واند وهما متحققان في أيا وهيا. ويتعيان في أي والهمزة.

وللمتوسط: فإن قيل يسعى حيث أن لا يقال يا الله ويا رب؛ لأنه تعالى أقرب إليه من حبس الوريد. قلنا: إنما ذكر

"يا" في اسم الله سبحانه وتعالى استقصارا من القائل واستبعادا له عن مطايع القبول. [دراية: ٢٦٢]

بلى: فمعنى بلى في باب "ألسنت بربكم" بل أنت ربنا. [دراية: ٢٦٣]

ويلزمها القسم: أي لا تستعمل إلا مع القسم من غير أن يصرح بفعل القسم بعدها كما إذا قيل هل كان

كذلك قلت في جوابه إي والله ولا يقال أي وقسمت والله جاء أي الله حذف حرف القسم، ويصب الله إلا إذا

كان قبله هاء التثنية نحو: أي ها الله دا؛ لأنه حيث مجرور لا غير لثبته ماب الجار. [دراية: ٢٦٣]

و"أجل وجير وإن" لتصديق الخبر، كما إذا قيل: "جاء زيد" قلت: أجل، أو جير، أو إن، أي أصدقك في هذا الخبر.

فصل حروف الزائدة:

وحروف الزيادة سبعة: "إن وأن وما ولا ومن والباء واللام".

فـ"إن" تُزاد مع "ما" النافية، نحو: "ما إن زيد قائم" ومع ما المصدرية، نحو: "انتظر ما إن يجلس الأمير" ومع "لما" نحو: "إن جلست جلست".

و"أن" تُزاد مع لَمَّا، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾ ^{الغنية} وبين لَوْ والقسم المتقدم عليها، نحو: "والله أن لو قُمت قمت".

و"ما" تُزاد مع "إذا ومتى وأي وأنى وأين وإن" شرطيات، كما تقول: "إذا ما صمت صمت" وكذا البواقى.

حروف الزائدة [قد تقع بعض الحروف زائدة في الكلام بحيث لا يتغير المعنى بحذفها] ثم اعلم أن المراد بالزيادة ما لا يتغير به المعنى الأصلي حتى يكون وجوده وعدمه متساويين، وليس معنى زيادتها أن تكون واقعة بالزيادة أبداً بمعنى أنها حيث وقعت تكون زائدة بل إنها قد تنصف بالزيادة. [دراية: ٢٦٤] ما إن زيد قائم. وكقول احسان شعر:

ما إن مَدَحْتُ محمداً بمقالتي لكن مَدَحْتُ مقالتي بمحمد

وقال بعضهم أنها أن النافية دخلت عليها "ما" النافية لتأكيد النفي، وهذا ضعيف لكرهتهم اجتماع حرفين أصليين بمعنى واحد، ولهذا يجوز أن يقال أن لزيد ويا لا الرجل. [دراية: ٢٦٤]

شرطيات إلخ. أي حال كون هذه الكلمات أدوات الشرط، وفيه احتراز عما إذا لم تكن شرطيات فإن ما ترداد معها جيبند وإن جاء استعمالها على وجهين كما إذا تقول: إذا ما صمت صمت. [دراية: ٢٦٤]

وكذا البواقى. نحو متى ما تخرج أخرج وإلى ما تضرب أضرب قال الله تعالى: ﴿كَمْ مَدَّحْنَاهُ لَأَسْمَاءَ

خُحْسَى﴾ (الاسراء: ١١٠) وأياماً تجلس تجلس وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا زُفُرًا﴾ (مريم: ٢٦) ﴿يَوْمَ تَدُحُّنَ كُنُفًا

(الزحرف: ٤١) ﴿وَأَمَّا تَحَارُفٌ﴾ (الأنفال: ٥٨) [دراية: ٢٦٤]

قلتُ له: أن اكتب؛ إذ هو لفظ القول لا معناه.

فصل حروف المصدر ثلاثة: "ما وأن وأن".

فالأوليان للجملة الفعلية، كقوله تعالى: ﴿وَصَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ أي بِرُحْبِهَا. (التوبة: ٢٥)
وقول الشاعر:

يَسْرُ الْمَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي وكان ذهابهنَّ له ذهابًا

و"أن" نحو: قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ أي قولهم.
و"أن" للجملة الاسمية، نحو: "علمتُ أنك قائم" أي قيامك. (المل: ٥٦)

فصل حروف التحضيض: أربعة: هلا وألا ولولا ولوما.

ولها صدر الكلام، ومعناها حضّ على الفعل إن دخلت على المضارع، نحو: "هلاً تأكل"
ولومٌ إن دخلت على الماضي، نحو: "هلا ضربت زيدا" وحينئذ لا تكون تحضيضا
إلا باعتبار ما فات، ولا تدخل إلا على الفعل، كما مرّ.

= تفسير للمفعول العام المقدر. وقد يكون مفعوله العام هي تفسيره ملفوظا نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ خُذْتُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنِ آفِذُوا بِي﴾ (طه: ٣٨، ٣٩) [دراية: ٢٦٥]

حروف المصدر أي الحروف التي تجعل الجملة في حكم المصدر فالإضافة بأدى ملازمة. [دراية: ٢٦٦]
ثلاثة. وراد بعضهم "كي ولو" في حروف المصدر. **للجملة الفعلية.** فإنهما لا تدخلان إلا عليهما فتجعلانها في حكم المفرد. [دراية: ٢٦٦] **ذهب الليالي إلخ.** محل الاستنهاد قول الشاعر ما ذهب الليالي فإنه معنى ذهاب الليالي. [يوسفية] **صدر الكلام** لأنها تدل على نوع من أنواع الكلام فوجب التصدير بها ليعلم في أول الأمر أن كون الكلام من ذلك. [دراية: ٢٦٦] **إلا على الفعل.** لا على غيره من الاسم والحرف، وجه الاحتصاص أن التحضيض واخت إنما يتعلق بالمعل. ثم ذلك الفعل أما أن يكون لفظا كما مر مثاله أو تقديرا كما أشار إليه بقوله: فإن وقع بعدها أي بعد حروف التحضيض إلخ. [يوسفية]

وإن وقع بعدها اسم فياضمار فعل، كما تقول لمن ضرب قوما: "هَلَّا ريذا" أي: "هَلَّا ضربت ريذا".

وجميعها مركبة، جزؤها الثاني حرف النفي، والأوّل حرف الشرط، أو الاستفهام، أو حرف المصدر.
من حريين

و"لولا ولوما" لهما معنى آخر، هو امتناع الجملة الثانية؛ لوجود الجملة الأولى، نحو: "لولا عليّ هلك عمر" وحينئذ تحتاج إلى الجملتين أو لهما اسمية أبدا.

فصل: حرف التوقع:

"قد" وهي في الماضي لتقريب الماضي إلى الحال، نحو: "قد ركب الأمير" أي قبيل هذا، ولأجل ذلك سُميت "حرف التقريب" أيضا، ولهذا تلزم الماضي؛

هلا صربت ريذا فريذا معمول منصوب بفعل مضمر بعد هلا قال الرضي إذا وقع الظرف بعدها فهو منصوب بفعل بعدها؛ لا بفعل مقدر بعدها. لتوسّعهم في الظروف محو: هلا يوم الجمعة ررتي. يوم الجمعة فيه منصوب بـ"ررتي" وقد جاء الجملة الاسمية بعدها للضرورة كقوله شعر:
يقولون لبلى أرسلت بشفاعه إلى فهلا نفس لبلى شفيها

[دراية: ٢٦٧]

لولا عليّ هلك عمر أي لولا علي موجود هلك عمر، ففيه إشعار بالوجود. ثم الفارق بين لولا هذه وبين لا حرف التحصيل أن لا إذا قلت: 'لولا ضربت ريذا' تم الكلام، ولذا قلت: 'لولا علي' م يتم حتى لم يخفى نقولك: "هلك عمر". [دراية: ٢٦٧] **أولهما**: جملة اسمية ولو كانت الجملة الثانية اسمية أو فعلية، وهذا إذا يقدر خبر ابتدأ الذي بعد لولا الامتناعية، كما هو مذهب النصريين. وأما على قول الكسائي فالاسم بعدها فاعل الفعل مقدر، أي لو لم يكن على موجود هلك عمر، فهي على هذا وإن يحتاج إلى جملتين لكن تكون الأولى على مذهب الكسائي جملة فعلية لا اسمية. [دراية: ٢٦٧] **التوقع** وسميت حرف التقريب أيضا.

لتقريب الماضي: إن الحال ويشترط في الماضي أن يكون متصرفا؛ لأن غير المتصرف ليست للمضي حتى يقرب إلى الحال. (يوسعية) **ولهذا**: أي لأجل أنها لتقريب الماضي إلى الحال تلزم أي قد لماضي أي مع الماضي. [دراية: ٢٦٧]

ليصلح أن يقع حالا .

وقد تجيء للتأكيد إذا كان جوابا لمن يسأل "هل قام زيد؟" فتقول: قد قام زيد.

وفي المضارع للتقليل، نحو: "إنَّ الكذوب قد يصدُق" و"إنَّ الجواد قد يبَحُل".

وقد تجيء للتحقيق، كقوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ﴾

ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم، نحو: "قد والله أحسنت".

وقد يحذف الفعل بعد "قد" عند القرينة، كقول الشاعر:

أَفَدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَرُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدْنُ

أي وكأن قد زالت.

فصل حرفا الاستفهام: "الهمزة وهل" ولهما صدر الكلام، وتدخلان على الجملة، اسمية

كانت، نحو: "أزيد قائم؟" أو فعئية، نحو: "هل قام زيد؟".

ودخولهما على الفعلية أكثر؛ لأنَّ الاستفهام بالفعل أولى.

ليصلح: أي الماصي أن يقع حالا؛ لأن الماصي الواقع حالا ماضٍ على زمان لعامل؛ لأنك إذا قلت "حائي زيد

قد ركب أبوه" كان المركوب مقدما على الخيء وقد مع اختلاف الحال وعائنها زمانا، فانترمت "قد" انفرقه إلى

الحال لتقرره إلى زمان العامل، فيتحد زمانهما حكما؛ لأن القرب من الشيء في حكم انفاراد له، ولذلك لا يصح

وقوع الماصي حالا فيما لا يصح استعمال "قد" فيه، فلا يقال: "قد مات الشيخ، وقد ولد في يوم كذا، وقد قال

فلان اليوم، وقد قال رسول الله ﷺ كذا لعدم القرب وعدم استعمال صحة "قد" إلا بتأويل. [دراية: ٢٦٧]

أفد الترحل إلخ: أثبت لساعة قوله "قد فعل ماضٍ على وزن عيم بمعنى قرب أي قرب ارتحالا إلا أن الإس التي تسير

عندها، لما ترل أي تذهب برحاله فكان لشأن أنها ذهبت برحاله لصحة عرما، على الارتحال. [دراية: ٢٦٨]

صدر الكلام: لأنهما تدخلان على أحد أنواع الكلام وهو الاستفهام فوجب التصدير بهما، ليعلم من أول الأمر

أن الكلام من ذلك النوع [دراية: ٢٦٨] **بالفعل أولى:** من الاسم، ولهذا كان بقدير الاسم بعد اضمرة فاعلا،

إذا كان بعدها فعل أحسن من تقديره مبتدأ كما تقول أزيد قائم. [دراية: ٢٦٨]

وقد تدخل الهمزة في مواضع لا يجوز دخول "هل" فيها، نحو: "أزيدا ضربت؟" و"أتضرب زيدا وهو أخوك؟" و"أزيد عندك أم عمرو؟" و﴿أَوْ مَنْ كَانَ﴾ و﴿أَفَمَنْ كَانَ﴾ و﴿أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ﴾

(هود: ١٧)

(الأعام: ١٢٢)

ولا تستعمل "هل" في هذه المواضع، وههنا بحث.

فصل: حروف الشرط:

وهي ثلاثة: "إن ولو وأما" ولها صدر الكلام، ويدخل كل واحد منها على الجملتين، اسميتين كانتا أو فعليتين أو مختلفتين.

فـ"إن" للاستقبال وإن دخلت على الماضي، نحو: "إن زُرْتَنِي أكرمتك".

و"لو" للماضي وإن دخلت على المضارع، نحو: "لو تزورُنِي أكرمتك".

ويلزمهما الفعل لفظا كما مر، أو تقديرا، نحو: "إن أنت زائري فأنا أكرمك".

وقد تدخل الهمزة: بيان لما يكون الهمزة به أكثر تصرفا في الاستعمال من 'هل'. (بوسمية)

مواضع: من الكلام التي لا يجوز. **دخول هل فيها:** أي في تلك المواضع وهي أربعة: أحدها أن تدخل الهمزة على الاسم مع وجود الفعل نحو: أريدا ضربت، ولا يجوز أن يقال: هل ريذا ضربت والثاني أن تستعمل الهمزة للإنكار نحو: أتضرب ريذا وهو أخوك، ولا يجوز أن يقال: هل تضرب ريذا وهو أخوك. والثالث أن تستعمل مع أم المتصلة، نحو: أريد عندك أم عمرو، ولا يجوز أن يقال: هل ريد عندك أم عمرو والرابع أن تدخل الهمزة على حروف العطف نحو: أو من كان، وأمن كان، وأنتم إذا ما وقع. ولا تدخل عليها هل وهذا إذا لم تكن بمعنى الهمزة. وأما إذا كانت هل بمعنى الهمزة فهي تدخل على حروف العطف مثل: الهمزة لموافقتها بإياها. [درية: ٢٦٨]

وههنا: أي في مسألة دخول الهمزة فيما لا يدخل فيه هل، عت أي كلام وبيان يوجب دخول الهمزة واستعمالها في تلك المواضع دون هل بعد اشتراكهما في كونهما حرفي الاستفهام. [درية: ٢٦٩]

إن زرتني: تقديره إن كنت رائري فأنا أكرمك، فكما حذف الفعل صار الضمير المتصل مفعلا قال الله تعالى: ﴿وإن أحد من الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ﴾ (نوبة: ٦) أي وإن استجارك أحد ﴿لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ﴾ (الاسراء: ١٠٠) أي ولو تملكون فأحد، وأنتم مرفوعان بألفهما فاعلان الفعيلين محذوفين يفسرهما الفعل الظاهر. [درية: ٢٧٠]

واعلم: أن "إن" لا تستعمل إلا في الأمور المشكوكة، فلا يقال: "أتيتك إن طلعت الشمس" بل يقال: "أتيتك إذا طلعت الشمس".

و "لو" تدل على نفي الجملة الثانية بسبب نفي الجملة الأولى، كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(الأنبياء: ٢٢)

وإذا وقع القسم في أول الكلام وتقدم على الشرط، يجب أن يكون الفعل الذي تدخل عليه حرف الشرط ماضيا لفظا، نحو: "والله إن أتيتي لأكرمتك" أو معنى، نحو: "والله إن لم تأتني لأهجرتك".

وحينئذ تكون الجملة الثانية في اللفظ جوابا للقسم، لا جزاء للشرط. فلذلك وجب فيها ما وجب في جواب القسم من اللام ونحوها، كما رأيت في المثالين.

لو كان فيهما فإن لو ههنا تدل على إساءة الفساد بسبب أن تعدد لأهة مستغف، واستعمالها ههنا المنعنى هو الكثير المتعارف وقد حىء لإنباب الثاني على تقدير وجود الأول وعدمه، نحو: "نعم العبد صهيبي، لو لم يحف الله م يعصيه نبي نفسي العصيين لارم لفي خوف، كما هو لارم بوجود الحروف ونحو: لو أتيتي لأكرمتك أي لأكرمي إياك ثالث سواء أكرمتني أو أهنتني. [درية: ٢٨٠] **ماصيا**: سواء كان ماضي لفظا نحو: والله ب أتيتي لأكرمتك. أو معنى بأن يدخل لم على انصراح نحو: والله إن لم تأتني لأهجرتك"، وبما وجب حينئذ أن يكون مدحون حرف الشرط ماضيا؛ لأنه ما امتنع عملها في الجواب بوقوعه جوابا للقسم وجب كونه ماضيا في الشرط، لئلا يعمل فيه أيضا ليتوافق في عدم العمل. [درية: ٢٧٠]

حينئذ: أي من إذا كان القسم في أول الكلام ويقدم على الشرط.

لا جزاء للشرط لأنه يلزم حينئذ أن يكون الجواب مبروما وغير محروم معا وهو مستحيل، وتكون المعنى جوابا لنفسه والشرط جميعا. إما كونه جوابا للقسم فيكون اليمين عليه، وإما كونه جزاء للشرط فيكونه مشروطا بالشرط. [درية: ٢٧٠] **فلذلك**: أي لأجل أن الجملة الثانية تكون حينئذ في النقص جوابا للقسم لا جزاء للشرط

ونحوها أي نحو: اللام من إن إذا كان جواب القسم جملة موحدة، وما ولا إذا كان جواب القسم جملة مفيدة كما رأيت ذلك في المثالين المذكورين. [درية: ٢٧٠]

أما إن وقع القسم في وسط الكلام جاز أن يعتبر القسم، بأن يكون الجواب له، نحو: "إن أتيتني والله لأتيتك" وجاز أن يلغى، نحو: "إن تأتني والله آتت".
و "أما" لتفصيل ما ذكر مجملا، نحو: "الناس سعيد وشقي: أما الذين سعدوا ففي الجنة، وأما الذين شقوا ففي النار".

ويجب في جوابها الفاء، وأن يكون الأوّل سببا للثاني، وأن يحذف فعلها، مع أن الشرط لا بدّ له من فعل، وذلك؛ ليكون تنبيها على أن المقصود بها حكم الاسم الواقع بعدها، نحو: "أما زيد فمنطلق" تقديره: "مهما يكن من شيء فزيد منطلق" فحذف الفعل والجارّ والمجرور، وأقيم "أما" مقام "مهما" حتّى بقي "أما فزيد منطلق" ولما لم يناسب دخول حرف الشرط على فاء الجزاء، نقلوا الفاء إلى الجزء الثاني، ووضعوا الجزء الأوّل بين "أما" و"الفاء" عوضا عن الفعل المحذوف.

ثمّ ذلك الجزء الأوّل إن كان صالحا للابتداء فهو مبتدأ، كما مرّ، وإلاّ فعامله ما بعد الفاء، نحو: "أما يوم الجمعة فزيد منطلق" فـ "منطلق" عامل في يوم الجمعة على الظرفيّة.

يلغى جعل الجواب جوابا للشرط. **ويجب في جوابه** هذا جواب مقدر تقرير السؤال ظاهر أي في جواب أما الفاء يجب أيضاً أن يكون الأوّل سببا لثاني؛ لأن ذلك يحكم بكوّهما كلمة الشرط، وه يستدل على ذلك ولم يحكم بكون حيث وإذا للشرط مع أنه يقار حيث ريد لقيته فأما أكرمه، ولدا بطائر كثيرة في القرآن لعدم لروهما بل جعبوهما حين انجى بالفاء ظرفين جارّيين محري الشرط. [درية: ٢٧١]
وأن يكون: عطف على قوله الفاء بتأويل المفرد. **ودلك**: أي وجوب حذف فعلها.
عن الفعل: لتلا يلزم التوالي بينه وبين حرفي الشرط.

وإلا أي وإن لم يكن ذلك الجزء صالحا للابتداء بأن كان طرفا. **فعامله** أي عامل ذلك الجزء ما بعد الفاء نحو: 'يوم الجمعة' ناصة له على الصرفية. [درية: ٢٧١] **فعامله**: أي عامل ذلك الجزء.

نحو: "ضُرِبَتْ هِنْدٌ" وقد عرفت مواضع وجوب إلحاقها.

وإذا لَقِيَهَا ساكن بعدها، وجب تحريكها بالكسر؛ لأنَّ السَّاكِنَ إذا حُرِّك، حُرِّك بالكسر، نحو: "قد قامت الصلاة".

وحركتها لا توجب ردَّ ما حُذِفَ لأجل سكوتها، فلا يقال: "رَمَت المرأة" لأنَّ حركتها عارضية واقعة؛ لدفع التقاء الساكنين، فقولهم: "المرأتان رماتا" ضعيف.

وأما إلحاق علامة التثنية، وجمع المذكر وجمع المؤنث، فضعيف، فلا يقال: "قاما الزيدان" و"قاموا الزيدون" و"قمن النساء".

وبتقدير الإلحاق لا تكون الضمائر؛ لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر، بل علامات دالة على أحوال الفاعل، كتاء التانيث.

= ساكنة في الأصل متحركة بالعارض وهو التقاء الساكنين وبما حص حقوقها لأنها لا تحقق بعيره من الأفعال، وبما ألحقت هذه التاء بالماضي تبدل أي تاء من أو الأمر على تانيث ما أسند إليه. [درية: ٢٧٣]

ووجوب إلحاقها: أي إلحاق التاء وجوار إلحاقها في بحث الفاعل أشار إليه بقوله وقد عرفت مواضع وجوب إلحاقها كما في [درية: ٢٧٣] **لأن الساكن إلخ:** لأن الكسر أصل في تحريك الساكن؛ لأن الكسر نقلته يناسب العدم وهو السكون؛ لأنه عبارة عن عدم الحركة عما من شأنه أن يتحرك. (يوسفية)

بالكسر: لأنهم قالوا الكسرة أحت السكون. **حركتها لا توجب:** جواب عن سؤال مقدر، وتقديره إن يقال إذا حذف أحد الساكنين لالتقاءهما وجب رد المحذوف عند تحريك الثابت؛ لأن علة الحذف وهو التقاء الساكنين إذا راى تحريك الثابت وجب رد ما حذف منه يرد الألف في مثل: رمت امرأة عند تحريك التاء بعد ما كانت الألف محذوفة فيه لالتقاء الساكنين وهما الألف والتاء فأحدث بقوة وحركتها إلخ.

رمت المرأة: بل يقال رمت امرأة. **التقاء الساكنين:** وهي التاء وساكن الحقة وعارض كعدم فهي تكون في حكم السكون إذ كل حركة يحصل بأمر عارض فهي في حكم السكون. (إلهامية)

فضعيف: لأنه يرم تكرار صورة الفاعل. **كتاء التانيث:** فإنها ليست بصير كتاء صيرت بالحركات الثلاث؛ لأنها لو كانت ضميراً لزم حذفها عند محي الفاعل الطاهر واللام باص حوار قوساً: صيرت هـ والمردوم مثله بل هي حرف ألحقت بالفعل الماضي لتدل على تانيث ما أسند إليه الفعل. (يوسفية)

فصل التنوين

نون ساكنة تتبع حركة آخر الكلمة، لا لتأكيد الفعل، وهي خمسة أقسام:
الأوّل للتمكّن، وهو ما يدلّ على أنّ الاسم متمكّن في مقتضى الاسميّة، أي: أنّه منصرف
نحو: "زيد".
أي راسخ

والثاني للتكثير، وهو ما يدلّ على أنّ الاسم نكرة، نحو: "صه" أي: اسكُت سكوتاً مّا
في وقت مّا. وأمّا "صه" بالسكون، فمعناه: اسكُت السكوت الآن.
أي وقت كان

والثالث للعوض، وهو ما يكون عوضاً عن المضاف إليه، نحو: حينئذ وساعتئذ ويومئذ
أي: حين إذ كان كذا.
المخدوف

والرابع للمقابلة، وهو التنوين الذي في جمع المؤنث السالم، نحو: "مسلمات"

التنوين نون ساكنة في أصل الوضع فلا يرد تحريكها لالتقاء الساكنين. تنوع حركة آخر الكلمة اختار به من
نون من ولدن وعن ولم يكن وبطائرها لا لتأكيد الفعل خرج به النون الخفيفة. [درية: ٢٧٤]

آخر الكلمة خرج به نون من ولدن **منصرف** قابل للحركات الإعرابية.

منصرف ويسمى تنوين الصرف أيضاً، لأنه لا يتأني إلا في الاسم المنصرف كما أن تنوين التكثير لا يدخل إلا
على سكرة أي على شيء غير معين. [درية: ٢٧٥] **سكوتاً** ما قال في اصحاح تنوين صه لفرق بين الوصل
والوقف موباً، فمقتضى كلامه ثبوت قسم سادس للتنوين، وهو انفارق بين الوصل والوقف. وقال الرضي تنوين
التكثير مختصة بالصوت واسم الفعل نحو: سيويه وصه. [درية: ٢٧٥] **واما صه بالسكون** إنما عقب صه
بالسكون مع أنه لا يمكن إلا أن يكون بالسكون تخصيص الصورة الحظية بالسكون فهذه متمثلة الأعجم
فيسعي أن لا يقرأ ولا يكتب. [درية: ٢٧٥] **صه** هو اسم الفعل كما قال الرضي **الان** أي اسكُت السكوت
الذي تعرفه الآن. **جمع المؤنث السالم** يقال نون جمع المذكّر السالم، كـ 'مسمين'.

نحو مسلمات فإن اسوين فيها تقاسمة النون في مسمين وألف والتاء فيها علامة للجمع كما أن نونوا علامة
لجمع في مسمين وليس هذا اتنين تنوين التمكن كما توهم بعضهم؛ ولا تنوين التكثير لثبوت في الأعلام
المنتفعة من التصرف، ولا تنوين العوض عن المضاف إليه؛ لأن المعنى غير مساعد له ولا تنوين الترميح فيه في أو
آخر الأبيات والمصاريع فلم يبق إلا كونه للمقابلة. [درية: ٢٧٦]

وهذه الأربعة تختص بالاسم.

والخامس للترتم، هو الذي يلحق آخر الأبيات والمصاريح، كقول الشاعر:
أَقْلِي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابِينَ وَقُولِي إِن أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنُ
وكقوله:

يَا أَبَتَا عَلِّكَ أَوْ عَسَاكَنُ

وقد يحذف من العلم إذا كان موصوفاً بـ "ابن" أو "ابنة" مضافاً إلى علم آخر، نحو:
"جاءني زيد بن عمرو" و "هند ابنة بكر".^{التنوين}

فصل نون التأكيد: هي وُضِعَتْ لتأكيد الأمر والمضارع إذا كان فيه طلب بإزاء "قد"

الأربعة: المذكورة من أقسام التنوين، **تختص بالاسم:** قد عرفت وجه اختصاصها في بيان علامات وفي هذا الكلام إشارة إلى أن القسم الخامس وهو الترتم غير مختص بالاسم بل هو مشترك بينه وبين الفعل. (إهامية)
للترتم: وهو تحسين الإشاد والصوت. **آخر الأبيات:** لتحسين الإشاد، فيسمى تنوين الترتم حسن العاء. ومن قال سمي به؛ لأن فيه ترك الترتم لا يتبته على ما قلنا. **والمصاريح:** جمع مصراع بالكسر يصف شعر **كقول الشاعر** وهو جرير والمقصود بالاستشهاد في هذا الشعر به، وقوله العتاس وأصا حيث كانا في الأصل العتاس والأصا فإدخلا تنوين الترتم صار العتاس والأصا. [دراية: ٢٧٦]

كقوله: أي قول الشاعر وهو رؤبه، فقوله: 'يا ابتا' ماضي، مضاف إلى ياء المتكلم. والتاء والألف عوض عن يائه، وعلت بمعنى لعلت، وعساك عطف عليه، وحير لعل وعسى محذوف، والتقدير عدت بعد ررقاً أو عساك تحده. والقول الأول مثال تنوين الترتم الذي يدخل الاسم والفعل آخر البيت، والثاني مثال التنوين الذي يدخل على الفعل ويلحق آخر المضارع، ومثال تنوين الترتم الذي يدخل على الحرف قوله:

فهل لها أن تردّ الخمس هلن

وقد يحذف: [أي التنوين على سبيل الوجوب] وإنما حذفت التنوين من هذا العلم طلباً لتخفيف لطول اللفظ، وكون العلم ثقيلاً وكثرة الاستعمال. [دراية: ٢٧٧] **نون التأكيد** [أي نون يفيد التأكيد] أي النون الذي يفيد التأكيد بتحصيل المطلوب. [دراية: ٢٧٧] **بإزاء قد** أي عقالة 'قد' التي وضعت لتأكيد الماضي أي كما أن قد وضعت لتأكيد الماضي، كذلك هذه النون وضعت لتأكيد المضارع بشرط معنى الطلب فيه. [دراية: ٢٧٧]

لتأكيد الماضي، وهي على ضربين: **خفيفة**، أي ساكنة أبداً، نحو: "اضربن" وثقيلة، أي مشددة، وهي مفتوحة أبداً إن لم يكن قبلها ألف، نحو: "اضربن" وإلا مكسورة إن كان قبلها ألف، نحو: "اضربان" و"اضربانان".

وتدخل في الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض جوازا؛ لأن في كل منها طلبا، نحو: "اضربن" ولا تضربن، وهل تضربن، وليتك تضربن، وألا تنزلن بنا فتصيب خيرا".
وقد تدخل في القسم وجوبا؛ لوقوعه على ما يكون مطلوبا لامتكم غالبا، فأرادوا أن لا يكون آخر القسم خاليا عن معنى التأكيد، كما لا يخلو أوله منه، نحو: "والله لأفعلن كذا".
واعلم: أنه يجب ضم ما قبلها في جمع المذكر، نحو: "اضربن"؛ ليدل على الواو المحذوفة،
خاليا كان أو حاصرا أي ضم ما قبلها

خفيفة. أي أحدهما خفيفة إلح فدمها على الثقيلة؛ لأنها بعض من الثقيلة؛ ولأن مفهومها بعض من مفهوم الثقيلة. وإنما كانت ساكنة، لكونها مبنية والأصل في البناء هو السكون. [دراية: ٢٧٧]
لأن في كل منها. أي إنما دخل نون التأكيد في هذه المواضع. [دراية: ٢٧٨]

طلبا لأن معنى الطلب موجود في كل واحد منها فيناسب تأكيد، فهذا دحج عليه لتأكيد الطلب إما وجود الطلب في الأمر والنهي والاستفهام فظاهر. وإما في التمني والعرض فلهما تمسرة الأمر. (بوسقية)
وتدخل. أي تلك الواو في القسم أي في جوابه قال مولوي الحامي (قدس الله سره سامي) في شرح على الكافية: وإنما احتض هذه الواو بهذه المذكورات الدالة على نصب دوا ناصي، والحال، ذلك لا تؤكد إلا ما كان مصوبا، ولذلك فنت نون التأكيد في النفي، فلا يقال زيد ما يفوم إلا قبلا خبره عن معنى الطلب، وبما حار قبلا تشبيها له بالنهي وإنما يؤكد الطلب لا الخبر؛ لأن وضعه لتأكيد نصب حصول شيء، إما في خارج أو في الذهن. [من حواشي الجامي] **لوقوعه**: إذا كان جواب القسم مثبتا

لدل: أي ضم ما قبلها على الواو المحذوفة في صرس لاجتماع الساكنين وهما حرف اعنه وون نون تأكيد والاكتهاء بالضممة، وإما ما يقع الواو على حائها مع أن مثل هذا من اجتماع الساكنين حائر في الواو ثقيلة؛ لأن الأول حرف مد والثاني مدغم طلبا لتخفيف فإن قيل كيف يجوز حذف الواو في اصرس عن اتصال نون التأكيد به؛ لأنه فاعل وحذف الفاعل لا يجوز. قلت لا نسمة أن الواو محذوفة؛ لأن الدال عليها وهو الضمة موجود =

وكسُرُ ما قبلها في المخاطبة، نحو: "اضربن"؛ ليدلَّ على الياء المحذوفة، وفتح ما قبلها في ما عداهما.

أما في المفرد؛ فلائته لو ضُمَّ، لا لتبس بجمع المذكر، ولو كُسِر، لا لتبس بالمخاطبة. وأما في المثني وجمع المؤنث فلأن ما قبلها ^{ما قبلها} ألف، نحو: "اضربان" و"اضربنان".

وزيدت الألف قبل النون في جمع المؤنث؛ لكرهية اجتماع ثلاث نونات: نون الضمير ^{أي نون التأكيد} ونونا التأكيد.

= فكأنه م يحذف. وهذا كالإيماء في صلاة المريض يقوم مقام الأركان، فلا يعد تركا كفايةً بالقدر الممكن، والكفاية عنه كافية ويضم في لا تخشون لأطراذه.

ليدل: أي إنما وجب كرما قلها ليدل هذا الكسر على الياء المحذوفة لاجتماع الساكنين وهما حرف العلة وأول نون التأكيد، وإنما لم يبق الواو على حالها مع أن مثل هذا من اجتماع الساكنين جائز في النون الثقيلة طلبا للتخفيف. [دراية: ٢٧٨] **في ما عداهما:** أي فيما عدا جمع المذكر والمخاطبة وهو المفرد المذكر غائبا كان أو حاضرا أو الغالبة، والمثنى مطلقا وجمع المؤنث مطلقا. (فوائد الضيائية)

لا لتبس بالمخاطبة: ولو سكر للرم اجتماع الساكنين فلما لم يكن غير الفتح تعين الفتح؛ ولأن نون التأكيد كلمة برأسها انصمت إلى كلمة أخرى، ومن عادتهم إهم إذا ركوا كلمة مع كلمة أخرى فتحوا آخر الكلمة الأولى نحو: خمسة عشر؛ ولأن الفتحة أخف الحركات، ولذا فتح النون المشددة للحقة. (ترتيب أبو سعيد)

الف: والألف في حكم الفتح أو في حكم العدم؛ لأنه غير حاجز حصين.

وزيدت الألف: إن قيل لم زيدت الألف في الجمع ولم يحذف كما يحذف من إن وأن إذا اتصلنا بضمير جمع المتكلم أو نون الوقاية كما في قوله تعالى: ﴿يَبَيِّنُ كَلِمَةً مِنْهُ بَدِيعَ فَنَسٍ﴾ (ساريات ٥٠) و﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (يوسف ٢) قلنا إن حذفه لا لتبس بالواحد في الصورة بخلاف إن وعيره، فإنه لا التباس فيه فيحذف منه كثيرا ويبقى كثيرا.

ونونا التأكيد: أي المدغم والمدغم فيه؛ لأن النون الثقيلة بمنزلة النونين واجتماع المثليين يوجب الثقل الموجب للإدغام فكيف اجتماع الأمثال فزيدت ألفا لفاصلة دفعا للثقل والألف أخف حروف الزوائد فلذا اختيرت لفصل، وم يحذف نون الضمير مع أنه يدفع اجتماع ثلاث نونات؛ لأنها ليست علامة للرفع حتى يحذف بل هي ضمير جمع المؤنث. [دراية: ٢٧٩]

والنون الخفيفة لا تدخل في التثنية أصلاً ، ولا في جمع المؤنث ؛ لأنه لو حرّكت النون ،
لم تبق خفيفة ، فلم تكن على الأصل ، وإن أبقيتها ساكنة ، ينزم التقاء الساكنين على
غير حذّه ، وهو غير حسن .

والنون الخفيفة ما حار دخول النون الخفيفة في مدخل التثنية إلا في موضعين ، فإن التثنية بدخل فيها دون
الخفيفة أشار إلى بياهما بقوة : والنون الخفيفة لا تدخل التثنية ، أصلاً ولا تدخل جمع المؤنث ، فلا يقال : 'أذهب ،
واذهبان' وإنما لا تدخل الخفيفة في هذين موضعين ؛ لأنه أي الشأن لو حرّكت النون أي نون الخفيفة لم تبق
خفيفة . [دراية : ٢٧٩]

وهو غير حسن توصيح هذا المقام أن النون الخفيفة لو دخلت على التثنية وجمع المؤنث يلزم أحدان :
وهو إما تحريك النون الخفيفة أو إقاؤها على السكون لا سبيل إلى الأول ؛ لأن وضع النون الخفيفة على
السكون ، فتحريكها خروج عن الوضع الأصلي مع حصول ليس ولا إلى الثاني ؛ لأنه يلزم اجتماع الساكنين
على غير حذّه ، أي غير محل جوار التقاء الساكنين ، وذلك غير جائز . وإنما عثر عنه بقوة : 'وهو غير حسن'
اكتفاءً بأدى ما به يُكتفى ولا يمكن حذف أحدهما لدفع اتقاء الساكنين ؛ لأنه يلزم الالتئام بالمفرد على تقدير
حذف الألف فلم يكن حينئذ لاتصال النون فائدة إذ وجودها يؤدي إلى عدمها . وأما التقاء الساكنين على حذّه
وهو يكون الساكن الأول حرف مد والثاني مدعماً ، وكلاهما في كلمة واحدة هو جائز نحو : دأته أصلها دأته
حذفت حركة الاء الأولى وأدعمت في الثانية ؛ لأن المدّ في الحروف بمنزلة التحريك فكان الساكن الأول
متحركاً ؛ ولأن المدعم لا يستقر بالتمطع يعنى م يكن مفصلاً إلا بتعنية المدعم فيه فهو كالمعوم وكأنه م يكن في
الكلام إلا ساكن واحد . [دراية : ٢٧٩]

الفهرس

| الموضوع | صفحة | الموضوع | صفحة |
|---------------------------------------|------|--|------|
| مقدمه | ٥ | المنصوبات | ٤٦ |
| خطبة الكتاب | ٥ | المفعول المطلق | ٤٦ |
| وجه تسمية الكتاب | ٦ | المفعول به | ٤٧ |
| تعريف علم النحو | ٧ | المرفوعات | |
| الكلمة وأقسامها | ٨ | المنادى | ٤٩ |
| حد الاسم | ٩ | المفعول فيه | ٥١ |
| حد الفعل | ١٠ | المفعول له ومعه | ٥٢ |
| حد الحرف | ١١ | الحال | ٥٣ |
| الكلام | ١٣ | التمييز | ٥٥ |
| الاسم | | المستثنى | ٥٦ |
| المعرب | ١٤ | خير كان وأخواتها | ٥٩ |
| حكم المعرب | ١٥ | اسم إن وأخواتها، المنصوب بلا التي لنفي الجنس | ٦٠ |
| أصناف إعراب الاسم | ١٦ | خير ما ولا المشبهتين بليس | ٦١ |
| الاسم المعرب | | المجرورات | |
| المنصرف وغير المنصرف | ٢٢ | الإضافة | ٦٢ |
| أسباب منع الصرف | ٢٣ | الخاتمة في التوابع | |
| المرفوعات | | التوابع | ٦٦ |
| الفاعل | ٣٠ | النعت | ٦٧ |
| تنازع الفعلان | ٣٤ | العطف بالحرف | ٦٩ |
| مفعول ما لم يسم فاعله، المبتدأ والخبر | ٤٠ | التأكيد | ٧١ |
| خير إن وأخواتها، اسم كان وأخواتها | ٤٤ | البدل | ٧٣ |
| اسم ما ولا المشبهتين بليس | ٤٥ | عطف البيان | ٧٤ |
| خير لا التي لنفي الجنس | ٤٥ | | |

| الموضوع | صفحة | الموضوع | صفحة |
|--------------------------|------|--------------------------------|------|
| المضمرات | ٧٦ | المضارع المجزوم | ١١٢ |
| أسماء الإشارة | ٧٩ | وكلمة المجازاة | ١١٣ |
| الاسم الموصول | ٨٠ | الأمر | ١١٦ |
| أسماء الأفعال | ٨٢ | فعل ما لم يسم فاعله | ١١٧ |
| الأصوات والمركبات | ٨٣ | أفعال القلوب | ١٢٠ |
| الكنائيات | ٨٤ | الأفعال الناقصة | ١٢١ |
| الظروف المبنية | ٨٥ | أفعال المقاربة | ١٢٣ |
| | | فعل التعجب | ١٢٤ |
| | | أفعال المدح والذم | ١٢٥ |
| | | | |
| المعرفة | ٩٠ | الحروف | |
| النكرة أسماء العدد | ٩١ | حروف الجر | ١٢٦ |
| أسماء العدد | ٩٢ | حروف المشبهة | ١٣٣ |
| التذكير والتأنيث والمثنى | ٩٦ | حروف العطف | ١٣٦ |
| المجموع | ٩٨ | حروف التنبيه | ١٤٠ |
| المصدر | ١٠١ | حروف النداء وحروف الإيجاب | ١٤١ |
| اسم الفاعل | ١٠٢ | حروف الزائدة | ١٤٢ |
| اسم المفعول | ١٠٣ | حرفا التفسير | ١٤٣ |
| الصفة المشبهة | ١٠٤ | حروف المصدر وحروف التحضيض | ١٤٤ |
| اسم التفضيل | ١٠٥ | حروف التوقع | ١٤٥ |
| | | حرفا الاستفهام | ١٤٦ |
| | | حروف الشرط | ١٤٧ |
| الماضي، المضارع | ١٠٨ | حرف الردع وتاء التأنيث الساكنة | ١٥٠ |
| أصناف إعراب الفعل | ١٠٩ | تاء التأنيث الساكنة | ١٥١ |
| المرفوع | ١١٠ | التنوين وأقسامه | ١٥٢ |
| المنصوب | ١١١ | نون التأكيد | ١٥٣ |

مكتبة البشائر

المطبوعة

ملونة كرتون مقوي

| | |
|---------------|----------------------|
| السراجي | شرح عقود رسم المفتي |
| الفوز الكبير | متن العقيدة الطحاوية |
| تلخيص المفتاح | المراقبة |
| دروس البلاغة | زاد الطالبين |
| الكافية | عوامل النحو |
| تعليم المتعلم | هداية النحو |
| مبادئ الأصول | إيساغوجي |
| مبادئ الفلسفة | شرح مائة عامل |
| هداية الحكمة | المعلقات السبع |

هداية النحو (مع الخلاصة والتمارين)

متن الكافي مع مختصر الشافي

ستطبع قريبا بعون الله تعالى

ملونة مجلدة / كرتون مقوي

| | |
|-----------------|----------------|
| الجامع للترمذي | الصحيح للبخاري |
| التسهيل الضروري | شرح الجامي |

ملونة مجلدة

| | |
|-------------------|-------------------------------------|
| (٧ مجلدات) | الصحيح لمسلم |
| (مجلدين) | الموطأ للإمام محمد |
| (٣ مجلدات) | الموطأ للإمام مالك |
| (٨ مجلدات) | الهداية |
| (٤ مجلدات) | مشكاة المصابيح |
| (٣ مجلدات) | تفسير الجلالين |
| (مجلدين) | مختصر المعاني |
| (مجلدين) | نور الأنوار |
| (٣ مجلدات) | كنز الدقائق |
| تفسير البيضاوي | التيبان في علوم القرآن |
| الحسامي | المسند للإمام الأعظم |
| شرح العقائد | الهدية السعيدية |
| القطبي | أصول الشاشي |
| نقحة العرب | تيسير مصطلح الحديث |
| مختصر القدوري | شرح التهذيب |
| نور الإيضاح | تعريب علم الصيغة |
| ديوان الحماسة | البلاغة الواضحة |
| المقامات الحريزية | ديوان المتنبي |
| آثار السنن | النحو الواضح (الإبتدائية، الثانوية) |
| شرح نخبة الفكر | رياض الصالحين (مجلدة غير ملونة) |

Books in English

Tafsir-e-Uthmani (Vol. 1, 2, 3)
 Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)
 Key Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)
 Al-Hizb-ul-Azam (Large) (H. Binding)
 Al-Hizb-ul-Azam (Small) (Card Cover)
 Secret of Salah

Other Languages

Riyad Us Saliheen (Spanish) (H. Binding)
 Fazail-e-Aamal (German)

To be published Shortly Insha Allah

Al-Hizb-ul-Azam (French) (Coloured)

مکتبہ النبوی

طبع شدہ

| رنگین مجلد | | رنگین کارڈ کور | |
|--|--------------------------|---|--------------------------|
| تفسیر عثمانی (۲ جلد) | معلم الحجاج | حیاء المسلمین | آداب المعاشرت |
| خطبات الاحکام لجمعات العام | فضائل حج | تعلیم الدین | زاد السعید |
| الحزب الاعظم (مینی کی ترتیب پر مکمل) | تعلیم الاسلام (مکمل) | خیر الاصول فی حدیث الرسول | جزاء الاعمال |
| الحزب الاعظم (بنتی کی ترتیب پر مکمل) | حصن حصین | الحجامة (پچھنا لگانا) (جدید ایڈیشن) | روضۃ الادب |
| لسان القرآن (اول، دوم، سوم) | | الحزب الاعظم (مینی کی ترتیب پر) (مکمل) | آسان اصول فقہ |
| خصائل نبوی شرح شمائل ترمذی | | الحزب الاعظم (بنتی کی ترتیب پر) (مکمل) | معین الفلسفہ |
| بہشتی زیور (تین حصے) | | عربی زبان کا آسان قاعدہ | معین الاصول |
| | | فارسی زبان کا آسان قاعدہ | تیسیر المنطق |
| | | علم الصرف (اولین، آخرین) | تاریخ اسلام |
| | | تسہیل المبتدی | بہشتی گوہر |
| | | جوامع الکلم مع چہل ادعیہ مسنونہ | فوائد مکبہ |
| | | عربی کا معلم (اول، دوم، سوم، چہارم) | علم النحو |
| | | عربی صفوۃ المصادر | جمال القرآن |
| | | صرف میر | نحو میر |
| | | تیسیر الابواب | تعلیم العقائد |
| | | نام حق | سیر الصحابیات |
| فصول اکبری | | کارڈ کور / مجلد | |
| میزان و منشعب | کریمہ | اکرام مسلم | فضائل اعمال |
| نماز مدلل | پندنامہ | مفتاح لسان القرآن | منتخب احادیث |
| نورانی قاعدہ (چھوٹا/ بڑا) | پنج سورۃ | (اول، دوم، سوم) | |
| بغدادی قاعدہ (چھوٹا/ بڑا) | سورۃ یس | | |
| رحمانی قاعدہ (چھوٹا/ بڑا) | عم پارہ درسی | | |
| تیسیر المبتدی | آسان نماز | | |
| منزل | نماز خفی | | |
| الاختیارات المفیدۃ | مسنون دعائیں | | |
| سیرت سید الکونین ﷺ | خلفائے راشدین | | |
| رسول اللہ ﷺ کی نصیحتیں | امت مسلمہ کی مانیں | | |
| حیلے اور بہانے | فضائل امت محمدیہ | | |
| اکرام المسلمین مع حقوق العباد کی فکر کیجیے | علیکم بنسئ | | |
| زیر طبع | | زیر طبع | |
| علامات قیامت | فضائل درود شریف | علامات قیامت | فضائل درود شریف |
| حیاء الصحابہ | فضائل صدقات | حیاء الصحابہ | فضائل صدقات |
| جواہر الحدیث | آئینہ نماز | جواہر الحدیث | آئینہ نماز |
| بہشتی زیور (مکمل مدلل) | فضائل علم | بہشتی زیور (مکمل مدلل) | فضائل علم |
| تبلیغ دین | النبی الخاتم ﷺ | تبلیغ دین | النبی الخاتم ﷺ |
| اسلامی سیاست مع تکملہ | بیان القرآن (مکمل) | اسلامی سیاست مع تکملہ | بیان القرآن (مکمل) |
| کلید جدید عربی کا معلم (حصہ اول تا چہارم) | مکمل قرآن حافظی ۱۵ اسطری | کلید جدید عربی کا معلم (حصہ اول تا چہارم) | مکمل قرآن حافظی ۱۵ اسطری |